صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير تنافسية الاقتصادات العربية

العدد الثالث

2019

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير تنافسية الاقتصادات العربية

العدد الثالث

صندوق النقد العربي

2019

© صندوق النقد العربي 2019

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة
دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع
وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 552 6171-2-971+
فاكس: 6454 632-2-971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae

المحتويات **الصفحة**

الفهرس

تقديـــــم 2

أولاً: منهجية احتساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية 3

ملخص تنفيذي 5

ثانياً: تنافسية الاقتصادات العربية 8

1.مؤشر الاقتصاد الكلي 9

مؤشر القطاع الحقيقي 9

مؤشر قطاع مالية الحكومة 15

مؤشر القطاع النقدي والمصرفي 18

مؤشر القطاع الخارجي 24

المؤشر العام لقطاع الاقتصاد الكلي 27

2.مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار 27

مؤشر بيئة الأعمال 27

مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة 31

مؤشرالعام للبنية التحتية 35

المؤشر العام لبيئة وجاذبية الاستثمار 36

الجداول الإحصائية 37

الأشكال البيانية 55

المصادر 68

تقديـــــم

يصدر صندوق النقد العربي العدد الثالث من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية الذي يستعرض وضع التنافسية في الدول العربية، كما يلقي الضوء على الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها.

يركز العدد الثالث من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية على قياس تنافسية الاقتصادات العربية باستخدام مؤشرين أساسيين يتمثلان في مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار. يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي، مدى القدرة على تحقيق أسس استقرار الاقتصاد الكلي بما يستتبعه ذلك من تحقيق الاستقرار السعري وتبني سياسات مالية ونقدية منضبطة.

تكمُن أهمية مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار الأجنبي في قياس مدى قدرة الدولة على خلق البيئة التنافسية التي تضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال، من خلال التركيز على تطوير الأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الاقتصادية الملائمة والجوانب التقنية وغيرها من العوامل الداعمة بما يُساهم في جذب الاستثمارات.

للوقوف على مدى التقدم الذي حققته الدول العربية في مجال التنافسية، يستعرض التقرير ترتيبها في هذا المجال بالمقارنة مع دول أخرى تنتمي إلى عدة أقاليم تشمل دول متقدمة وأخرى نامية تتمتع بقدرة تنافسية عالية وهي: البرازيل، والهند، وكوريا الجنوبية، وإسبانيا، وتايلاند، وماليزيا، وسنغافورة، وتركيا.

أولاً: منهجية احتساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية

تختلف المنهجيات المعتمدة لقياس تنافسية اقتصادات الدول بين المؤسسات الدولية، حيث يعتمد بعضها على بيانات كمية لمختلف المتغيرات الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، فيما يعتمد بعضها إضافة إلى ذلك على بيانات نوعية مُستقاة من مسوحات ميدانية تُجريها هذه المؤسسات بالتعاون مع السلطات المحلية في الدول المعنية.

يتكون المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية الذي يصدره صندوق النقد العربي من مؤشرين رئيسين هما مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار. يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية، فيما يعكس مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار السياسات المختلفة التي يتم تبينها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ينقسم مؤشر الاقتصاد الكلي إلى أربعة مؤشرات فرعية تضم 17 مؤشراً كمياً ترتبط بالقطاع الحقيقي، والقطاع النقدي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، فيما ينقسم مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار إلى ثلاث مؤشرات فرعية تضم 13 مؤشراً تتعلق ببيئة الأعمال، والبنية التحتية، والمؤسسات والحكومة الرشيدة حسب ما هو موضح بالشكل رقم (1).

تم قياس المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية على مستوى مجموعة الدول العربية خلال الفترة (2014-2017)[1].

يشمل العدد الثالث جميع الدول العربية باستثناء الصُومال، والقُمر، وجيبوتي، وسورية، وفلسطين، لعدم توفر بيانات كافية حولها. لأغراض المقارنة، يتم مقارنة تنافسية الاقتصادات العربية مع ثمانية دول مرجعية من عدة أقاليم مُختلفة وهي الهند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا، والبرازيل، وتركيا، وإسبانيا، خلال الفترة الزمنية المُشار إليها.

يعتقد التقرير المنهجية المعيارية، حيث يتم تقدير مؤشرات القطاعات المختلفة بطرح قيمة المتغير للدولة المعنية من المتوسط الحسابي لمُجمل الدول المدرجة في التقرير ثم قسمتها على الانحراف المعياري لجميع الدول. يتم ترتيب الدول تنازلياً من حيث مستويات التنافسية، (الإطار رقم 1).

أما بالنسبة للبيانات الخاصة باحتساب المؤشر، فقد تم الحصول عليها من قواعد البيانات الخاصة بكل من: صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقاعدة مؤشرات التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي.

[1] تستلزم المنهجيات الدولية لحساب التنافسية الاعتماد على القيم الفعلية للمتغيرات خلال الفترة وليست الأولية ومن ثم يصعب الاعتماد على بيانات عام 2018 حيث لا تزال أولية في عدد من القطاعات لاسيما مالية الحكومة.

الإطار رقم (1)
المنهجية المعيـــــــارية Standardization (z-score)

تُقدر مؤشرات القطاعات بطريقة المنهجية المعيارية، وذلك بطرح قيمة المتغير من المتوسط الحسابي لمُجمل الدول المدرجة في التقرير وقسمتها على انحرافها المعياري. بحيث يساوي متوسط المؤشر صفر وقيمته المعيارية واحد. يقدر المؤشر كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc}^{t} - \bar{x}^{t}}{\sigma^{t}}$$

تشـير " I_{qc}^{t} " إلى قيمة المُؤشـر بالنسـبة للمتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة ""t، بينما تشـير " x_{qc}^{t}" إلى المتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة "t"، وتدل "$\bar{x}^{t}$" على المتوسـط الحسـابي للدول المدرجة خلال الفترة. أما "σ" فتشـير إلى الانحراف المعياري لقيم المُتغير"q" خلال الفترة "t". في حالة بعض المُتغيرات كالتضـخم والبطالة التي يُعد ارتفاعها ليس في صالح الدول، فإن المُؤشر يُقاس كما يلي:

$$I_{qc}^{t} = \frac{\bar{x}^{t} - x_{qc}^{t}}{\sigma^{t}}$$

شكل رقم (1)

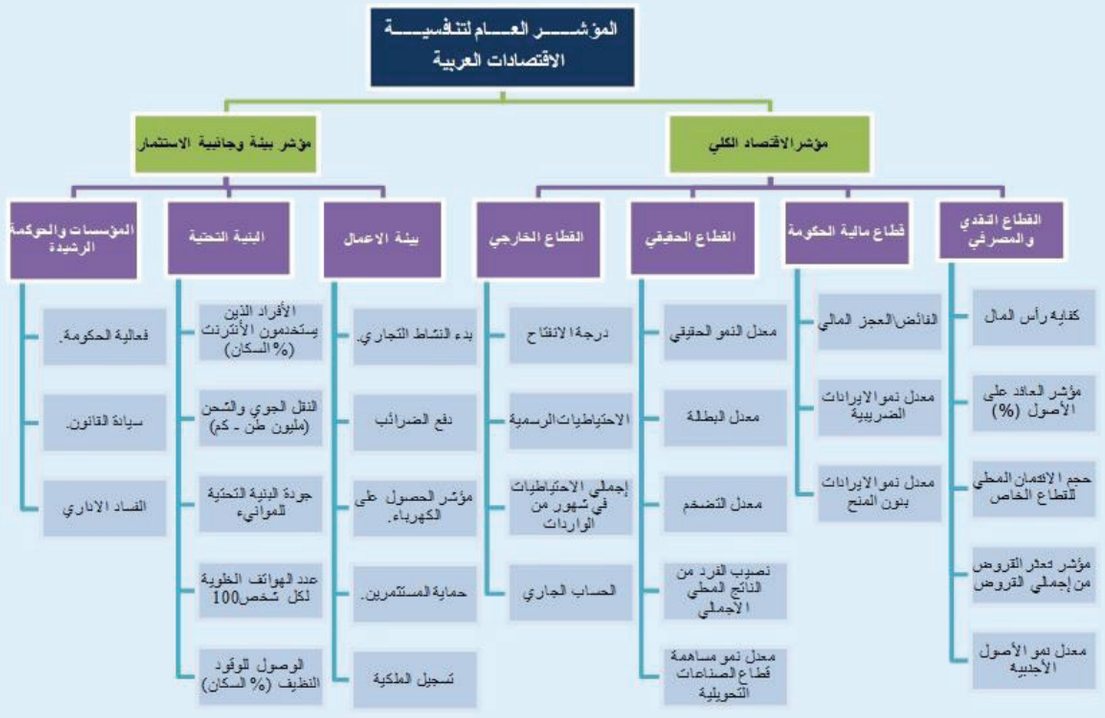

ملخص تنفيذي

تحسنت مؤشرات التنافسية في عدد من الدول العربية، نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، إضافة إلى الجهود التي بذلتها لتنشيط القطاعات والأنشطة الإنتاجية.

على مستوى الدول العربية حلت الإمارات في المرتبة الأولى في مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية، تلتها السعودية في المرتبة الثانية، وقطر والبحرين في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي. تعكس المراتب المتقدمة لهذه البلدان حزم الإصلاحات الاقتصادية المتبناة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى مجموعة التدابير المنفذة على مستوى هذه البلدان والهادفة إلى حفز الاستثمار.

على مستوى دول المجموعة ككل (بما يشمل دول المقارنة)، حلّت الإمارات في المركز الثاني بعد سنغافورة. سجلت كوريا الجنوبية المركز الثالث، فيما حلّت السعودية في المركز الرابع، بينما استحوذت إسبانيا على المركز الخامس، في حين حصلت دولة قطر على المركز السادس، الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): المراكز العشرة الأولى في مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية على مستوى دول المجموعة ككل

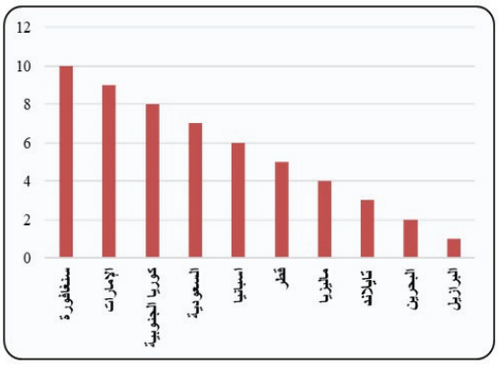

فيما يلي نستعرض ترتيب الدول المتضمنة في التقرير في المؤشرات الفرعية على النحو التالي:

1. مؤشر الاقتصاد الكلي

جاءت كل من كوريا الجنوبية، والسعودية، وسنغافورة والبرازيل، والإمارات في المراكز الخمسة الأولى على مستوى دول المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط القيم المعيارية للمؤشرات الفرعية لهذه الدول ضمن هذا المؤشر 0.961 و0.818 و0.726 و0.539 و0.502 نقطة على التوالي، الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): مؤشر الاقتصاد الكلي

1.1 مؤشر القطاع الحقيقي

حلّت قطر في المركز الأول، نتيجة استحواذها على المركز الأول في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 66840 دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2014-2017). كذلك تقدمها في مؤشر البطالة، حيث انخفضت نسبة البطالة بها إلى نحو 0.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. حلّت الإمارات في المركز الثاني في مؤشر القطاع الحقيقي مستفيدةً من تسجيلها للمركز الأول على مستوى الدول العربية في مؤشر معدل نمو الصناعات التحويلية، إضافة إلى حصولها على المركز الثاني بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة بلغت 40637 دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2014-2017). أما المركز الثالث، فكان من نصيب البحرين مستفيدةً بذلك من انخفاض مؤشر معدل البطالة، الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): مؤشر القطاع الحقيقي

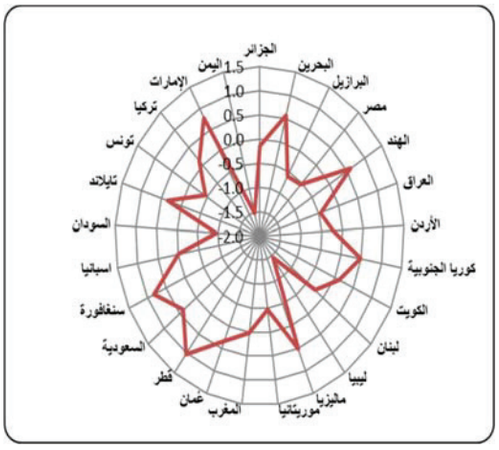

2.1 مؤشر قطاع مالية الحكومة

شهدت الإيرادات العامة في الدول العربية خاصة الدول المُصدرة للنفط تراجعاً نتيجة لانخفاض أسعار النفط منذ عام 2014. رغم ذلك حلّت الإمارات في المركز الأول عربياً، نتيجة ارتفاع قيمة مؤشر الإيرادات الضريبية والفائض المالي. وكان المركز الثاني على مستوى الدول العربية من نصيب السعودية، نتيجة استحواذها على مركز متقدم في مؤشر الإيرادات العامة. فيما جاءت قطر في المركز الثالث عربياً، الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): مالية الحكومة

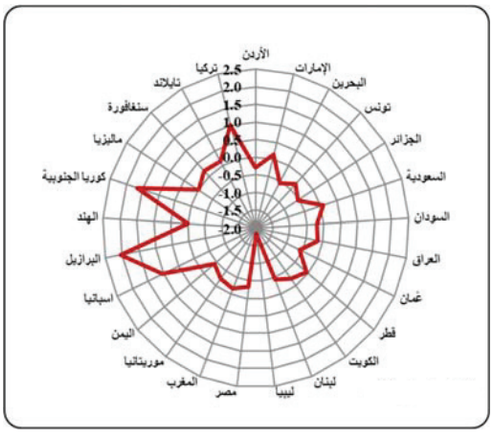

3.1 مؤشر القطاع النقدي والمصرفي

احتلت السعودية المركز الأول في مؤشر القطاع النقدي والمصرفي على مستوى دول المجموعة ككل، مستفيدةً من مؤشر الأصول الأجنبية، ومؤشر العائد على الأصول، حيث حصلت على المركز الأول في هذين المؤشرين. سجلت الإمارات المركز الثاني، بما يُعزى إلى تسجيلها مركزاً متقدماً في مؤشر كفاية رأس المال، ومؤشر العائد على الأصول. المركز الثالث كان من نصيب الجزائر، بما يعكس تقدمها في المؤشرين المتعلقين بالأصول الأجنبية والعائد على الأصول، الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6): القطاع النقدي والمصرفي

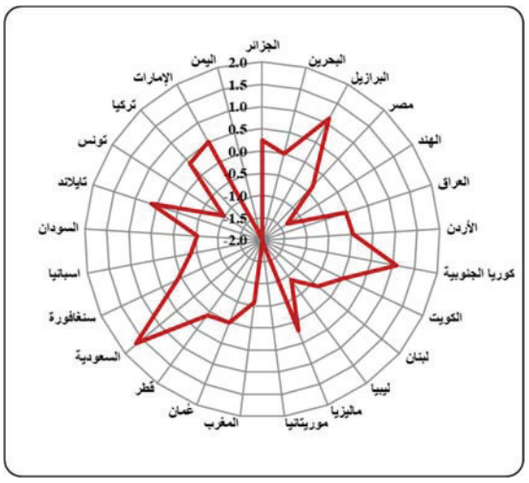

4.1 مؤشر القطاع الخارجي

حققت السعودية المركز الأول في مؤشر القطاع الخارجي، كمحصلة لحصولها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشري الاحتياطيات الرسمية، وتغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر. فيما استحوذت الإمارات على المركز الثاني، كمحصلة لتسجيلها المركز الأول على مستوى الدول العربية في مؤشر الانفتاح التجاري، وتغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر، وحصولها على المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الحساب الجاري. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب الكويت لحصولها على مركز متقدم في مؤشر تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر، الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7): القطاع الخارجي

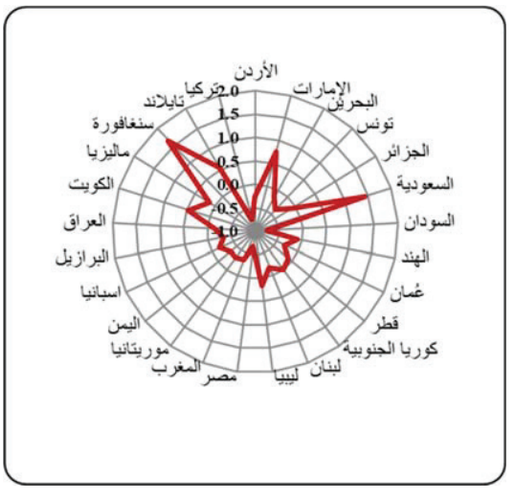

2. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل على صعيد بيئة وجاذبية الاستثمار. فيما حلّت قطر، والبحرين في المركز الثاني والثالث على مستوى مجموعة الدول العربية على التوالي، الشكل رقم (8).

الشكل رقم (8): مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

1.2 مؤشر قطاع بيئة الأعمال

حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية، نتيجة لحصولها على المركز الأول في مؤشري تسجيل الملكية ودفع الضرائب، إضافة إلى تقدمها في مؤشر الحصول على الكهرباء ومؤشر بدء النشاط التجاري. حلّت في المركز الثاني السعودية، نتيجة حصولها على مركز متقدم في مؤشري تسجيل الملكية ومؤشر دفع الضرائب. فيما حلّت قطر في المركز الثالث، نتيجة حصولها مع الإمارات على المركز الأول في مؤشر دفع الضرائب، وتقدمها في مؤشر تسجيل الملكية، الشكل رقم (9).

الشكل رقم (9): بيئة الأعمال

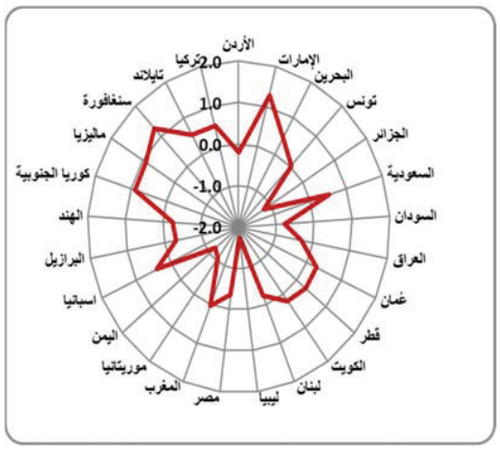

2.2 مؤشر قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة

حلت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية، بسبب تقدمها في مؤشري مكافحة الفساد الإداري، وفعالية الحكومة، تلتها قطر بالمركز الثاني على مستوى الدول العربية، ما يُعزى إلى تقدمها في مؤشري سيادة القانون، ومكافحة الفساد الإداري. فيما جاءت عُمان في المركز الثالث، كمحصلة لتقدمها في مؤشري مكافحة الفساد الإداري، وسيادة القانون، الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10): المؤسسات والحوكمة الرشيدة

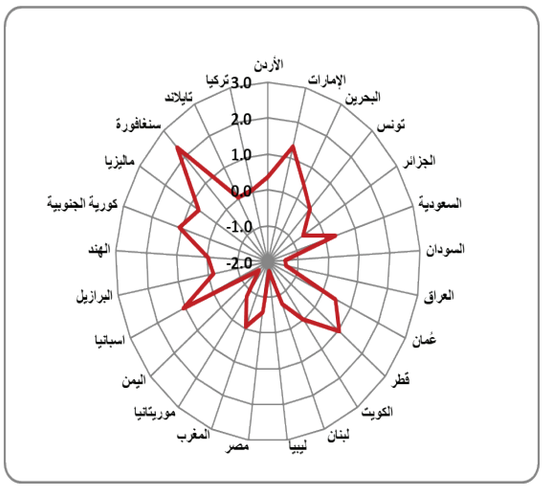

3.2 مؤشر قطاع البنية التحتية

حصلت الإمارات على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل. يُعزى ذلك إلى استحواذها على المركز الأول في مؤشري النقل والشحن الجوي، والاشتراك في الهواتف الخلوية، وحصولها على المركز الثاني في جودة البنية التحتية للموانئ البحرية بعد سنغافورة. وسجلت كل من قطر والبحرين المركزين الثاني والثالث على مستوى الدول العربية على التوالي. يُعزى ذلك إلى تقدم قطر في مؤشري النقل والشحن الجوي، وجودة البنية التحتية للموانئ. فيما حصلت البحرين على مركز متقدم في مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي، ومؤشر الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، الشكل رقم (11).

الشكل رقم (11): البنية التحتية

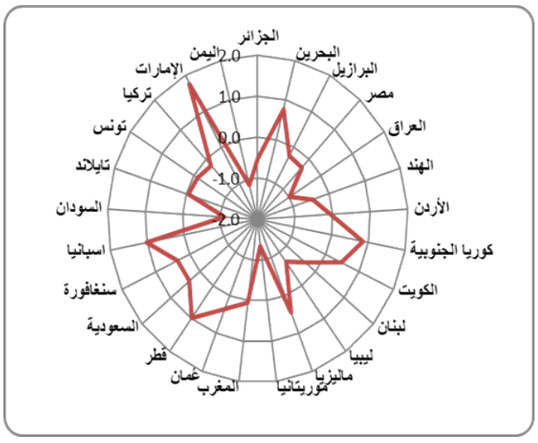

3. المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية

استناداً إلى ما سبق، استحوذت كل من الإمارات، والسعودية، وقطر، والبحرين، وعُمان على المراكز الخمسة الأولى على مستوى الدول العربية على التوالي، الشكل رقم (12).

الشكل رقم (12): تنافسية الاقتصادات العربية على مستوى الدول العربية

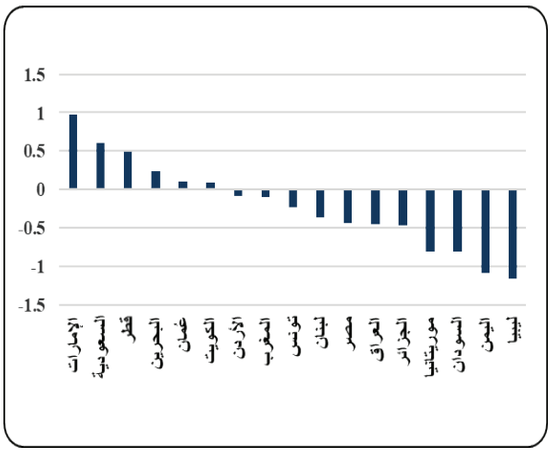

ثانياً: تنافسية الاقتصادات العربية

تسعى الدول إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها البشرية والمادية بكفاءة ومهارة عالية، إضافة إلى تحسين جودة منتجاتها السلعية بشكل يتوافق مع الطلب المحلي والعالمي، الذي يُمكنها من طرح منتجاتها في الأسواق المحلية والدولية لتأمين احتياجات ورغبات المستهلكين.

يرى العديد من الاقتصاديين أن مفهوم التنافسية واسع ويشمل العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي. بوجه عام تشير التنافسية إلى قدرة الدول على تحقيق معدلات نمو مستدامة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تنقسم التنافسية إلى ثلاثة أنواع:

- التنافسية السعرية: تشير إلى أن الدولة التي تنتج بتكلفة أرخص تتمكن من تصدير منتجاتها السلعية إلى الأسواق العالمية وتصريفها بسهولة.
- التنافسية التقنية: تُركز على تنافسية الصناعات استناداً إلى مستوى التقنية المتقدمة المُستخدمة في هذه الصناعات.
- التنافسية غير السعرية: تركز على الجوانب الأخرى للتنافسية غير السعرية وغير التقنية.

1. مؤشر الاقتصاد الكلي

يستلزم الاستقرار الاقتصادي تبني سياسات اقتصادية كلية تستهدف تحقيق الاستقرار السعري، وخفض عجز الموازنة، واحتواء الزيادة في الدين العام، وتعزيز مُنعة الاقتصاد تجاه الصدمات الخارجية.

يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من المؤشرات الفرعية التالية: القطاع الحقيقي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، والقطاع النقدي والمصرفي. تتضمن المؤشرات الفرعية 17 متغيراً كمياً موزعةً على النحو التالي: القطاع الحقيقي ويشمل خمس متغيرات، وقطاع مالية الحكومة ويشمل ثلاث متغيرات، والقطاع الخارجي ويشمل أربع متغيرات، وأخيراً القطاع النقدي والمصرفي ويشمل خمس متغيرات.

1.1 مؤشر القطاع الحقيقي

يتكون القطاع الحقيقي من خمس متغيرات كميـــة. تشمل:

1) معدل النمو الحقيقي.
2) معدل التضخم.
3) معدل البطالة.
4) معدل نمو الصناعات التحويلية.
5) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

1.1.1 معدل النمو الحقيقي

تراجع معدل النمو الحقيقي في العديد من الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء العراق وليبيا عام 2017[2] مقارنة بعام 2016. يُعزى ذلك إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط وتراجع كميات الإنتاج في بعض الدول العربية النفطية. فيما تأثرت معدلات النمو في الدول العربية غير النفطية بالاتجاه نحو تبني سياسات للانضباط المالي وتدابير تصحيحية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المتبناة في تلك الفترة، أدت إلى انخفاض مستويات الطلب الكلي.

في **الأردن**، بلغ معدل النمو الحقيقي 2.0 في المائة عام 2017، مدعوماً بنشاط قطاع الخدمات المُحرك الرئيس للنمو الاقتصادي الذي يسهم بنحو 63 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في جانب الانفاق، مازال الإنفاق الاستهلاكي المُحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، حيث نما بمعدل بلغ 5.0 في المائة عام 2017.

في **الإمارات**، أعلنت الحكومة عن خطط وإجراءات تعزز الاستثمارات في الدولة للاستعداد لمعرض إكسبو 2020 بما ساهم بدرجة كبيرة في التحفيز المالي على مدار السنوات الماضية. إضافة إلى ذلك، ساهمت الإصلاحات المالية والهيكلية التي اعتمدتها الدولة في رفع إنتاجية العمل وتنويع مصادر الدخل.

بلغ معدل النمو في الإمارات 0.8 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 3.0 في المائة عام 2016. يُعزى ذلك إلى تراجع ناتج القطاع الاستخراجي بنحو (3 في المائة) عام 2017، كمحصلة لتراجع إنتاج النفط من 3.1 مليون برميل في اليوم عام 2016 إلى 2.9 مليون برميل عام 2017. إضافة إلى تأثر بعض القطاعات غير النفطية بانخفاض مستويات الطلب الكلي.

في **البحرين**، تراجع إنتاج النفط بنحو 2.5 في المائة عام 2017، مما أدى إلى انخفاض ناتج القطاع الاستخراجي بنحو 0.7 في المائة عام 2017.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2018.

في حين ارتفع ناتج قطاع الخدمات الذي يعتبر المُحفز الرئيس للنمو بنحو 5.9 في المائة عام 2017. كمحصلة لذلك ارتفع معدل النمو الحقيقي إلى 3.8 في المائة عام 2017 مقارنة بنمو بلغ 3.5 في المائة عام 2016.

في **تونس**، سجل معدل النمو الحقيقي 2.2 في المائة عام 2017 مقابل 1.1 في المائة عام 2016.

في **السعودية**، تم تبني العديد من الإصلاحات الاقتصادية، مثل إطلاق السوق الموازي" نمو"، واتخاذ تدابير لزيادة مستويات التنويع الاقتصادي. بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.8 في المائة عام 2017 مقابل 1.7 في المائة عام 2016. يُعزى هذا الانخفاض إلى تأثر ناتج نشاط القطاع الاستخراجي، نتيجة تراجع انتاج النفط بنحو 5 في المائة عام 2017، حيث يسهم القطاع الاستخراجي بنصيب كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

في **عُمان**، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي وتوسيع نشاط الاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى ذلك قامت الحكومة بزيادة كفاءة النظام الضريبي، وضبط الإنفاق الجاري، من أجل الحد من عجز الموازنة العامة. بلغ معدل النمو 0.9 في المائة عام 2017 مقابل 5 في المائة عام 2016. يُعزى ذلك إلى تراجع إنتاج النفط بنحو 1.3 في المائة. كمحصلة لذلك تراجع ناتج القطاع الاستخراجي بنحو 0.7 في المائة عام 2017. يذكر أن القطاع الاستخراجي يساهم بنحو 44 في المائة في الناتج المحلي الاجمالي.

في **قطر**، ساهمت عملية دمج الوزارات وتخفيض الدعم، وزيادة التعريفات لبعض المرافق العامة (كالمياه والكهرباء) بشكل كبير في تحسين الأوضاع الاقتصادية، وذلك مع تراجع أسعار النفط. يجري حاليا تحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي والاستعداد لاستضافة كأس العالم 2022 من خلال تنفيذ مشاريع للبنية التحتية بقيمة 200 مليار دولار أمريكي. نما معدل النمو الحقيقي بنحو 1.6 في المائة عام 2017 مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.1 في المائة عام 2016. يُعزى ذلك إلى تراجع إنتاج النفط بنحو 7.5 في المائة عام 2017. في حين ارتفع ناتج قطاع التشييد بنحو 15 في المائة ليبلغ 22 مليار دولار أمريكي عام 2017.

في **الكويت**، أصدرت الحكومة أول سنداتها الدولية السيادية خلال عام 2017، إضافة إلى ذلك التزمت الحكومة بإنعاش الاقتصاد غير النفطي من خلال تنفيذ خطة الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الاقتصادية. بلغ معدل النمو الحقيقي 2.9 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 3.5 في المائة عام 2016. يُعزى ذلك إلى تراجع إنتاج النفط بنحو 8.5 في المائة عام 2017، مما أدى إلى انكماش ناتج القطاع الاستخراجي بنحو 6.6 في المائة عام 2017 مقارنة بنمو بلغ 2.4 في المائة عام 2016.

في **لبنان**، نما الاقتصاد بوتيرة أقل بلغت 1.5 في المائة عام 2017 مقابل 1.7 في المائة عام 2016، متأثراً بتراجع الاستثمارات بنحو 0.15 في المائة عام 2017 مقابل نمو بنسبة 7.6 في المائة عام 2016، حيث يساهم نشاط الاستثمار بنحو 24.6 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي.

في **مصر**، واصلت الحكومة تنفيذ إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصاد المدعوم بتسهيل صندوق النقد الدولي، الذي ينتهي عام 2019. حيث يهدف البرنامج إلى دعم قدرات الاقتصاد المصري الذي واجه بعض التحديات التي تتعلق بعجز الموازنة العامة، وارتفاع الدَّين العام. كما يهدف البرنامج أيضاً إلى تبني إصلاحات هيكلية لعلاج التحديات التي تواجه الاستثمار المحلي والأجنبي. سجل معدل النمو الحقيقي في مصر 4.2 في المائة عام 2017، مقابل 4.3 في عام 2016 مدعوماً بالنشاط الاستثماري الذي ارتفع بنحو 30 في المائة عام 2017 مقابل 17 في المائة عام 2016.

في **المغرب**، ساهم انتعاش الموسم الفلاحي في تحسن القطاع الفلاحي الذي نما بنحو 12.6 في المائة عام 2017. بلغت حصة ناتج قطاع الصناعات التحويلية 15 في المائة عام 2017، مدعوماً بتحسن الطلب الموجه للسوق المحلي والتصدير للخارج. في حين زاد الطلب على المواد الأولية وسلع الاستهلاك النهائي ومدخلات الإنتاج المستوردة، بما أدى إلى زيادة احتياجات التمويل. سجل معدل النمو 4.1 في المائة

عام 2017 مقابل 1.1 في المائة عام 2016. يُعزى ذلك إلى تحسن ناتج القطاع الفلاحي والصناعات التحويلية عام 2017.

بناءً على ما سبق، حلّت البحرين في المركز الأول عربياً في مؤشر معدل النمو الحقيقي والرابع على مستوى الدول ككل، حيث سجلت قيمة معيارية بلغت (0.432) نقطة. جاءت العراق في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، والخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.403) نقطة.

أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية والسادس على مستوى المجموعة ككل، فكان من نصيب مصر بقيمة معياريـــة (0.341) نقطة. حلّت الإمارات رابعاً على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية تُقدر بنحو (0.331) نقطة.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت الهند في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل وحلّت تركيا ثانياً. في حين جاءت ماليزيا في المركز الثالث، شكل رقم (13).

الشكل رقم (13): مؤشر معدل النمو الحقيقي

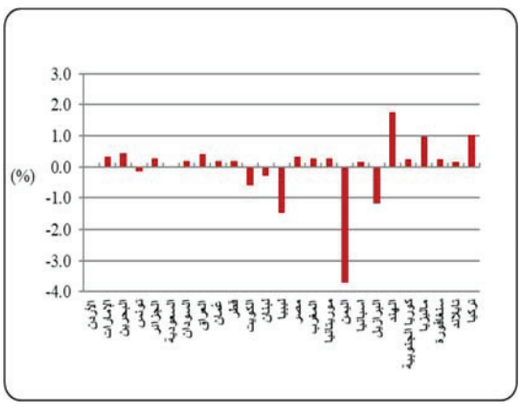

المصدر: الجدول رقم (3).

2.1.1 مؤشـــر نصـــيب الفرد من النـاتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في قطر بنحو 1.9 في المائة عام 2017. يُعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو السكان بوتيرة أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي. حلت قطر في المركز الأول على مستوى الدول العربية ودول المقارنة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 66.8 ألف دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2014-2017) وبلغت القيمة المعيارية لمؤشر نصيب الفرد حوالي (2.905) نقطة. أما المركز الثاني فكان من نصيب الإمارات بقيمة معيارية بلغت (1.41) نقطة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 40.6 ألف دولار أمريكي لمتوسط نفس الفترة الزمنية.

أما بالنسبة للكويت، فبالرغم من تراجع نصيب الفرد من 35 ألف دولار أمريكي عام 2016 إلى حوالي 33.5 ألف دولار أمريكي عام 2017، إلا أنها حلّت في المركز الثالث عربياً، والرابع على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.091) نقطة.

استحوذت البحرين على المركز الرابع على مستوى الدول العربية، والسابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.366) نقطة حيث سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 22.3 ألف دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2014-2017).

المركز الخامس على مستوى الدول العربية كان من نصيب السعودية بقيمة معيارية بلغت (0.302) نقطة، حيث سجل نصيب الفرد حوالي 21.2 ألف دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2014-2017).

على مستوى دول المقارنة، حلّت سنغافورة في المركز الثاني على مستوى المجموعة بعد قطر بقيمة معيارية بلغت (2.138) نقطة، حيث بلغ نصيب الفرد حوالي 53.4 ألف دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2014-2017). حلت إسبانيا في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة والخامس على مستوى المجموعة ككل. فيما حلت كوريا الجنوبية في المركز الثالث على مستوى دول المقارنـــة والسادس على مستـــوى الدول ككل، (جدول رقم 1).

جدول رقم (1): مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة الزمنية 2014-2017	المؤشر الفرعي	الترتيب
قطر	67,901	67,346	66,419	65,694	66,840	2.905	1
سنغافورة	52,244	52,785	53,354	55,236	53,405	2.139	2
الإمارات	39,146	40,754	41,450	41,197	40,637	1.410	3
الكويت	36,260	35,054	35,251	33,546	35,027	1.091	4
اسبانيا	29,496	30,595	31,540	32,403	31,008	0.861	5
كوريا الجنوبية	24,324	24,871	25,484	26,152	25,208	0.530	6
البحرين	22,391	22,436	22,346	22,149	22,331	0.366	7
السعودية	21,183	21,508	21,380	20,771	21,211	0.302	8
عُمان	17,167	16,958	16,898	15,977	16,750	0.048	9
تركيا	13,312	13,899	14,117	14,936	14,066	-0.105	10
البرازيل	11,866	11,348	10,884	10,914	11,253	-0.266	11
ماليزيا	10,398	10,752	11,039	11,528	10,929	-0.284	12
لبنان	7,446	7,147	7,084	7,103	7,195	-0.497	13
ليبيا	6,697	6,073	5,849	7,315	6,484	-0.538	14
تايلاند	5,591	5,740	5,910	6,126	5,842	-0.574	15
العراق	5,254	5,218	5,726	5,450	5,412	-0.599	16
الجزائر	4,676	4,760	4,828	4,820	4,771	-0.635	17
تونس	4,271	4,271	4,269	4,304	4,279	-0.663	18
الأردن	3,349	3,298	3,258	3,238	3,286	-0.720	19
المغرب	3,114	3,209	3,201	3,288	3,203	-0.725	20
مصر	2,608	2,665	2,726	2,785	2,696	-0.754	21
السودان	1,837	1,882	1,924	1,959	1,901	-0.799	22
الهند	1,642	1,753	1,875	1,987	1,814	-0.804	23
موريتانيا	1,324	1,305	1,294	1,303	1,307	-0.833	24
اليمن	1,101	895	754	693	861	-0.858	25

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
المؤشر الفرعي تم احتسابه من قبل مُعدي التقرير.

3.1.1 مؤشر معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم في خمس دول عربية خلال عام 2017، وسجل في كل من مصر وليبيا نسب فاقت 25 في المائة. يُعزى ارتفاع التضخم في مصر إلى ارتفاع أسعار الوقود، في إطار تدابير إصلاح دعم الطاقة، وتحرير سعر الصرف الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، إضافة إلى ارتفاع بعض أسعار السلع والخدمات التي تُقدم للمواطنين، من مياه وكهرباء وغاز ومواصلات بنسب كبيرة ومتفاوتة. أما في ليبيا، فيُعزي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، حيث تستورد ليبيا ما يفوق 90 في المائة من احتياجاتها من الأسواق الخارجية.

في عُمان، سُجلت أفضل قيمة لمعدل التضخم في مجموعة الدول العربية وحلّت رابعاً على مستوى الدول ككل خلال الفترة (2014-2017)، حيث بلغ معدل التضخم حوالي 0.9 في المائة وبقيمة معيارية بلغت (0.414) نقطة.

حلّ العراق ثانياً عربياً وخامساً على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.392) نقطة، حيث سجل معدل التضخم لمتوسط الفترة (2014-2017) حوالي 1.08 في المائة. جاء لبنان في المركز الثالث بالرغم من ارتفاع التضخم عام 2017.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.544) نقطة وسجل معدل التضخم لمتوسط أربع سنوات 0.18 في المائة. المركز الثاني

على مستوى المجموعة ككل كان من نصيب إسبانيا بقيمة معيارية بلغت (0.521) نقطة وسجل معدل التضخم لمتوسط أربع سنوات حوالي 0.28 في المائة.

4.1.1 مؤشر معدل البطالـــة

ارتفع معدل البطالة في ستة دول عربية إلى ما يفوق 10 في المائة وهي: ليبيا، والأردن، واليمن، والجزائر، ومصر وموريتانيا خلال عام 2017. سُجل أعلى معدل بطالة في ليبيا، حيث بلغ 17.1 في المائة. يذكر أن معدل بطالة الشباب سجل أعلى معدل في ليبيا، حيث بلغ حوالي 41 في المائة عام 2017 مقارنة بحوالي 39.2 في المائة عـــام 2016[3].

في الأردن، تراجع معدل البطالة من 15.3 في المائة عام 2016 إلى 14.9 في المائة عام 2017. بينما تراجع معدل بطالة الشباب من 35.6 في المائة عام 2016 إلى 34.9 في المائة عام 2017.

حلّت قطر في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر البطالة بقيمة معيارية بلغت (1.375) نقطة، حيث سجل معدل البطالة 0.2 في المائـــة عن مـــتوسط الفترة (2014-2017)، كما بلغ معدل بطالة الشباب 0.6 في المائة عام 2017.

المركز الثاني كان من نصيب البحرين عربياً، والثالث على مستوى المجموعة ككل، وذلك بقيمة معيارية بلغت (1.219) نقطة، حيث سجل معدل البطالة 1.09 في المائة عن متوسط أربع سنوات. بينما سجل مُعدل بطالة الشباب في البحرين 4.7 في المائة عام 2017، مقارنة بنحو 4.9 في المائة عام 2016.

أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية، والرابع على مستوى المجموعة ككل كان من نصيب الإمارات بقيمة معيارية بلغت (1.052)، حيث سجل معدل البطالة 2 في المائة عن متوسط الفترة (2014-2017).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلت تايلاند في المرتبة الأولى على مستوى مجموعة دول المقارنة، والثانية على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.294) نقطة، في ظل تراجع معدل البطالة من 0.7 في المائة عام 2016 إلى 0.6 في المائة عام 2017. فيما حلّت الهند في المركز الثاني.

5.1.1 مؤشـــر معدل نمو الصـــناعات التحويلية بالأسعار الثابتة

بلغت حصة الصناعات التحويلية في الأردن 21 في المائة من اجمالي القيمة المضافة وتعتبر أعلى نسبة في الدول العربية عام 2017. أما في البحرين، فقد بلغت حصة الصناعات التحويلية 18 في المائة من إجمالي القيمة المضافة عام 2017 وحلت المغرب ثالثاً، حيث بلغت حصة الصناعات التحويلية 17.8 في المائة كنسبة من إجمالي القيمة المضافة عام 2017.

على مستوى معدل نمو الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة، فقد حلّت الإمارات في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت (1.122) نقطة، حيث سجل معدل نمو القطاع 6.8 في المائة خلال الفترة (2014-2017).

المركز الثاني كان من نصيب السعودية بقيمة معيارية (1.094) نقطة، حيث بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية 6.6 في المائة لمتوسط للفترة (2014-2017).

أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية فكان من نصيب البحرين بقيمة معيارية بلغت (0.566) نقطة، حيث سجل معدل النمو 3.6 في المائة خلال الفترة (2014-2017).

على مستوى دول المقارنة، حلّت الهند في المرتبة الأولى على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.449) نقطة، حيث بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية 7.8 في المائة خلال الفترة (2014-2017).

[3] قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، البنك الدولي.

الجدول رقم (2): بطالة الشباب
كنسبة من إجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية (24-15) سنة

	2014	2015	2016	2017
الأردن	28.4	30.9	35.6	34.9
الامارات	6.7	6.4	5.9	8.0
البحرين	5.2	5.1	4.9	4.7
تونس	33.5	34.1	34.9	34.7
الجزائر	25.4	29.8	25.6	29.7
السعودية	30.1	29.0	24.5	25.2
السودان	27.0	27.0	26.8	26.4
العراق	16.4	16.7	16.8	16.5
عُمان	9.6	9.2	8.6	8.4
قطر	0.7	0.6	0.4	0.5
الكويت	13.9	15.3	14.7	13.6
لبنان	17.2	17.1	17.2	17.0
ليبيا	40.9	39.0	39.4	41.2
مصر	32.6	34.7	34.3	33.0
المغرب	20.1	20.9	22.4	22.0
موريتانيا	15.8	16.8	16.1	16.0
اليمن	24.5	25.6	24.8	24.3

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

المؤشر العام للقطاع الحقيقي

في ضوء المؤشرات السابق الإشارة إليها، تشير النتائج إلى استحواذ قطر على المركز الأول في مؤشر تنافسية القطاع الحقيقي على مستوى دول المجموعة ككل وعلى مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (1.015) نقطة. أما المركز الثاني فكان من نصيب الإمارات بقيمة معيارية بلغت (0.832) نقطة. جاء في المركز الثالث البحرين بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.561) نقطة. فيما جاءت السعودية في المركز الرابع على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.425) نقطة. حلّت عُمان في المركز الخامس على مستوى الدول العربية، جدول رقم (3).

الجدول رقم (3):
مؤشر الاقتصاد الكلي: قيمة المؤشرات الفرعية للقطاع الحقيقي

	معدل النمو الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل نمو الصناعات التحويلية	مؤشر القطاع الحقيقي	ترتيب الدول
الأردن	0.024	-0.720	0.382	-1.018	0.165	-0.233	16
الإمارات	0.331	1.410	0.246	1.052	1.122	0.832	2
البحرين	0.432	0.366	0.219	1.219	0.566	0.561	5
تونس	-0.161	-0.663	-0.185	-1.283	0.033	-0.452	18
الجزائر	0.267	-0.635	-0.219	-0.512	0.324	-0.155	15
السعودية	-0.049	0.302	0.378	0.400	1.094	0.425	8
السودان	0.195	-0.799	-3.715	-0.887	0.462	-0.949	23
العراق	0.403	-0.599	0.391	-0.002	-2.460	-0.453	19
عُمان	0.193	0.048	0.413	0.797	0.125	0.315	10
قطر	0.177	2.905	0.236	1.375	0.380	1.015	1
الكويت	-0.602	1.091	0.105	0.997	-1.009	0.116	12
لبنان	-0.300	-0.497	0.498	0.310	-1.330	-0.264	17
ليبيا	-1.477	-0.538	-1.849	-1.521	-1.818	-1.441	24
مصر	0.341	-0.754	-1.973	-0.807	0.408	-0.557	21
المغرب	0.264	-0.725	0.389	-0.244	0.353	0.007	13
موريتانيا	0.269	-0.833	0.146	-0.426	-1.510	-0.471	20
اليمن	-3.711	-0.858	-0.725	-0.977	-1.281	-1.510	25
اسبانيا	0.163	0.861	0.520	-2.257	0.647	-0.013	14
البرازيل	-1.176	-0.266	-0.531	-0.333	-0.751	-0.611	22
الهند	1.756	-0.804	-0.218	0.927	1.449	0.622	4
كوريا الجنوبية	0.240	0.530	0.369	0.766	0.467	0.475	7
ماليزيا	0.980	-0.284	0.118	0.840	0.869	0.505	6
سنغافورة	0.242	2.139	0.542	0.722	0.437	0.816	3
تايلاند	0.165	-0.574	0.490	1.294	0.235	0.322	9
تركيا	1.034	-0.105	-0.845	-0.431	1.024	0.135	11

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

2.1 مؤشر قطاع مالية الحكومة

تُركز السياسة المالية التي تتبنها الحكومات على تعزيز مصادر الإيرادات، إضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق العام على الخدمات والبنية التحتية. تختلف مصادر الإيرادات العامة بين الدول، فبعضها يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات الضريبية، بينما يعتمد الآخر على الإيرادات النفطية والغاز الطبيعي كمصدر رئيس للدخل. يتكون مؤشر قطاع مالية الحكومة من ثلاث متغيرات كمية، وهي:

1) الإيرادات العامة بدون المنح.
2) الإيرادات الضريبية.
3) الفائض/العجز المالي.

تشـير الإحصـاءات[4] إلى ارتفاع العجز المالي في الـدول العربيـة من 57 مليـار دولار أمريكي عـام 2014 إلى 250.5 مليار دولار أمريكي عام 2015. يُعزى ارتفـاع العجز منـذ عـام 2014 إلى تراجع الإيرادات العامة، نتيجة انخفاض أسـعار النفط في الأسـواق العالمية. حيث سـاهمت الإيرادات النفطية بنحو 61.3 في المائة من إجمالي الايرادات العامة عام 2014، مقابل 50 في المائة عام 2017. بالمقابل تراجع الإنفاق العام في الدول العربية بشـقيه الجاري والرأسـمالي من 1005.1 مليار دولار أمريكي عام 2014 إلى 831.9 مليار دولار أمريكي عام 2017. بدأ العجز المالي في الدول العربية بالتراجع منذ عام 2016 ليبلغ 170 مليـار دولار أمريكي في عـام 2017 بما يعكس في جانب منه التدابير التصـحيحية التي تم تنفيذها في سياق برامج الانضـباط المالي في عدد من الدول العربية.

1.2.1 مؤشر الإيرادات العامة بدون المنح

في الأردن، ارتفعت قيمة الإيرادات العامة بدون المنح بنحو 5.2 في المائة لتبلغ حوالي 10.44 مليار دولار أمريكي عام 2017 مقابل 9.9 مليار دولار أمريكي عام 2016.

في الإمارات، ارتفعت قيمة الإيرادات العامة من 108 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 109 مليار دولار أمريكي عام 2017. يُعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنحو 53 في المائة، بسبب الضريبة الانتقائية التي تم فرضها بداية عام 2017. حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية من 29.7 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 45.5 مليار دولار أمريكي عام 2017[5].

في الجزائر، ارتفعت الإيرادات العامة من 46 مليار دولار أمريكي إلى 55 مليار دولار أمريكي. يُعزى ذلك إلى ارتفاع الايرادات النفطية من 15 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 20 مليار دولار أمريكي عام 2017.

في تونس، تراجعت الإيرادات العامة من 10.4 مليار دولار عام 2016 إلى 9.9 مليار دولار أمريكي عام 2017.

في السعودية، ارتفعت الإيرادات العامة من 135 مليار دولار عام 2016 إلى 185 مليار دولار أمريكي عام 2017، نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية من 89 مليار دولار عام 2016 إلى 117 مليار دولار أمريكي عام 2017. يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط من 40 دولار للبرميل إلى 52 دولار للبرميل عام 2017. حيث تسهم الإيرادات النفطية بنسبة تفوق 60 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة.

في العراق، بلغت حصة الإيرادات النفطية حوالي 86 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، وما نسبته 26.5 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017، مقابل 81 في المائة وما نسبته 21.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016.

في قطر، تراجعت الإيرادات العامة بنحو 4.4 في المائة عام 2017، نتيجة تراجع الإيرادات النفطية من 38.7 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 36.5 مليار دولار أمريكي عام 2017. يُعزى ذلك إلى تراجع إنتاج النفط من 654 ألف برميل في اليوم عام 2016 إلى 605 ألف برميل عام 2017. يُذكر أن الإيرادات النفطية تُمثل أكثر من 80 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة.

في الكويت، تراجعت الإيرادات العامة من 44.7 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 43 مليار دولار أمريكي عام 2017. يُعزى ذلك إلى تراجع الإيرادات النفطية، التي تمثل حصتها أكثر من 86 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة من 39.7 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 38 مليار دولار أمريكي عام

[4] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018.

[5] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018.

2017، نتيجة تراجع إنتاج النفط من 2.9 مليون برميل نفط في اليوم عام 2016 إلى 2.7 مليون برميل نفط عام 2017.

في لبنان، ارتفعت الإيرادات العامة بنحو 8.6 في المائة عام 2017 لتبلغ الإيرادات حوالي 10.8 مليار دولار أمريكي.

في مصر، تراجعت الإيرادات العامة بالدولار الأمريكي من 61 مليار دولار عام 2016 إلى 44.6 مليار دولار عام 2017.

في المغرب، ارتفعت الإيرادات العامة بدون المنح بنحو 5.0 في المائة عام 2017 لتبلغ قيمة الإيرادات حوالي 246 مليار درهم مغربي.

2.2.1 مؤشر الإيرادات الضريبية

في الإمارات، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 54 في المائة لتبلغ 45.5 مليار دولار أمريكي عام 2017 مقابل 29.9 مليار دولار أمريكي عام 2016. يعزى ذلك إلى تطبيق الضريبة الانتقائية عام 2017، وهي ضريبة غير مباشرة يتم فرضها على بعض السلع التي تعتبر ضارة بصحة الانسان أو البيئة، ويُشار إليها بالسلع الانتقائية مثل المشروبات الغازية والطاقة والتبغ والسجائر.

في السعودية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 18.7 في المائة عام 2017، لتبلغ 26 مليار دولار أمريكي عام 2017 مقابل 21.8 مليار دولار أمريكي عام 2016. يُعزى ذلك إلى ارتفاع الضرائب غير المباشرة بنحو 34 في المائة عام 2017 لتصل إلى 18 مليار دولار أمريكي مقابل 13 مليار دولار أمريكي عام 2016.

في مصر، تراجعت الإيرادات الضريبية بالدولار الأمريكي بنحو 28.5 في المائة عام 2017 بالرغم من ارتفاعها بالجنيه المصري بنحو 31.1 في المائة. يُعزى ذلك إلى تراجع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي نتيجة تحرير سعر الصرف.

في المغرب، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 7.9 في المائة عام 2017 لتبلغ قيمتها 23.3 مليار دولار أمريكي مقابل 21.6 مليار دولار أمريكي عام 2016. يُعزى ذلك إلى عدة أسباب منها إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة، ومعالجة التحديات المرتبطة باسترجاع الضريبة، وكذلك البدء بالإخضاع التدريجي للممولين لضريبة الدخل على القطاع الزراعي[6].

في تونس، تراجعت الإيرادات الضريبية بنحو 8 في المائة عام 2017 لتبلغ قيمتها 8.8 مليار دولار أمريكي. يُعزى ذلك لتراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي. يُذكر أن الحكومة التونسية قامت في محاولة لتنظيم القطاع غير الرسمي والحد من ظاهرة التجارة الموازية بإعفاء التجار المتجولين الذين ينشطون دون إيداع تصريح من الضرائب بشرط دفع مبلغ مُقدم يساوي 500 دينار تونسي منذ عام 2017.

في الأردن، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 3.7 في المائة عام 2017 لتبلغ حوالي 6.2 مليار دولار أمريكي مقابل 5.9 مليار دولار أمريكي عام 2016. يُعزى ذلك إلى قيام الأردن بفرض ضريبة على مجموعة من السلع الكمالية بنسب تراوحت بين 5 و25 في المائة، وكذلك البدء برفع تطبيق ضريبة الإقامة الفندقية من 8 في المائة إلى 16 في المائة.

في الجزائر، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنحو 9.7 في المائة عام 2017 لتسجل 25 مليار دولار أمريكي مقابل 22 مليار دولار أمريكي عام 2016. يُعزى ذلك إلى إقرار مشروع يستهدف زيادة الضرائب والرسوم على العقارات والوقود والكهرباء وترشيد النفقات العامة لمواجهة تراجع مداخيل النفط.

3.2.1 مؤشر الفائض/العجز المالي

في الأردن، تراجع العجز المالي بنحو 14.9 في المائة عام 2017 ليبلغ 1.1 مليار دولار أمريكي مقابل عجز بلغ 1.3 مليار دولار أمريكي عام 2016. يُعزى ذلك إلى مواصلة الأردن تطبيق برنامج الإصلاح المالي، وضبط وترشيد النفقات العامة.

في الامارات، تراجع العجز المالي من 11 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 750 مليون دولار أمريكي عام 2017.

في البحرين، تراجع العجز المالي بنحو 19.7 في المائة عام 2017. يُعزى ذلك إلى نمو الإيرادات بوتيرة أعلى من الإنفاق العام، حيث ارتفعت الإيرادات بنحو 17.7 في المائة عام 2017 مقابل ارتفاع الانفاق العام بأقل من 1 في المائة عام 2017.

[6] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السادس، 2018.

في الجزائر، تراجع العجز المالي من 21 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 9 مليار دولار أمريكي عام 2017.

في تونس، ارتفع العجز المالي في تونس من 791 مليون دولار أمريكي عام 2016 إلى 1.3 مليار دولار أمريكي. يُعزى تراجع الإيرادات العامة مقومة بالدولار الأمريكي إلى عدة أسباب منها تراجع سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي عام 2017.

في السعودية، تراجع العجز المالي من 83 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 61.5 مليار دولار أمريكي عام 2017.

في السودان، ارتفع العجز المالي بنحو 17 في المائة عام 2017 ما يعادل حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي مقابل 1.7 مليار دولار أمريكي عام 2016.

في العراق، تراجع العجز المالي من 11 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 5.1 مليار دولار أمريكي عام 2017.

في عُمان، تراجع العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 20.6 في المائة عام 2016 إلى 10.8 في المائة عام 2017.

في قطر، كمحصلة للتطورات في جانبي الإيرادات والنفقات العامة، تراجع العجز المالي من 14 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 11 مليار دولار أمريكي عام 2017.

في الكويت، ارتفع العجز المالي من 15 مليار دولار أمريكي عام 2016 إلى 18 مليار دولار أمريكي عام 2017.

في لبنان، تراجع العجز المالي بنحو 33 في المائة عام 2017 ليبلغ حوالي 3.3 مليار دولار أمريكي. يُعزى ذلك إلى تراجع الإنفاق الجاري والرأسمالي عام 2017 مقابل ارتفاع الإيرادات العامة بنحو 8.6 في المائة عام 2017.

في مصر، كمحصلة للتطورات في جانب الإيرادات والنفقات، بلغ العجز المالي 26 مليار دولار أمريكي عام 2017.

المؤشر العام لمالية الحكومة

بناءً على ما سبق، تشير النتائج إلى استحواذ الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.142) نقطة.

أما المركز الثاني على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب السعودية بقيمة معيارية بلغت حوالي (0.085) نقطة. حلّت قطر في المركز الثالث على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (-0.070) نقطة. في حين استحوذ العراق على المركز الرابع على مستوى الدول العربية. وحلّت المغرب في المركز الخامس.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت البرازيل على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل. أما المركز الثاني فكان من نصيب كوريا الجنوبية. في حين حلّت إسبانيا في المركز الثالث على مستوى المجموعة ككل، (جدول رقم 4).

الجدول رقم (4):
مؤشر الاقتصاد الكلي: قيمة المؤشرات الفرعية لقطاع مالية الحكومة
خلال الفترة (2014-2017)

	الفائض/العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي	الايرادات العامة بدون المنح كنسبة من الناتج المحلي	الايرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر مالية الحكومة	ترتيب الدول
الأردن	0.320	-0.635	-0.580	-0.3	17
الإمارات	0.409	0.018	-0.002	0.1	7
البحرين	-0.341	-0.664	-0.654	-0.6	22
تونس	0.292	-0.630	-0.530	-0.3	16
الجزائر	-0.935	-0.354	-0.333	-0.5	21
السعودية	-0.078	0.686	-0.354	0.1	8
السودان	0.569	-0.636	-0.560	-0.2	13
العراق	0.456	-0.249	-0.616	-0.1	11
عُمان	-0.614	-0.521	-0.619	-0.6	23
قطر	0.622	-0.286	-0.545	-0.1	10
الكويت	0.132	-0.189	-0.639	-0.2	15
لبنان	-0.105	-0.633	-0.563	-0.4	20
ليبيا	-4.265	-0.621	-0.653	-1.8	24
مصر	-0.602	-0.280	-0.074	-0.3	18
المغرب	0.367	-0.501	-0.357	-0.2	12
موريتانيا	0.661	-0.698	-0.648	-0.2	14

	الفائض/العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي	الايرادات العامة بدون المنح كنسبة من الناتج المحلي	الايرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر مالية الحكومة	ترتيب الدول
اليمن	0.017	-0.675	-0.636	-0.4	19
اسبانيا	0.556	0.798	1.784	1.0	3
البرازيل	-0.112	3.379	2.843	2.0	1
كوريا الجنوبية	0.719	2.110	2.165	1.7	2
ماليزيا	0.345	-0.296	-0.069	0.0	9
سنغافورة	1.019	-0.270	-0.072	0.2	5
تايلاند	0.369	-0.104	0.220	0.2	6
تركيا	0.266	1.253	1.493	1.0	4

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات البنك الدولي .
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

3.1 مؤشر القطاع النقدي والمالي

بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، والمحافظة على استقرار الأسعار وتخفيض معدل البطالة، تتبنى الدول سياسات نقدية تتوافق مع الأهداف الاقتصادية التي اعتمدتها في ظل الأوضاع الاقتصادية القائمة، لتمكين البنوك المركزية ومؤسسات النقد من التحكم في عرض النقد وضبط السيولة، وذلك من خلال استخدامها لأدوات السياسة النقدية المناسبة.

شهدت العديد من الدول العربية المُصدرة للنفط زيادة في صافي الأصول الأجنبية، كمحصلة لارتفاع أسعار النفط في فترات الرواج الاقتصادي، مما ساهم في زيادة مستوى الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلا أن هذه الأوضاع قد تأثرت بداية من عام 2014 في ظل انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

يتكون مؤشر القطاع النقدي والمصرفي من خمسة مؤشرات، وهي:

1) مؤشر صافي الأصول الأجنبية.
2) مؤشر حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص المقدم من قبل البنوك.
3) مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.
4) مؤشر العائد على الأصول.
5) مؤشر كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر.

1.3.1 مؤشر صافي الأصول الأجنبية

يُمثل صافي الأصول الأجنبية ما تستحوذ عليه السُلطة النقدية والمصارف التجارية من العملات الأجنبية، والودائع النقدية والاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج، والنقود الأجنبية، مخصوماً منها الالتزامات الأجنبية كالاقتراض من المصارف الأجنبية، وودائع غير المقيمين والمطلوبات الأجنبية الأخرى.

في الأردن، أدى تراجع تحويلات العاملين من الخارج، والاستثمارات الاجنبية، والمساعدات الخارجية بدرجة كبيرة إلى تباطؤ معدل نمو صافي الأصول الأجنبية الذي ارتفع بنحو 3 في المائة عام 2017 مقابل 9 في المائة عام 2016. يُعزى ذلك إلى تراجع النقد الأجنبي لدى السلطات النقدية من 9.9 مليار دينار أردني عام 2016 إلى 9.5 مليار دينار أردني عام 2017. في حين ارتفعت الأرصدة لدى المصارف الأجنبية بنحو 3.1 في المائة عام 2017.

في الإمارات، سجل صافي الأصول الأجنبية حوالي 328 مليار درهم إماراتي عام 2017، حيث ارتفع بنحو 26 في المائة عام 2017. يُعزى ذلك إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية بنحو 11.8 في المائة، نتيجة ارتفاع الأصول الأجنبية الأخرى بنحو 64 في المائة لتبلغ حوالي 258.4 مليار درهم إماراتي عام 2017. كما نما صافي الأصول الأجنبية بنحو 2.6 في المائة في البنوك التجارية مُجمعة عام 2017، كمحصلة لارتفاع الاستثمارات بالخارج من 141 مليار درهم عام 2016 إلى 153 مليار درهم عام 2017 أي بنحو 8.8 في المائة. ارتفع مجموع أصول البنوك التجارية مُجمعة بنحو 3.1 في المائة لتبلغ حوالي 734 مليار دولار أمريكي عام 2017. يُعزى ذلك إلى ارتفاع الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية مما يعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي.

في البحرين، ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى السلطة النقدية بنحو 7.95 في المائة ليسجل 883 مليون دولار أمريكي عام 2017 مقارنة بنحو 818 مليون دولار أمريكي عام 2016. يُعزى ذلك إلى

ارتفاع رصيد النقد الأجنبي بنحو 8 في المائة عام 2017. في حين تراجع صافي الأصول الأجنبية بنحو 3.9 في المائة في البنوك التجارية مجمعة ليسجل 13.4 مليار دينار بحريني عام 2017. في جانب الخصوم، تراجعت الخصوم الأجنبية بنحو 1.2 في المائة لتسجل حوالي 14.3 مليار دينار بحريني عام 2017 مقابل 14.6 مليار دينار بحريني عام 2016. كمحصلة للتطورات في جانب الأصول والخصوم لدى السلطات النقدية والبنوك التجارية المُجمعة تراجع صافي الأصول الأجنبيـــة إلى (-404) مليون دينار بحريني عام 2017 مقابل (-38) مليون دينار بحريني عام 2016.

في الجزائر، تراجع صافي الأصول الأجنبية بنحو 10.8 في المائة عام 2017. يُعزى ذلك إلى تراجع صافي الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية بنحو 11 في المائة، نتيجة انخفاض في الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج. فيما ارتفع صافي مُطالبات الحكومة على البنوك المُتخصصة بنحو 75 في المائة لتبلغ حوالي 4691 مليار دينار جزائري عام 2017 مقابل 2682 مليار دينار جزائري عام 2016، وذلك لتسديد عجز الموازنة العامة الذي بلغ حوالي 9 مليار دولار أمريكي 2017.

في تونس، سجل صافي الأصول الأجنبية (-2.3) مليار دينار تونسي عام 2017. يُعزى ذلك إلى تراجع عائدات القطاع السياحي، وتحويلات العاملين في الخارج وتراجع الأصول الأجنبية في البنوك التجارية بنحو 8.2 في المائة عام 2017، نتيجة تراجع الأرصدة لدى المصارف الأجنبية والاستثمارات بالخـــــارج والموجودات الأجنبيـــة الأخرى.

في السعودية، تراجع صافي الأصول الأجنبية بنحو 6.9 في المائـــة عام 2017 مقارنة بتراجع بنحو 15 في المائة عام 2016. يُعزى ذلك إلى تراجع الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج بنحو 8.8 في المائة، وتراجع العملات الأجنبية لدى السلطات النقدية بنحو 2.3 في المائة عام 2017. في جانب الخصوم، ارتفعت الخصوم الأجنبية للمصارف التجارية مُجمعة بنحو 18 في المائة، نتيجة لارتفاع بند المطلوبات الأجنبية بنحو 17.9 في المائة عام 2017.

في العراق، ارتفع صافي الأصول الأجنبية بنحو 7 في المائة عام 2017، يعزى ذلك إلى ارتفاع الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية عام 2017، كمحصلة لارتفاع الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج والذهب. كما ارتفع صافي المطالبات على الحكومة بنحو 18 في المائة عام 2017 ليبلغ 13173.1 مليار دينار عراقي عام 2017، لسد عجز الموازنة العامة البالغ 5 مليار دولار أمريكي.

في عُمان، تراجع صافي الأصول الأجنبية بنحو 5.4 في المائة عام 2017 ليبلغ حوالي 4.3 مليار ريال عُماني مقابل 4.6 مليار ريال عُماني عام 2016. يُعزى ذلك إلى تراجع النقد الأجنبي من 2.5 مليار ريال عُماني عام 2016 إلى 1.5 مليار ريال عُماني عام 2017. كذلك تراجع صافي الأصول الاجنبية الأخرى (بما فيها استثمارات الأوراق المالية) لدى السلطات النقدية من 5.3 مليار ريال عُماني عام 2016 إلى 4.7 مليار ريال عُماني عام 2017، نتيجة استخدام جزء من الاحتياطي العام لتمويل احتياجات الموازنة العامة لعام 2017، حيث بلغ العجز المالي حوالي 7.8 مليار دولار أمريكي عام 2017.

في قطر، بلغ صافي الموجودات الأجنبية في القطاع المصرفي (-128) مليار ريال قطري. يُعزى ذلك إلى تراجع الموجودات بنحو 14 في المائة لتسجل حوالي 234 مليار ريال قطري مقابل مطلوبات بلغت 362 مليار ريال قطري عام 2017.

في الكويت، تراجع صافي الأصول الأجنبية بنحو 2.8 في المائة عام 2017، ليبلغ حوالي 16.5 مليار دينار كويتي عام 2017 مقابل 17 مليار دينار كويتي عام 2016. يُعزى ذلك إلى ارتفاع صافي المطلوبات الأجنبية لدى البنوك التجارية في جانب الخصوم من 4.4 مليار دينار كويتي عام 2016 إلى 5.6 مليار دينار كويتي عام 2017 أي بنحو 28.2 في المائة.

في مصر، انخفض صافي الأصول الأجنبية بمقدار 180 مليار جنيه مصري عام 2016. يُعزى ذلك إلى تراجع تحويلات العاملين بالخارج وكذلك ارتفاع الخصوم الأجنبية لدى البنوك التجارية، حيث شهد الاقتراض من المصـــارف الأجنبيـــة ارتفاعاً ليبلغ حوالي 202.5 مليار جنيه مصري، ذلك لسد العجز في الموازنة العامة الذي بلغ 380 مليار جنيه مصري.

في المغرب، ارتفع صافي الأصول الأجنبية بنحو 8.7 في المائة ليسجل ما قيمته 262.3 مليار درهم مغربي عام 2017. يُعزى ذلك إلى ارتفاع الأصول الأجنبية في قطاع البنوك بنحو 56.0 في المائة، نتيجة ارتفاع أرصدة المصارف الأجنبية المُستثمرة بالخارج والموجودات الأجنبيـــة الأخرى.

الشكل رقم (14): معدل نمو الأصول الأجنبية

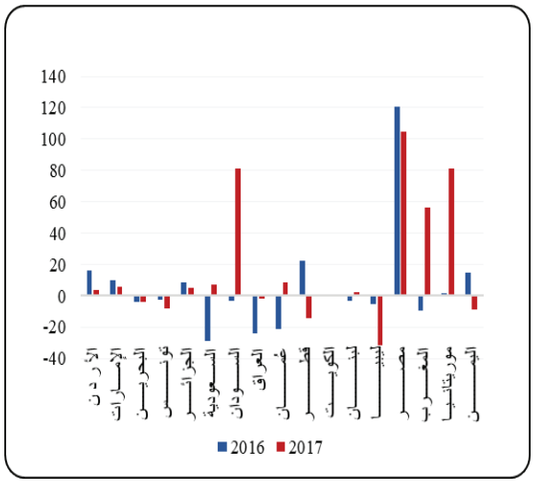

المصدر: استبيان القروض المتعثرة في الدول العربية (2018)، صندوق النقد العربي.

استناداً إلى ما سبق، حصلت السعودية على المركز الأول في صافي الأصول الأجنبية على مستوى دول المجموعة ككل بالرغم من تراجع صافي الأصول الأجنبية إلى حوالي 533 مليار دولار أمريكي عام 2017 مقارنة بنحو 573 مليار دولار أمريكي عام 2016.

2.3.1 مؤشر حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص المُقدم من قبل البنوك

في الأردن، ارتفع الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص بنحو 8 في المائة ليبلغ حوالي 22.5 مليار دينار أردني عام 2017. استأثر قطاع التشييد والإسكان بحوالي 26 في المائة من اجمالي القروض الموجه للقطاع الخاص، في حين بلغت حصة التسهيلات الشخصية والمهنية بما فيها الخدمات حوالي 21 في المائة عام 2017.

في الإمارات، ارتفع صافي الائتمان المحلي المقدم من المصارف التجارية للقطاع الخاص بنحو 2 في المائة عام 2017، لتبلغ قيمة الائتمان المحلي للقطاع الخاص 1086 مليار درهم إماراتي. استحوذت الإمارات على المركز الثاني على مستوى الدول العربية في مؤشر صافي الائتمان المحلي المُقدم للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية بقيمة معيارية بلغت (0.1432-) نقطة.

في البحرين، تشير الإحصاءات إلى ارتفاع الائتمان المحلي بنحو 6.5 في المائة ليبلغ 12.6 مليار دينار بحريني عام 2017 مقابل 11.8 مليار دينار بحريني عام 2016. يُعزى ذلك إلى ارتفاع صافي المطلوبات بنحو 8.3 في المائة عام 2017. كما ارتفعت المطلوبات على القطاع الخاص المُقدم من قبل البنوك التجارية بنحو 2.5 لتبلغ حوالي 8.9 مليار دينار بحريني عام 2017.

في تونس، ارتفع الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية بنحو 12.1 في المائة ليبلغ حوالي 77 مليار دينار تونسي عام 2017، مقابل 69 مليار دينار تونسي عام 2016.

في السعودية، بلغ الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من البنوك التجارية حوالي 1393.7 مليار سعودي عام 2017 بما يمثل ما نسبته 82 في المائة من إجمالي الائتمان المحلي.

في قطر، ارتفع صافي الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بنحو 6.4 في المائة عام 2017 ليبلغ حوالي 450 مليار ريال قطري.

في الكويت، ارتفع الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من 36.2 مليار دينار كويتي عام 2016 إلى 37.2 مليار دينار كويتي عام 2017، نتيجة ارتفاع الائتمان المُقدم للمقيمين بنحو 3.1 في المائة ليبلغ 35.4 مليار دينار كويتي. ارتفعت أيضاً المُطالبات على الحكومة من 3.3 مليار دينار كويتي عام 2016 إلى 5.2 مليار دينار كويتي عام 2017.

في مصر، تراجع الائتمان المحلي الموجه للقطاع العائلي من البنوك التجارية من 24 مليار دولار أمريكي عام 2017 إلى 16 مليار دولار أمريكي عام 2017 بالرغم من ارتفاعه بالعملة المحلية. يُعزى ذلك إلى تراجع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

في المغرب، ارتفعت القروض الممنوحة من المصارف التجارية إلى الأنشطة الاقتصادية بنحو 3.1 في المائة عام 2017، حيث بلغت حصة القروض والتسهيلات الشخصية 32 في المائة من إجمالي القروض لتبلغ 274.1 مليار درهم مغربي عام 2017. بينما ارتفعت نسبة القروض إلى قطاع السياحة والفنادق إلى ما يشكل 22 في المائة من إجمالي القروض عام 2017. فيما بلغت حصة القروض والتسهيلات الشخصية 38 في المائة من إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية، في حين بلغت حصة القروض لقطاع التشييد والإسكان حوالي 21 في المائة عام 2017.

عليه، حلّت السعودية في المركز الأول على مستوى الدول العربية في مؤشر صافي الائتمان المحلي المُقدم للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية بقيمة معيارية بلغت (-0.0177) نقطة والتاسع على مستوى المجموعة ككل. واستحوذت الإمارات على المركز الثاني على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (-0.1432) نقطة.

الجدول رقم (5): الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (مليون دولار أمريكي)

	2014	2015	2016	2017	متوسط الفترة الزمنية 2017-2014	المؤشر الفرعي	الترتيب
الأردن	25,434	26,616	29,176	31,916	28,285	-0.4667	21
الإمارات	261,143	283,201	312,778	315,225	293,087	0.2730	10
البحرين	21,328	22,945	31,361	32,527	27,040	-0.4910	23
تونس	37,174	34,240	34,136	34,453	35,001	-0.3508	15
الجزائر	39,238	36,037	36,609	41,509	38,348	-0.4643	20
السعودية	334,989	365,847	374,801	371,653	361,823	0.3936	9
السودان	6,261	6,934	8,464	10,391	8,013	-0.4286	19
العراق	15,565	16,470	16,788	17,879	16,676	-0.5047	25
عُمان	38,003	45,788	50,089	49,433	45,828	-0.3700	16
قطر	95,063	114,581	121,022	129,011	114,919	-0.1985	11
الكويت	110,005	112,861	115,095	119,137	114,275	-0.2435	12
لبنان	47,242	50,212	53,193	56,510	51,789	-0.3914	18
ليبيا	11,084	10,484	9,433	8,777	9,945	-0.4904	22
مصر	78,236	87,554	113,644	67,127	86,640	-0.3500	14
المغرب	99,487	86,558	89,515	95,062	92,655	-0.2676	13
موريتانيا	129	131	130	143	133	-0.4952	24
اليمن	12,930	15,813	17,176	13,542	14,865	-0.3790	17
اسبانيا	1,788,657	1,425,309	1,377,554	1,386,484	1,494,501	3.0811	2
البرازيل	1,621,656	1,204,414	1,117,115	1,227,463	1,292,662	2.5034	3
الهند	1,057,944	1,091,079	1,126,774	1,293,020	1,142,204	2.1475	4
كوريا الجنوبية	1,952,696	1,936,883	2,022,537	2,216,503	2,032,155	4.2744	1
ماليزيا	407,631	370,979	367,471	373,896	379,994	0.3945	8
سنغافورة	403,418	377,063	394,722	415,288	397,623	0.4858	7
تايلاند	592,941	599,430	604,440	660,044	614,214	1.0127	5
تركيا	595,927	574,580	603,333	604,157	594,499	0.9796	6

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات البنك الدولي .
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

3.3.1 مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

في الأردن، تراجع مؤشر نسبة القروض المتعثرة من 4.4 في المائة عام 2016 إلى 4.2 في المائة من إجمالي القروض عام 2017. أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة تعثر القروض في قطاع الصناعات التحويلية، والقطاع الزراعي، وقطاع السياحة والفنادق عام 2017 [7].

في الإمارات، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 6.1 في المائة عام 2016 إلى 6.4 في المائة عام 2017.

في البحرين، تراجعت نسبة القروض المتعثرة من 5.9 في المائة عام 2016 إلى 5.6 في المائة عام 2017.

في الجزائر، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 12 في المائة عام 2016 إلى حوالي 13 في المائة عام 2017.

في السعودية، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض من 1.4 في المائة عام 2016 إلى 1.6 في المائة عام 2017.

7 استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2019، صندوق النقد العربي.

في عُمان، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في قطاعي التجارة والزراعة، حيث سجلت حوالي 13.40 في المائة و11.90 في المائة في عام 2017 مقابل 11.0 في المائة و10.5 في المائة في عام 2016 على التوالي. كما ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض المُقدمة من 1.8 في المائة إلى 2 في المائة عام 2017.

في قطر، بلغ متوسط نسبة القروض المتعثرة حوالي 1.6 في المائة من إجمالي القروض لمتوسط الفترة (2014-2017). عليه استحوذت قطر على المركز الثاني على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية (0.762) نقطة.

في الكويت، تراجعت نسبة القروض المتعثرة من 2.2 في المائة عام 2016 إلى 1.9 في المائة عام 2017.

في مصر، تحسنت قيمة مؤشر نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض، حيث تراجعت النسبة من 6 في المائة عام 2016 إلى 4.9 عام 2017.

في المغرب، أشارت الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة تعثر القروض في بعض القطاعات باستثناء قطاع الصناعات التحويلية الذي تراجعت فيه نسبة القروض المتعثرة من 10.6 في المائة عام 2016 إلى 10.3 في المائة عام 2017.

استناداً إلى ما سبق، استحوذت السعودية على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى المجموعة ككل في مؤشر نسبة القروض المتعثرة بقيمة معيارية بلغت (0.791) نقطة.

الشكل رقم (15): نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي من إجمالي القروض في بعض الدول العربية

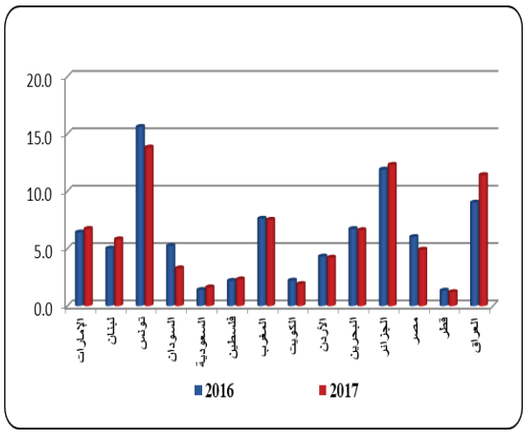

المصدر: استبيان القروض المتعثرة في الدول العربية (2018)، صندوق النقد العربي.

4.3.1 مؤشر العائد على الأصول

في الأردن، ارتفع صافي أرباح المصارف التجارية بنحو 6.3 في المائة عام 2017، ليبلغ حوالي 554 مليون دينار أردني في نهاية عام 2017 مقابل 521 مليون دينار أردني عام 2016. عليه ارتفع العائد على الأصول من 1.1 في المائة عام 2016 إلى 1.2 في المائة عام 2017.

في الإمارات، ارتفع صافي أرباح المصارف التجارية إلى 38.6 مليار درهم إماراتي عام 2017. واستمرت نسبة العائد على الأصول عند مستوى 1.5 في المائة عام 2017.

في البحرين، ارتفع صافي أرباح المصارف التجارية إلى 1.1 مليار دينار بحريني عام 2017 مقابل 914 مليون دينار بحريني عام 2016. عليه، ارتفع معدل العائد على الأصول من 1.0 في المائة عام 2016 إلى 1.1 عام 2017.

في الجزائر، ارتفع العائد على الأصول من 1.9 في المائة عام 2019 إلى 2.1 في المائة عام 2017.

في السعودية، بلغ متوسط العائد على الأصول 2.0 في المائة عن متوسط الفترة (2014-2017). كما سجل صافي أرباح المصارف التجارية حوالي 43.8 مليار ريال سعودي عام 2017، مقابل حوالي 40.4 مليار ريال سعودي عام 2016.

في عُمان، ارتفعت أرباح المصارف التجارية بنحو 3.2 في المائة عام 2017، لتسجل حوالي 452 مليون ريال عُماني عام 2017 مقابل 438 مليون ريال عُماني عام 2016. وبلغت قيمة مؤشر العائد على الأصول حوالي 1.5 في المائة عام 2017.

في قطر، ارتفع العائد على الأصول من 1.8 في المائة عام 2016 إلى 2 في المائة عام 2017.

في الكويت، بلغ متوسط العائد على الأصول 1.1 في المائة لمتوسط الفترة (2014-2017). شهد المؤشر تحسناً في عام 2017، حيث ارتفع من 1.1 في المائة عام 2016 إلى 1.2 في المائة عام2017.

في مصر، تراجع معدل العائد على الأصول من 2.0 في المائة عام 2016 إلى 1.6 في المائة عام 2017، ليبلغ 1.6 في المائة عن متوسط الفترة (2014-2017).

في المغرب، تراجع صافي أرباح المصارف التجارية من 1226.3 مليار درهم مغربي عام 2016 إلى 1083 مليار درهم مغربي عام 2017. عليه تراجع مؤشر العائد على الأصول من 1.1 في المائة عام 2016 إلى 0.9 في المائة عام 2017. كما بلغ متوسط العائد على الأصول 0.9 في المائة عن الفترة (2014-2017).

جاءت السعودية، في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.565) نقطة، وحلّت الجزائر في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.559) نقطة. المركز الثالث كان من نصيب قطر بقيمة معيارية بلغت (1.273) نقطة. فيما حلّت الإمارات وعُمان في المركزين الرابع والخامس على مستوى الدول العربية على التوالي.

5.3.1 مؤشر كفاية رأس المال

في الأردن، تراجع مؤشر كفاية رأس المال من 19 في المائة عام 2016 إلى 17.8 في المائة عام 2017. بلغت القيمة المعيارية (0.53) نقطة.

في الإمارات، بلغت قيمة مؤشر كفاية رأس المال 18.4 في المائة لمتوسط الفترة (2014-2017).

في البحرين، بلغ متوسط كفاية رأس المال حوالي 19.9 في المائـــة عن الفترة (2014-2017).

في الجزائر، تراجع مؤشر كفاية رأس المال من 16.3 في المائة عام 2016 إلى 15.0 في المائة عام 2017، متأثرا بعدة عوامل منها ارتفاع نسبة القروض المتعثرة من 12 في المائة عام 2016 إلى حوالي 13 في المائة عام 2017.

في السعودية، ارتفع مؤشر كفاية رأس المال عام 2017، حيث بلغ 20.4 في المائة مقابل 19 في المائة عام 2016.

في مصر، ارتفع مؤشر كفاية رأس المال من 14 في المائة عام 2016 إلى 14.7 في المائة عام 2017، مستفيداً من عدة عوامل منها تراجع القروض المتعثرة من 6 في المائة عام 2016 إلى 4.9 في المائة عام 2017.

عليه، استحوذت البحرين على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل، بقيمة معيارية بلغت (1.092) نقطة، واستحوذت السعودية، على المركز الثاني على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.388). حلّت الأردن في المركز الثالث، وجاءت الإمارات في المركز الرابع على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.117) نقطة.

المؤشر العام للقطاع النقدي والمصرفي

بناءً على ما سبق ذكره من تطورات للمؤشرات الفرعية، استحوذت السعودية على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل في مؤشر القطاع النقدي والمصرفي بقيمة معيارية بلغت (1.672) نقطة، في حين حلّت الإمارات في المركز الثاني على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.522) نقطة. أما المركز الثالث على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب الجزائر بقيمة معيارية بلغت (0.238) نقطة.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فحلّت البرازيل وكوريا الجنوبية في المركز الثاني والثالث على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.1212) و(1.072) نقطة على التوالي، جدول رقم (6).

الجدول رقم (6):

مؤشر الاقتصاد الكلي: قيمة المؤشرات الفرعية للقطاع النقدي والمصرفي

	مؤشر نمو الاصول الاجنبية	مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	مؤشر كفاية راس المال	مؤشر العائد على الاصول	مؤشر القروض المتعثرة	مؤشر قطاع النقدي والمصرفي	الترتيب
الأردن	-0.53	-0.47	1.21	0.02	0.30	0.0578	11
الإمارات	-0.13	0.27	1.12	0.84	0.18	0.5229	5
البحرين	-0.59	-0.49	1.64	-0.59	0.19	-0.0064	14
تونس	-0.60	-0.35	-2.24	-0.75	-1.29	-0.9847	22
الجزائر	0.26	-0.46	-0.40	1.56	-0.60	0.2380	7
السعودية	3.34	0.39	1.39	1.57	0.79	1.6725	1
السودان	-0.62	-0.43	...	...	0.16	-0.5268	19
العراق	-0.19	-0.50	0.88	-0.25	0.65	-0.0175	15
عُمان	-0.52	-0.37	0.20	0.74	0.71	0.0110	13
قطر	-0.59	-0.20	-0.12	1.27	0.76	0.0923	9
الكويت	-0.26	-0.24	0.88	-0.25	0.64	0.0292	12
لبنان	-0.40	-0.39	-0.48	-0.19	0.30	-0.3668	18
ليبيا	-0.08	-0.49	-0.75	-2.22	-1.99	-0.8852	21
مصر	-0.60	-0.35	-0.86	0.46	0.04	-0.3378	16
المغرب	-0.46	-0.27	-0.93	-0.70	-0.06	-0.5874	20
موريتانيا	-0.60	-0.50	-7.23	0.46	-2.42	-1.9671	24
اليمن	-0.59	-0.38	-7.23	0.24	-2.52	-1.9895	25
اسبانيا	-1.41	3.08	-1.41	-1.73	0.10	-0.3658	17
البرازيل	1.28	2.50	0.44	0.26	0.49	1.1212	2
الهند	1.49	2.15	-7.23	-1.73	-0.06	-1.3328	23
كوريا الجنوبية	1.38	4.27	-0.63	-0.73	0.91	1.0724	3
ماليزيا	-0.06	0.39	0.16	0.30	0.75	0.1998	8
سنغافورة	0.80	0.49	-0.76	-0.17	0.83	0.0875	10
تايلاند	0.46	1.01	0.60	0.42	0.59	0.6230	4
تركيا	-0.77	0.98	0.07	1.18	0.56	0.3655	6

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

4.1 مؤشر القطاع الخارجي

يتكون مُؤشر القطاع الخارجي من أربعة مؤشرات فرعية تعكس أهم التطورات في هذا القطاع، ومدى قابليتها للتكيف مع التغيرات في الاقتصاد الدولي، وهي:

1. الانفتاح التجاري.
2. الحساب الجاري.
3. الاحتياطات الرسمية.
4. تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.

1.4.1 مؤشر الانفتاح التجاري

يعتبر الانفتاح التجاري أحد أهم مؤشرات التجارة الخارجية، حيث يقيس مدى نجاح سياسة التجارة الخارجية التي انتهجتها الدولة لتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع الصادرات السلعية، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التعريفة الجمركية المرتفعة مع الشركاء التجاريين. مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدول. يتم قياس مؤشر الانفتاح التجاري بمجموع الصادرات والواردات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

$$\text{الانفتاح التجاري} = \frac{(\text{الواردات} + \text{الصادرات})}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.215) نقطة، حيث بلغ مؤشر الانفتاح 173 في المائة عن الفترة الزمنية (2014-2017). حلّت البحرين في المركز الثاني على مستوى الدول العربية، والثالث على مستوى مجموعة الدول ككل بقيمة معيارية بلغت (0.8977) نقطة. المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب موريتانيا بقيمة معيارية بلغت (0.1725) نقطة، حيث بلغ مؤشر الانفتاح 106 في المائة عن متوسط الفترة (2014-2017). فيما حلّت عُمان في المركز الرابع على مستوى الدول العربية والسابع على مستوى المجموعة ككل.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى الدول ككل بقيمة معيارية بلغت (3.6674) نقطة، حيث بلغ متوسط مؤشر الانفتاح 330 في المائة خلال الفترة (2014-2017).

2.4.1 مؤشر ميزان الحساب الجاري

يُسجل الحساب الجاري معاملات الدولة مع باقي العالم، ويشمل صافي التجارة من السلع والخدمات، وصافي الأرباح من دخل الاستثمارات عبر الحدود، إضافة إلى صافي التحويلات الجارية على مدار السنة.

انخفض عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول العربية إلى 6.5 مليار دولار أمريكي عام 2017 مقابل عجز بلغ 115 مليار دولار أمريكي عام 2016. يُعزى ذلك إلى ارتفاع سعر برميل النفط من 40.8 دولار أمريكي عام 2016 إلى 52.6 دولار أمريكي عام 2017، مما ساعد على ارتفاع فائض الميزان التجاري إلى 161 مليار دولار أمريكي عام 2017 مقابل 58 مليار دولار أمريكي عام 2016.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.253) نقطة، حيث سجل ميزان الحساب الجاري فائضاً بقيمة 28 مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2014-2017). حلّت قطر في المركز الثاني عربيا بقيمة معيارية بلغت (0.672) نقطة، وبلغ ميزان الحساب الجاري 16.3 مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2014-2017). فيما حلّت الكويت بالمركز الثالث على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.6632)، حيث سجل ميزان الحساب الجاري فائضاً بلغ 16.1 مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2014-2017).

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.433) نقطة، حيث سجل ميزان الحساب الجاري فائضاً مالياً بلغ في المتوسط 54.4 مليار دولار أمريكي عن متوسط الفترة (2014-2017).

3.4.1 مؤشر الاحتياطيات الرسمية

تتضمن الاحتياطيات الرسمية الودائع، والسندات بالعملة الأجنبية، والاحتياطيات من الذهب، وحقوق السحب الخاصة، (SDRs) ومراكز احتياطي الدولة في صندوق النقد الدولي. كما تشمل سبائك الذهب، وحسابات الذهب غير الموزعة، وحقوق السحب الخاصة، ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي، والعملة الاجنبية، والودائع القابلة للتحويل الأخرى، وغيرها من الودائع، وأوراق الدين، والقروض، وأسهم صندوق الاستثمار والمشتقات المالية، مثل العقود الآجلة والخيارات كأصول احتياطية للدولة.

تعزز الاحتياطيات الرسمية السياسات النقدية المعمول بها في الدول. إضافة إلى ذلك تساعد الاحتياطيات الرسمية على تمويل عجز الموازنة العامة للدول، بحيث تمكن من امتصاص أية صدمات سواءً منها المحلية أو الخارجية التي قد تظهر بصورة فجائية ومباشرة.

استحوذت السعودية على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (3.128) نقطة. فعلى الرغم من تراجع الاحتياطيات الرسمية بنحو 7 في المائة عام 2017، إلا أن متوسط الاحتياطيات الرسمية للسعودية كان الأعلى بين الدول، حيث بلغ 607 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2014-2017)، مستفيدةً من قيمة الاحتياطيات المسجلة عام 2014، البالغة 744 مليار دولار أمريكي.

سجلت الكويت المركز الثاني على مستوى مجموعة الدول ككل بقيمة معيارية بلغت (1.620) نقطة، حيث بلغ متوسط الاحتياطيات الرسمية 372 مليار دولار

أمريكي عن متوسط الفترة (2014-2017)، مستفيدةً بذلك من قيمة الاحتياطيات المسجلة في عام 2017، البالغة حوالي 389 مليار دولار أمريكي عام 2017.

أما المركز الثالث، فكان من نصيب العراق بقيمة معيارية بلغت (1.563) نقطة، حيث بلغت الاحتياطيات الرسمية حوالي 363 مليار دولار أمريكي.

أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلّت البرازيل في المركز الثالث على مستوى دول المجموعة ككل، حيث بلغ متوسط الاحتياطيات الرسمية حوالي 365 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2014-2017). في حين استحوذت سنغافورة على المركز الخامس على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.9162) وسجلت الاحتياطيات قيمة بلغت 262 مليار دولار أمريكي لمتوسط الفترة (2014-2017).

الجدول رقم (7):
مؤشر الاقتصاد الكلي: قيمة المؤشرات الفرعية للقطاع الخارجي

	الانفتاح التجاري	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات الرسمية	الحساب الجاري	مؤشر القطاع الخارجي	الترتيب
الأردن	0.0536	-0.6706	-0.2047	-0.1789	-0.3	16
الإمارات	1.2149	-0.2011	...	1.2534	0.8	3
البحرين	0.8977	-0.7443	-0.7066	-0.0469	-0.2	12
تونس	0.0015	-0.7237	-0.5731	-0.2010	-0.4	22
الجزائر	-0.5770	0.1350	1.0709	-0.9762	-0.1	10
السعودية	-0.4048	3.1280	2.9542	0.0207	1.4	2
السودان	-1.1683	-0.7608	-0.8213	-0.2244	-0.7	25
الهند	-0.2999	-0.4228	0.0711	0.3200	-0.1	9
عُمان	0.1626	-0.6549	-0.4007	-0.3579	-0.3	18
قطر	-0.0433	-0.5633	-0.4268	0.6722	-0.1	11
كوريا الجنوبية	0.0379	-0.5479	-0.2428	0.7811	0.0	8
لبنان	-0.3613	-0.4331	0.5899	-0.5182	-0.2	15
ليبيا	-1.4902	-0.2528	2.9237	-0.5191	0.2	6
مصر	-0.9157	-0.6219	-0.5501	-0.6041	-0.7	23
المغرب	-0.2278	-0.6163	-0.3768	-0.2150	-0.4	21
موريتانيا	0.1725	-0.7626	-0.5832	-0.0641	-0.3	17
اليمن	0.0000	-0.7520	-0.4895	-0.1251	-0.3	20
اسبانيا	-0.4933	-0.3877	-0.7127	0.8926	-0.2	14
البرازيل	-1.0985	1.5731	0.3450	-2.1354	-0.3	19
العراق	-0.8195	1.5630	-0.2167	-1.1513	-0.2	13
الكويت	-0.1724	1.6204	-0.2323	0.6632	0.5	5
ماليزيا	0.6042	-0.1128	-0.3933	0.4370	0.1	7
سنغافورة	3.6674	0.9162	-0.4005	2.4373	1.7	1
تايلاند	0.4723	0.3361	-0.2177	1.6264	0.6	4
تركيا	-0.7028	-0.0432	-0.4058	-1.7862	-0.7	24

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

4.4.1 مؤشر تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر

تعتبر الاحتياطيات الرسمية مقياس لقدرة الدول المالية على تغطية الواردات السلعية الأساسية لعدد من الشهور ودعمها لسعر صرف العملة المحلية ومقاومتها لأية ضغوط خارجية، ما يسهم في استقرارها.

استحوذت السعودية على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (2.954) نقطة، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن الاحتياطيات الرسمية تكفي لدى السعودية لتغطية وارداتها السلعية لمدة أربع سنوات (47.7 شهراً) عن متوسط الفترة (2014-2017). وحلت ليبيا في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت (2.923) نقطة، حيث تغطي الاحتياطيات الرسمية 3.9 سنة أي ما

يعادل 47.3 شهراً. المركز الثالث على مستوى الدول العربية كان من نصيب الجزائر بقيمة معيارية بلغت (1.0709) نقطة، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن الاحتياطيات الرسمية تغطي وارداتها السلعية لمدة سنتين أي تقريباً 24 شهر.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلّت البرازيل في المركز الخامس على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.3450) نقطة، حيث تكفي الاحتياطيات الرسمية لتغطية وارداتها السلعية لمدة (14.9) شهراً.

المؤشر العام للقطاع الخارجي

أظهرت النتائج استحواذ السعودية على المركز الأول على مستوى مجموعة الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (1.4245)، في حين حلّت الإمارات في المركز الثاني على مستوى الدول العربية بقيمة معيارية بلغت (0.7557) نقطة. أما المركز الثالث فكان من نصيب الكويت بقيمة معيارية بلغت (0.4697) نقطة.

المؤشر العام لقطاع الاقتصاد الكلي

استناداً إلى المؤشرات الفرعية السابقة، جاءت السعودية والإمارات وقطر في المراكز الثلاثة الأولى على مستوى مجموعة الدول العربية، في حين استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل وحصلت تايلاند على المركز الرابع على مستوى دول المجموعة ككل.

2. مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

تسعى الدول إلى تسهيل الإجراءات التي تتعلق بالبنية التحتية لاسيما على صعيد توفير الطرق المُعبدة والموانئ والمطارات، إلى جانب الخدمات الأخرى المتوفرة، كالكهرباء، والمياه، وخطوط الهواتف. إضافة إلى مكافحتها لجميع أشكال الفساد الإداري والرشاوي والمحسوبيات. علاوة على قيامها بمنح حوافز مقدمة للمستثمر الأجنبي من أجل تشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية. كل هذه الإجراءات تساهم بدرجة كبيرة في خلق بيئة حاضنة للاستثمارات الأجنبية واستقطاب رؤوس الأموال.

كما تقوم الدول من فترة إلى أخرى بتطوير وتحديث الجوانب القانونية والتشريعية التي تضمن حقوق المستثمرين وكذلك تقديم الحوافز والتسهيلات الإجرائية لإقامة المشاريع التجارية، فضلاً عن توفير الموارد البشرية المؤهلة والتقنيات المساندة .

يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي:

1. مؤشر بيئة الأعمال.
2. مؤشر البنية التحتية.
3. مؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة.

تتكون المؤشرات الرئيسة لهذا المؤشر من 13 متغيراً كمياً.

1.2 مؤشر بيئة الأعمال

يُصدر البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تقريراً سنوياً حول بيئة الأعمال في العالم، حيث يتم استعراض أهم الإجراءات التي قامت بها الدول من أجل خلق بيئة تنافسية تساهم في تدفق رؤوس الأموال من خلال استقطابها للاستثمارات الأجنبية.

في هذا العدد من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، تم اختيار خمسة مؤشرات متضمنة في تقرير بيئة الأعمال للبنك الدولي تعكس أهم الإجراءات التي انتهجتها الدول العربية من أجل تحسين بيئة الأعمال ومقارنتها مع دول المقارنة.

1.1.2 مؤشر بدء المشروع التجاري

يُركز مؤشر بدء النشاط التجاري على المتطلبات الأساسية لمزاولة النشاط[8] من استخراج التراخيص، واستكمال جميع المُتطلبات الأساسية المتعلقة بنشاط شركاتهم على سبيل المثال عدد الموظفين، والحد الأدنى من رأس المال المطلوب للبدء في المشروع، والمُدة الزمنية التي يحتاجها المستثمر لإنهاء جميع الإجراءات المطلوبة.

[8] منذ تقرير 2018 تم الفصل بين الذكور والإناث في بدء النشاط التجاري.

تشير الإحصاءات الواردة في تقرير بيئة الأعمال لعام 2018 إلى أن 13 دول عربية لا تشترط حد أدنى من رأس المال لمزاولة النشاط التجاري. في حين أشارت النتائج إلى أن الفترة الزمنية وعدد الإجراءات المطلوبة لمزاولة النشاط التجاري أقل لدى النساء من الرجال في بعض الدول العربية. بالمقابل لا يوجد أية فروق في عدد الإجراءات والفترة الزمنية المطلوب إنجازها بين الذكور والإناث في دول المقارنة.

احتلت الإمارات المركز الأول عربياً والرابع على مستوى دول المجموعة ككل في بدء النشاط التجاري بقيمة معيارية بلغت (1.027) نقطة مستفيدةً من انخفاض عدد الإجراءات والفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز الإجراءات لدى النساء والرجال، حيث يحتاج كل من النساء والرجال إلى 2 و3 إجراءات على التوالي، تنجز خلال ثلاثة أيام بالنسبة للنساء و3.5 يوماً بالنسبة للرجال. حلّت البحرين في المركز الثاني على مستوى الدول العربية عن متوسط الفترة (2014-2017) بقيمة معيارية بلغت (0.398) نقطة. فيما حلّت المغرب بالمركز الثالث لمتوسط نفس الفترة الزمنية وبقيمة معيارية بلغت (0.343).

على مستوى دول المقارنة، استحوذت سنغافورة على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.778) نقطة، وحلت كوريا الجنوبية في المركز الثاني.

2.1.2 مؤشر تسجيل الملكية

يُركز مؤشر تسجيل الملكية على الإجراءات المطلوبة لنقل سند مُلكية عقار تجاري إلى المشتري، ويُشترط في العقار أن يكون مملوكاً بالكامل لمزاول النشاط التجاري ويكون ذا مسؤولية محدودة وفي منطقة تجارية، لا يوجد فيها مصادر للمياه الطبيعية (شلالات)، أو أشجار، أو محمية طبيعية، أو آثار تاريخية .

يتضمن المؤشر أربعة بنود أساسية، موضحة على النحو التالي:

1) عدد الإجراءات لنقل سند الملكية.
2) المدة الزمنية بالأيام لنقل الملكية.
3) تكلفة نقل سند الملكية، التي تشمل رسوم وضرائب نقل الملكية، وأي مبالغ تدفع للتوثيق ومصلحة العقارات. (تكلفة تسجيل العقار تحسب من قيمة العقار).
4) نوعية نظام إدارة الأراضي، حيث يتضمن مؤشر جودة إدارة الأراضي مجموعة من الدرجات التي تتعلق بمدى موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية المنازعات على الأراضي. (قيمة المؤشر تتراوح من 0 إلى 30، وتشير القيمة العليا إلى جودة نظام إدارة الأراضي)، شكل رقم (16).

احتلت الإمارات المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.466) نقطة، نتيجة انخفاض قيمة نقل الملكية إلى 0.2 في المائة من القيمة العقارية، وارتفاع نسبة كفاءة إدارة نظام الأراضي.

فيما حلّت السعودية والبحرين في المركز الثاني والثالث على مستوى دول المجموعة ككل بقيم معيارية بلغت (1.058) نقطة و(1.005) نقطة عن متوسط الفترة (2014-2017) على التوالي. استحوذت قطر على المركز الرابع بقيمة معيارية بلغت (0.759) نقطة، وحلّت عُمان في المركز الخامس بقيمة معيارية بلغت (0.758) نقطة.

الشكل رقم (16): نوعية نظام إدارة الأراضي

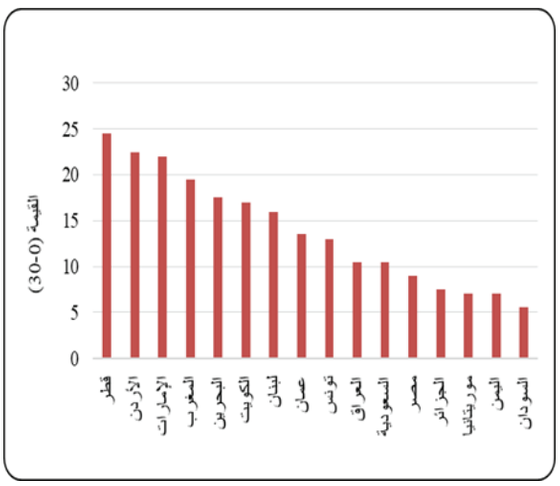

المصدر: البنك الدولي (2018)، تقرير بيئة الأعمال.

3.1.2 مؤشر الحصول على الكهرباء

يركز المؤشر على الإجراءات اللازمة للحصول على الكهرباء وتزويدها للمستودعات الخاصة بالمشاريع. تشمل الإجراءات التطبيقات والتعاقدات مع مرافق الكهرباء، وجميع عمليات التفتيش والتخليص اللازمة من إدارات توزيع الكهرباء، إضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية.

يتم جمع البيانات الخاصة بهذا المؤشر بما في ذلك البيانات المتعلقة بشفافية التعريفات وإجراءات الحصول على توصيل الكهرباء من جميع الجهات الفاعلة في السوق وشركات توزيع الكهرباء، ووكالات تنظيم الكهرباء والمهنيين المستقلين مثل المهندسين الكهربائيين، ومقاولي الكهرباء، وشركات البناء[9] من الجهات المعنية بتوزيع الكهرباء. يتكون المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية:

1) عدد الإجراءات.
2) الوقت (بالأيام).
3) التكلفة (كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد).
4) مؤشر مدى موثوقية تغذية شبكات الكهرباء وشفافية التّعرفة (يتراوح من 0 و8).

سجلت الإمارات المركز الأول عربياً، والثاني على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.252) نقطة، مستفيدةً من انخفاض عدد الإجراءات المطلوبة إلى إجراءين فقط وكذلك من انخفاض التكلفة كنسبة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى صفر في المائة. كما استحوذت على أعلى نسبة في مدى موثوقية تغذية شبكات الكهرباء وشفافية التعرفة، حيث بلغت قيمة المؤشر الفرعي 8 (من 8).

أما المركز الثاني على مستوى الدول العربية، فكان من نصيب تونس بقيمة معيارية بلغت (0.411) نقطة، كمحصلة لحصولها على قيمة بلغت 6 (من 8) في مؤشر موثوقية تغذية شبكات الكهرباء وشفافية التعرفة. وحلّت قطر في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (0.365) نقطة.

بالنسبة لدول المقارنة، استحوذت كوريا الجنوبية على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل، فيما سجلت سنغافورة المركز الثالث على مستوى دول المجموعة ككل.

4.1.2 مؤشر حماية المستثمرين

يتم قياس المؤشر بناءً على استقصاء يتم استيفائه من قبل ممثلين للشركات، ويشمل جوانب تتعلق بقوانين الأوراق المالية، وقوانين الشركات، إضافة إلى قوانين الإجراءات المدنية وقواعد المحاكم، حيث يركز المؤشر على حماية الأقلية المُساهمة في الشركات من مجالس الإدارة.

يتكون مؤشر حماية المستثمرين من سبعة مؤشرات فرعية وهي:

1) مؤشر الإفصاح الذي يشير إلى الجهة المسؤولة التي يمكنها تقديم موافقة قانونية حول الصفقات التجارية.
2) مؤشر القدرة على مقاضاة المديرين.
3) مؤشر قياس قدرة المُساهمين على مقاضاة مجلس الإدارة والمدراء على سوء استخدام الإدارة.
4) مؤشر إمكانية قيام المساهمين برفع الدعاوى.
5) مؤشر يعكس مدى حماية الأقلية المساهمة في مجلس الإدارة.
6) مؤشر حول مدى حوكمة الشركات، ويتضمن مؤشر حول حقوق المساهمين.
7) مؤشر حول الملكية والرقابة ومدى شفافية الشركات.

استحوذت الإمارات على المركز الأول عربياً والثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.349) نقطة، كمحصلة لارتفاع قيمة مؤشر الإفصاح، حيث حصلت على 10 نقاط (من 10)، وكذلك ارتفاع مؤشر القدرة على مقاضاة المديرين، حيث بلغت قيمة المؤشر 9 (من 10). حلّت الكويت في المركز الثاني عربياً بقيمة معيارية بلغت (0.664). في حين جاءت العراق في المركز الثالث عربياً.

[9] تقرير ممارسة الأعمال، البنك الدولي، 2018.

5.1.2 مؤشر دفع الضرائب

يقيس المؤشر جميع الضرائب والمساهمات التي تجمعها الحكومة (على مستوى اتحادي أو محليات) والتي تؤثر بطريقة مباشرة على البيانات المالية للشركات. إضافة إلى مساهمات الحكومة وأصحاب العمل التي تدفع إلى صندوق التقاعد الخاص أو صندوق تأمين العمال. في هذا السياق تم استبعاد ضرائب القيمة المضافة، شريطة ألا تكون قابلة للاسترداد ولا تؤثر على الأرباح المحاسبية، بمعنى أنها لا تظهر في بيان الدخل. يتكون المؤشر من ثمانية مؤشرات فرعية، وهي:

1) عدد مدفوعات الضرائب.
2) الوقت اللازم لإنجاز المعاملات الضريبية (بالساعات في السنة).
3) إجمالي الضريبة ومعدل المساهمة (كنسبة من الربح).
4) الوقت اللازم للامتثال للإجراءات اللازمة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة (الساعات).
5) الوقت اللازم للحصول على استرداد ضريبة القيمة المضافة (بالأسابيع في السنة).
6) الوقت اللازم لتدقيق ضريبة الدخل على الشركات (بالساعات).
7) الوقت اللازم لاستكمال مراجعة ضريبة الدخل على الشركات (بالأسابيع في السنة).

أشارت النتائج إلى أن الإمارات وقطر حلتا في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.311) نقطة، نتيجة انخفاض عدد مدفوعات الضرائب إلى 4 مدفوعات، حيث يعكس المؤشر إجمالي عدد الضرائب والاشتراكات المدفوعة، وطريقة الدفع، وتعتبر الإمارات الأقل بين المجموعة ككل. إضافة إلى انخفاض الوقت المستغرق لدفع الضريبة إلى 12 ساعة. يقيس المؤشر الوقت المستغرق لإعداد، ودفع عدد ثلاثة أنواع رئيسة من الضرائب والاشتراكات بما يشمل كل من: ضريبة دخل الشركات، ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، وضرائب العمل، بما في ذلك ضرائب الرواتب والمساهمات الاجتماعية. تعتبر الإمارات الأقل بين مجموعة الدول ككل. في قطر انخفضت قيمة إجمالي الضريبة ومعدل المساهمة كنسبة من الربح إلى (11.2 في المائة).

أما المركز الثاني على مستوى الدول العربية، والرابع على مستوى المجموعة ككل فكان من نصيب البحرين، فيما جاءت السعودية في المركز الثالث على مستوى الدول العربية والخامس على مستوى دول المجموعة ككل.

المؤشر العام لبيئة الأعمال

بناءً على المؤشرات الفرعية السابق استعراضها، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.281) نقطة. فيما حلّت السعودية في المركز الثاني عربياً والسادس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.526) نقطة. أما البحرين فحلّت في المركز الثالث عربياً.

على مستوى دول المقارنة، حلّت سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية في المراكز الثاني والثالث والرابع على مستوى دول المجموعة ككل.

الجدول رقم (8):

مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار: قيمة المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال

الدول	بدء النشاط التجاري	تسجيل الملكية	الحصول على الكهرباء	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	مؤشر بيئة الاعمال	الترتيب
الأردن	-0.181	-0.249	0.254	-1.020	0.242	-0.2	15
الإمارات	1.027	1.466	1.252	1.349	1.311	1.3	1
البحرين	0.398	1.005	0.057	-0.231	1.030	0.5	8
تونس	0.247	0.023	0.411	-0.389	-0.154	0.0	14
الجزائر	-1.178	-1.139	-1.108	-1.284	-1.367	-1.2	24
السعودية	0.002	1.058	0.215	0.349	1.006	0.5	6
السودان	-1.076	0.220	-0.568	-1.652	-0.776	-0.8	21
العراق	-1.223	-0.715	-0.034	0.507	-0.109	-0.3	19
عُمان	0.283	0.759	-0.083	-0.441	0.899	0.3	11
قطر	0.342	0.759	0.365	-1.231	1.311	0.3	10
الكويت	-0.050	0.288	-0.628	0.664	0.748	0.2	12
لبنان	-0.354	-0.335	0.131	-0.810	0.279	-0.2	16
ليبيا	-2.105	-3.832	0.028	-1.810	-1.013	-1.7	25
مصر	-0.373	-0.269	0.283	-0.362	-1.005	-0.3	20
المغرب	0.343	-0.180	-0.108	-0.125	0.269	0.0	13
موريتانيا	-1.249	-0.009	-1.044	-0.652	-2.431	-1.1	22
اليمن	-1.405	0.282	-3.766	-0.652	-0.455	-1.2	23
اسبانيا	1.026	0.369	-0.509	0.823	0.244	0.4	9
البرازيل	-0.251	-0.708	0.651	0.612	-1.871	-0.3	18
الهند	-0.447	-0.461	-0.036	0.401	-0.656	-0.2	17
كوريا الجنوبية	1.668	0.147	1.339	0.612	0.713	0.9	4
ماليزيا	1.337	0.216	0.885	1.612	0.466	0.9	3
سنغافورة	1.779	0.683	0.890	1.665	1.235	1.3	2
تايلاند	0.804	0.249	0.593	0.980	0.115	0.5	5
تركيا	0.639	0.373	0.531	1.086	-0.031	0.5	7

المصدر: صندوق النقد العربي (2018)، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

2.2 المؤسسات والحوكمة الرشيدة

يَصدُر عن مجموعة البنك الدولي مؤشرات تتعلق بقياس مدى فاعلية الحكومة والحوكمة الرشيدة وتركز هذه المؤشرات على عدالة المحاكم والسياسات في مؤسسات الدولة تجاه المواطنين والمقيمين. إضافة إلى مدى فعالية الحكومة في التصدي للمحسوبية والرشاوي وقُدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الفّعالة والسليمة واحترام القانون وضمان حقوق الأفراد .

تركز مؤشرات المؤسسات والحوكمة الرشيدة على دور القضاء في التصدي للفساد الإداري وجميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قِبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن.

تتراوح قيم المؤشرات بين (-2.5) و(2.5) نقطة، حيث يشير ارتفاع القيمة إلى تحسن قيمة المؤشر ويدل على الإجراءات الفعالة التي تساهم في تحسين وضعية مؤشر المؤسسات وضمان الحوكمة الرشيدة. تم اختيار ثلاثة مؤشرات تعكس فعالية الحكومة وسيادة القانون ومكافحة الفساد الإداري.

1.2.2 مؤشر فاعلية الحكومة

تقوم الحكومات بتقديم جميع أشكال الخدمات العامة والمدنية التي تصب في مصلحة وخدمة مواطنيها والمقيمين لديها، وذلك بعيداً عن الضغوطات السياسية والبيروقراطية. تسعى الدول دائماً إلى وضع استراتيجيات نوعية قصيرة ومتوسطة المدى، وذلك من أجل تطوير نوعية هذه الخدمات التي تسهل حياة وأمور مواطنيها والمقيمين على أرضها، كما تلتزم الحكومات بتنفيذ السياسات الملائمة لتطبيق هذه

الاستراتيجيات. إضافة إلى ذلك تعمل الحكومات على تطوير كفاءة موظفيها ودرجة استقلاليتهم وتطوير أدائهم لمواكبة تطلّعات وآمال المواطنين.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.477) نقطة. وذلك بفضل الجهود التي تقوم بها الإمارات، حيث اعتمدت معايير جديدة لخدمة مواطنيها والمقيمين من خلال تطويرها لنظام "النجوم العالمي"، الذي يغطي جميع قنوات الخدمات في القطاع الحكومي التي تشمل مراكز سعادة المتعاملين، ومراكز الاتصال، والقنوات الرقمية مثل المواقع الإلكترونية، والتطبيقات الذكية.

حلّت قطر في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت (0.872) نقطة، وذلك كمحصلة لتبنيها استراتيجية الحكومة الإلكترونية لعام 2020، تهدف إلى توفير حياة أفضل للمواطنين والمقيمين من خلال استخدام التقنيات في الجهات الحكومية للتواصل مع الجمهور ورجال الأعمال لتلبية احتياجاتهم، كذلك تقديم جميع الأدوات التي يحتاجها موظفي الدولة من أجل تقديم خدمة متميزة ذات مستوى عالمي تتسم بالفعالية والابتكار.

جاءت البحرين في المركز الثالث عربياً بقيمة معيارية بلغت (0.4244) نقطة، بفضل تبنيها وإطلاقها الاستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية، التي نفذتها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية سعيا منها لاستفادة كل القطاعات والأفراد من المواطنين والمقيمين والمؤسسات الحكومية ومنتسبيها والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم من الخدمات الحكومية. تهدف الاستراتيجية إلى رفع كفاءة المؤسسات والجهات الحكومية في البحرين من خلال توفيرها بيئة حاضنة للشركات الأجنبية والمحلية واستقطابها لرؤوس الأموال، التي تساعد في تسهيل إجراءات استخراج التراخيص التجارية بكل فعالية. ساهمت هذه الاستراتيجية في تحسين فعالية وإنتاجية الجهات الحكومية، وتبسيط إجراءات استخراج السجلات والتراخيص التجارية، وتقليص الفترة الزمنية لإصدارها.

على مستوى دول المقارنة حلّت سنغافورة في المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل.

2.2.2 مؤشر سيادة القانون

يُركز مؤشر سيادة القانون على مدى ثقة المُواطنين بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية.

حلت قطر والإمارات في المركزين الأول والثاني على مستوى الدول العربية بقيم معيارية بلغت (1.002) نقطة و(0.941) نقطة لمتوسط الفترة (2014-2017) على التوالي. حلّت البحرين في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (0.597) نقطة، وعُمان في المركز الرابع، والأردن في المركز الخامس على مستوى الدول العربية.

3.2.2 مؤشر مكافحة الفساد الإداري

يركز المؤشر على جميع السياسات والتدابير الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات العامة، التي تؤدي إلى تعطيل أعمال المراجعين. يذكر أن بعض الدول العربية لديها هيئات ومؤسسات معنية بمكافحة الفساد الإداري على مستوى الدول.

على مستوى الدول العربية حققت الإمارات المركز الأول في مؤشر مكافحة الفساد الإداري، حيث سجلت قيمة معيارية بلغت (1.528) نقطة. يُعزى ذلك إلى الجهود التي تقوم بها الإمارات في مجال مكافحة الفساد، حيث يعتبر ديوان المحاسبة السلطة المركزية المعنية بمكافحة الفساد في الإمارات، ويتولى الإشراف الكامل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية حول مكافحة الفساد. كما يقوم أيضاً بتقديم الاقتراحات حول إصدار وتحسين التشريعات في الدولة، بحيث تتطابق هذه الاقتراحات مع متطلبات الاتفاقيات الدولية. وقد قام الديوان مؤخراً بتشكيل فريق عمل من خبراء مُختصين من وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة العدل والداخلية، والنيابات المحلية بهدف مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات العامة. يذكر أن ديوان المحاسبة يقوم بمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها الدولة.

تلتها قطر في المركز الثاني، حيث حصلت على قيمة معيارية بلغت (1.224) نقطة، علماً وأن قطر انضمت لكل من اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقيّة العربيّة لمكافحة الفساد، والشبكة العربيّة لتعزيز النزاهة[10]. في حين حلّت كل من عُمان والأردن في المركزين الثالث والرابع عربياً على التوالي.

[10] الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

الشكل رقم (17):
مؤشر مكافحة الفساد الإداري في بعض الدول العربية

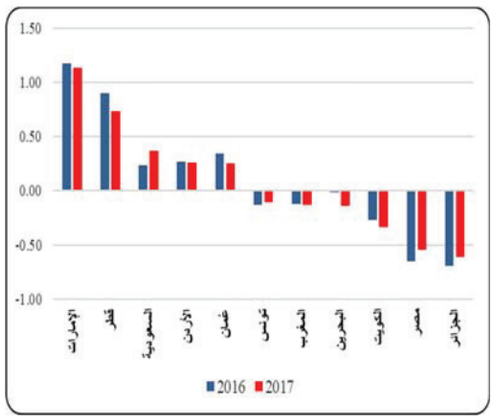

المصدر: البنك الدولي.

المؤشر العام للمؤسسات والحوكمة الرشيدة

بناءً على ما سبق، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى مجموعة الدول العربية، والثاني على مستوى دول المجموعة ككل بعد سنغافورة. وحلّت قطر وعُمان في المركزين الثاني والثالث على مستوى الدول العربية على التوالي.

الجدول رقم (9):
مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار: قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة الرشيدة خلال الفترة (2014-2017)

	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الاداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
الأردن	0.1337	0.5181	0.4852	0.3790	9
الإمارات	1.4773	0.9409	1.5286	1.3156	2
البحرين	0.4244	0.5965	0.2971	0.4394	8
تونس	-0.1208	0.0676	0.1221	0.0230	13
الجزائر	-0.5340	-0.8726	-0.5089	-0.6385	19
السعودية	0.2389	0.2931	0.4320	0.3213	10
السودان	-1.5080	-1.2668	-1.4939	-1.4229	23
العراق	-1.2465	-1.6336	-1.3343	-1.4048	22
عُمان	0.2007	0.5854	0.5552	0.4471	7
قطر	0.8725	1.0020	1.2247	1.0331	5
الكويت	-0.1219	0.1397	-0.0809	-0.0210	14
لبنان	-0.4809	-0.8375	-0.8852	-0.7346	20
ليبيا	-1.7881	-1.8415	-1.6018	-1.7438	25
مصر	-0.7214	-0.5653	-0.4777	-0.5881	18
المغرب	-0.0960	-0.0443	0.0094	-0.0437	16
موريتانيا	-0.8905	-0.7817	-0.7299	-0.8007	21
اليمن	-1.7320	-1.5915	-1.5692	-1.6309	24
اسبانيا	1.1551	1.2001	0.8559	1.0704	3
البرازيل	-0.1938	-0.0878	-0.2472	-0.1763	17
الهند	0.0204	0.0570	-0.1485	-0.0237	15
كورية الجنوبية	1.1166	1.3176	0.7527	1.0623	4
ماليزيا	0.9740	0.6718	0.4417	0.6958	6
سنغافورة	2.2647	2.1904	2.6134	2.3562	1
تايلاند	0.3690	0.0095	-0.2672	0.0371	12
تركيا	0.1864	-0.0672	0.0268	0.0487	11

المصدر: صندوق النقد العربي (2018)، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

3.2 مؤشر البنية التحتية

تُعتبر البنية التحتية المتقدمة المتمثلة في الطرق المعبدة، والجسور، والموانئ وخطوط النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وإجراء التحسينات والانشاءات فيها، من الاساسيات التي ترتكز عليها الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحريك عجلة الإنتاج وخلق فرص العمل التي تحقق معدلات النمو. يرتبط مناخ الاستثمار بقدرة الدول على استقطاب المستثمرين الأجانب بما يُساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تساهم في تمويل استثمارات القطاعات الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية. يتكون مؤشر البنية التحتية من خمسة مؤشرات فرعية، وهي:

1) الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان).
2) جودة البنية التحتية للموانئ (تتراوح قيمته من 1 إلى 7، حيث يشير 1 إلى تدني البنية التحتية و7 إلى تقدم البنية التحتية).
3) النقل الجوي والشحن (مليون طن/كم).
4) اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).
5) الوصول إلى الوقود النظيف وتقنيات الطهي (كنسبة من السكان).

1.3.2 مؤشر الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (كنسبة من السكان)[11]

يعتبر هذا المؤشر أحد مؤشرات البنية التحتية المتقدمة، ويقيس عدد مستخدمي الإنترنت من الأفراد (من أي مكان) في آخر ثلاثة أشهر، من خلال جهاز كمبيوتر، أو هاتف محمول، أو مساعد رقمي شخصي، أو جهاز ألعاب، أو تلفزيون رقمي أو ما إلى ذلك.

حلّت البحرين في المركز الأول بقيمة معيارية بلغت (1.380) نقطة، كمحصلة لارتفاع نسبة مستخدمي الانترنت إلى ما يفوق 95 في المائة من إجمالي السكان خلال الثلاث الأشهر الأخيرة للسنوات 2016 و2017.

فيما حلّت قطر في المركز الثاني بقيمة معيارية بلغت (1.377) نقطة، حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت خلال الثلاث الأشهر الأخيرة ما يفوق 94 في المائة.

حلّت الإمارات في المركز الثالث بقيمة معيارية بلغت (1.296) نقطة، حيث ارتفعت نسبة مستخدمي الإنترنت من 91 في المائة عام 2016 إلى 95 في المائة عام 2017.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت كوريا الجنوبية في المركز الأول على مستوى دول المقارنة والرابع على مستوى المجموعة ككل.

2.3.2 مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ[12]

يقيس مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ مدى جودة الموانئ في الدول. يذكر أن المؤشر تم إعداده من خلال استطلاع للرأي قام به المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث أُجري الاستطلاع بالتعاون مع 150 معهدًا شريكًا، وشمل أكثر من 13000 شخصاً من 133 دولة في العالم. تقوم المسوحات على سحب عينات التقسيم الطبقي المزدوج بناءً على حجم الشركة وقطاع النشاط، ويتم تجميع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية وباستخدام المتوسط المرجح للقطاع.

على مستوى الدول العربية، حلّت الإمارات في المركز الأول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى دول المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.671) نقطة، حيث بلغت قيمة المؤشر 6.4 (من 7) لمتوسط الفترة (2014-2017) حسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي. وحلّت قطر والبحرين في المركزين الثاني والثالث على مستوى الدول العربية بقيم معيارية بلغت (0.942) نقطة و(0.817) نقطة على التوالي، وبلغت قيمة المؤشر حوالي 5.5 نقطة لقطر، و5.4 نقطة للبحرين لمتوسط الفترة (2014-2017).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد استحوذت اسبانيا على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل، حيث حصلت على قيمة بلغت 6.7 نقطة لمتوسط الفترة (2014-2017). وحلّت سنغافورة في المرتبة الثانية على مستوى دول المقارنة، والثالثة على مستوى دول المجموعة ككل.

---

[11] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، 2019.

[12] تتراوح قيمة المؤشر من 1 (البنية التحتية للموانئ تعتبر متخلفة) إلى 7 (البنية التحتية للموانئ تعتبر فعالة وفقًا للمعايير الدولية). في حين تم توجيه أسئلة في البلدان غير الساحلية عن مدى سهولة الوصول إلى مرافق الموانئ (1 = يتعذر الوصول إليها و7 = يمكن الوصول إليها).

3.3.2 مؤشر النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)

يقيس مؤشر النقل والشحن الجوي حجم الشحنات والأكياس والحقائب الدبلوماسية التي يتم حملها في كل مرحلة من مراحل الرحلة (من تشغيل طائرة من الإقلاع إلى هبوطها في المطار التالي)، ويقاس بالطن المتري لعدد الكيلومترات المقطوعة.

تعتبر الإمارات من أفضل الدول العربية في هذا المؤشر فقد بلغ حجم الشحنات حوالي (16,036) مليون طن متري، واستحوذت على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل. في حين حلّت قطر في المركز الثالث بقيمة معيارية (1.431) نقطة، فقد بلغ حجم الشحنات (8,433) مليون طن متري. سجلت تونس المركز الثالث على مستوى الدول العربية، حيث بلغ حجم الشحنات حوالي (3,452) مليون طن متري.

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت كوريا الجنوبية في المركز الثاني بعد الإمارات على مستوى دول المجموعة ككل.

4.3.2 مؤشر اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)[13]

يقيس المؤشر عدد اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل ويتضمن عدد اشتراكات الدفع الآجل، وعدد الحسابات النشطة المدفوعة مسبقًا (أي التي استخدمت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة). يستثني المؤشر الاشتراكات عبر بطاقات البيانات أو أجهزة مودم USB، والاشتراكات في خدمات البيانات المتنقلة العامة، والراديو المحمول ذي القنوات القصيرة، ونقطة الاتصال عن بعد، والترحيل اللاسلكي، وخدمات القياس عن بُعد.

استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية، وكذلك المرتبة الأولى على مستوى دول المجموعة ككل، حيث بلغت الاشتراكات حوالي 201.7 اشتراك لكل 100 شخص من السكان عن متوسط الفترة (2014-2017)، في حين حلّت الكويت في المركز الثاني بنسبة بلغت 189.3 اشتراك لكل 100 شخص. أما البحرين، فحلّت في المركز الثالث بنحو 181 اشتراك لكل مائة من السكان.

على مستوى دول المقارنة، استحوذت تايلاند وإسبانيا على المركزين الرابع والخامس على مستوى دول المجموعة ككل بنمو 160 و149 اشتراك لكل 100 شخص عن متوسط الفترة (2014-2017) على التوالي.

5.3.2 مؤشر الوصول إلى الوقود النظيف (كنسبة من السكان)

يمثل هذا المؤشر نسبة السكان الذين يستطيعون الوصول إلى الوقود النظيف وكذلك إلى تقنيات الطهي من إجمالي السكان الذين يستخدمون في المقام الأول الوقود النظيف، بموجب المبادئ التوجيهية الخاصة بمنظمة الصحة العالمية، في حين تم استبعاد الكيروسين من وقود الطهي النظيف.

على مستوى الدول العربية، حلت البحرين والكويت في المركز الأول بنسبة بلغت 100 في المائة من اجمالي السكان. فيما حّلت الأردن في المركز الثاني على مستوى الدول العربية والسادس على مستوى المجموعة ككل بنسبة بلغت 99 في المائة، واستحوذت قطر على المركز الثالث بنسبة بلغت حوالي 89.9 في المائة من إجمالي السكان.

كما حلّت كل من سنغافورة واسبانيا في المركز الأول بنسبة بلغت 100 في المائة من اجمالي السكان على مستوى دول المجموعة ككل.

المؤشر العام للبنية التحتية

بناءً على ما سبق استعراضه من المؤشرات الفرعية، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل في المؤشر العام للبنية التحتية. في حين حلّت قطر في المركز الثاني على مستوى الدول العربية والثالث على مستوى دول المجموعة ككل. أما البحرين، فاستحوذت على المركز الثالث عربياً والخامس على مستوى دول المجموعة ككل.

[13] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، 2019.

الجدول رقم (10):

مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار: قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية

	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	جودة البنية التحتية للموانئ	النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم)	اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	مؤشر البنية التحتية	ترتيب الدول
الأردن	0.018	-0.232	-0.554	-0.107	0.567	-0.061	13
الإمارات	1.296	1.671	3.256	2.083	0.554	1.772	1
البحرين	1.380	0.817	-0.516	1.543	0.615	0.768	5
تونس	-0.056	0.039	0.236	-0.792	0.000	-0.115	14
الجزائر	-0.734	-1.156	-0.587	-0.338	0.265	-0.510	20
السعودية	0.564	0.344	-0.345	0.757	0.420	0.348	10
السودان	-1.205	0.000	-0.591	-1.404	-2.347	-1.109	23
الهند	-1.294	0.000	-0.592	-0.885	0.486	-0.457	19
عُمان	0.657	0.389	-0.499	0.826	0.375	0.350	9
قطر	1.377	0.942	1.431	0.583	0.538	0.974	3
الكويت	0.967	-0.425	-0.532	1.749	0.615	0.475	6
لبنان	0.661	-0.492	-0.580	-1.307	0.000	-0.343	18
ليبيا	-1.510	-1.531	-0.592	0.088	0.000	-0.709	21
مصر	-0.738	-0.037	-0.496	-0.567	0.486	-0.270	17
المغرب	0.004	0.372	-0.579	-0.023	0.450	0.045	11
موريتانيا	-1.648	-1.531	-0.593	-0.943	-2.034	-1.350	25
اليمن	-1.324	-1.531	0.000	-1.753	-1.121	-1.146	24
اسبانيا	0.912	1.900	0.973	0.660	0.615	1.012	2
البرازيل	0.075	-1.363	-0.212	-0.021	0.389	-0.226	16
العراق	-1.196	-0.146	-0.113	-1.170	-2.306	-0.986	22
كوريا الجنوبية	1.287	0.678	2.061	-0.138	0.455	0.869	4
ماليزيا	0.587	0.936	-0.196	0.463	0.437	0.445	7
سنغافورة	0.844	1.038	-0.345	-0.353	0.615	0.360	8
تايلاند	-0.575	0.018	-0.040	0.974	-0.642	-0.053	12
تركيا	-0.349	-0.700	-0.590	0.073	0.568	-0.200	15

المصدر: صندوق النقد العربي (2018)، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وبيانات البنك الدولي.
المؤشر الفرعي أعد من قبل الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول.

المؤشر العام لبيئة وجاذبية الاستثمار

في ضوء المؤشرات الفرعية السابق الاشارة إليها، سجلت الإمارات المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل فيما يتعلق ببيئة وجاذبية الاستثمار. فيما حلّت قطر والبحرين في المركزين الثاني والثالث على التوالي على مستوى مجموعة الدول العربية.

في حين استحوذت سنغافورة وكوريا الجنوبية على المركزين الثاني والثالث على التوالي على مستوى دول المجموعة ككل، بينما حلت اسبانيا في المركز الرابع على مستوى دول المجموعة ككل.

الجداول الإحصائية [14]

المملكة الأردنية الهاشمية	38
دولة الإمارات العربية المتحدة	39
مملكة البحرين	40
الجمهورية التونسية	41
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42
المملكة العربية السعودية	43
جمهورية السودان	44
جمهورية العراق	45
سلطنة عُمان	46
دولة قطر	47
دولة الكويت	48
الجمهورية اللبنانية	49
دولة ليبيا	50
جمهورية مصر العربية	51
المملكة المغربية	52
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	53
الجمهورية اليمنية	54

[14] تم ترتيب الدول العربية المدرجة في العدد الثاني، استناداً للترتيب الأبجدي للدول والمعتمد في تقارير صندوق النقد العربي.

المملكة الأردنية الهاشمية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.1	2.4	2.0	2.0	0.024	18
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	3,349	3,298	3,258	3,238	-0.720	19
معدل التضخم (%).	2.9	-0.9	-0.8	3.3	0.382	8
معدل البطالة (%).	11.9	13.1	15.3	14.9	-1.018	22
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	1.5	1.3	1.1	1.0	0.202	16
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-2.0	-3.5	-3.3	-2.7	0.320	12
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	10,248	9,526	9,917	10,442	-0.635	20
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	5,684	5,837	5,990	6,214	-0.580	17
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	11,870	12,400	12,363	11,764	-0.530	16
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	25,434	26,616	29,176	31,916	-0.467	21
كفاية رأس المال (%).	18.4	19.1	19.0	17.8	0.853	3
العائد على الاصول (%).	1.4	1.3	1.1	1.2	-0.130	13
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.6	4.9	4.4	4.2	0.305	12
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	113.1	98.1	91.3	92.9	0.054	8
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	16,047	16,572	15,543	12,313	-0.671	20
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	7.33	8.33	8.19	..	-0.205	7
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-2,608	-3,406	-3,689	-4,301	-0.179	14
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	46.2	60.1	62.3	66.8	0.018	13
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.1	4.0	4.0	4.5	-0.232	15
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	172	169	144	159	-0.554	16
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	126	151	104	100	-0.107	14
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	98.9	99.0	99.1	..	0.567	6
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.12	0.12	0.14	0.12	0.134	12
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.46	0.44	0.30	0.26	0.518	9
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.14	0.26	0.27	0.26	0.485	7
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	57.7	59.3	56.68	59.56	-0.181	15
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	62.2	62.2	63.5	63.5	-0.249	18
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	82.2	82.3	82.2	82.0	0.254	11
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	35.0	35.0	40.0	40.0	-1.020	21
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	81.5	73.3	82.1	82.8	0.242	13

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.
قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.
قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.
(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة الإمارات العربية المتحدة

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	4.4	5.1	3.0	0.8	0.331	7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	39,146	40,754	41,450	41,197	1.410	3
معدل التضخم (%).	2.3	2.1	1.6	2.0	0.246	11
معدل البطالة (%).	2.1	1.8	1.6	2.5	1.052	4
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	3.8	6.6	5.9	4.4	0.889	5
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-2.3	-6.8	-3.3	-0.2	0.409	8
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	103,650	76,586	108,852	109,433	0.018	6
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	75,050	43,575	30,321	45,342	-0.002	6
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	76,952	67,094	70,474	89,540	-0.134	10
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	261,143	283,201	312,778	315,225	0.273	10
كفاية رأس المال (%).	18.1	18.3	18.9	18.2	0.803	4
العائد على الاصول (%).	1.9	1.6	1.5	1.5	0.366	6
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.6	5.2	5.3	6.4	0.183	15
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	168.1	175.2	176.7	172.8	1.215	2
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	78,424	93,929	85,391	95,378	-0.201	10
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	..	..	..	..	..	..
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	54,491	17,551	13,200	27,500	1.253	3
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	90.4	90.5	90.6	94.8	1.296	3
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	6.5	6.5	6.5	6.2	1.671	2
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	15527	15963	16139	16517	3.256	1
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	185.4	196.0	214.7	210.9	2.083	1
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	98.6	98.6	99.0	..	0.554	7
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	1.44	1.51	1.40	1.40	1.477	2
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.65	0.64	0.85	0.80	0.941	5
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	1.20	1.07	1.17	1.13	1.529	2
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	74.4	75.0	77.05	78.91	1.027	4
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	89.2	89.2	96.7	96.7	1.466	1
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	97.4	97.9	98.5	99.9	1.252	2
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	..	..	75.0	75.0	1.349	3
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	99.4	99.4	99.4	99.4	1.311	1

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

مملكة البحرين

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب [1]
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	4.3	2.9	3.5	3.8	0.432	4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	22,391	22,436	22,346	22,149	0.366	7
معدل التضخم (%).	2.6	1.8	2.8	1.4	0.219	13
معدل البطالة (%).	1.1	1.1	1.0	0.9	1.219	3
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	4.9	3.2	5.2	1.0	0.613	7
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.6	-13.0	-13.8	-10.1	-0.341	21
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	8,217	5,431	4,972	5,854	-0.664	22
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	276	263	634	764	-0.654	24
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	6,201	3,555	612	775	-0.588	19
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	21,328	22,945	31,361	32,527	-0.491	23
كفاية رأس المال (%).	20.3	19.0	19.3	19.5	1.092	1
العائد على الاصول (%).	1.0	0.8	1.0	1.1	-0.499	19
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	5.6	5.3	5.9	5.6	0.188	14
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	175.6	154.1	139.1	142.8	0.898	3
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	6,049	3,387	2,440	2,622	-0.744	22
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	2.47	1.62	1.25	1.21	-0.707	22
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	1,523	-752	-1,493	-1,600	-0.047	11
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	90.5	93.5	95.0	95.9	1.380	1
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	5.7	5.4	5.4	5.1	0.817	6
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	258	240	387	390	-0.516	14
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	174.3	183.6	210.1	158.4	1.543	3
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	100.0	100.0	100.0	..	0.615	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.57	0.56	0.32	0.19	0.424	7
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.41	0.43	0.46	0.45	0.597	7
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.28	0.14	-0.02	-0.14	0.297	10
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	66.1	66.4	68.02	68.03	0.398	8
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	81.1	81.1	88.7	88.7	1.005	3
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	79.0	79.0	78.9	78.9	0.057	14
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	50.0	50.0	50.0	50.0	-0.231	14
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	94.4	94.4	94.4	93.9	1.030	4

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية التونسية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.0	1.2	1.1	2.0	-0.161	20
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	4,271	4,271	4,269	4,304	-0.663	18
معدل التضخم (%).	4.9	4.9	3.7	5.3	-0.185	17
معدل البطالة (%).	15.1	15.2	15.5	15.4	-1.283	23
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	0.9	-0.02	0.3	0.8	0.067	18
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-1.7	-6.0	-1.9	-3.2	0.292	13
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	12,143	10,274	10,396	9,969	-0.630	18
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	10,952	9,333	9,436	8,783	-0.530	13
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	1,491	1,222	-183	-726	-0.602	20
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	37,174	34,240	34,136	34,453	-0.351	15
كفاية رأس المال (%).	9.4	12.0	11.6	..	-1.051	21
العائد على الاصول (%).	0.9	0.9		..	-0.600	22
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	15.8	16.6	15.6	..	-1.283	22
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	100.8	91.1	90.7	99.5	0.002	10
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	7,498	7,559	6,137	6,144	-0.724	21
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	3.13	3.82	3.24	3.07	-0.573	20
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-4,341	-3,850	-3,694	-4,080	-0.201	15
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	51.0	53.7	58.3	64.7	-0.056	15
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.4	4.5	4.5	4.5	0.039	11
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	2630	2882	3494	4800	0.236	5
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	93.3	94.1	94.4	96.4	-0.792	19
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	..	..	..	..	..	..
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.12	-0.10	-0.21	-0.07	-0.121	15
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.11	-0.06	0.00	0.07	0.068	12
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.04	-0.07	-0.14	-0.11	0.122	11
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	64.3	64.1	64.79	64.6	0.247	12
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	63.2	63.2	72.1	72.1	0.023	15
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	84.6	84.8	84.8	84.7	0.411	8
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	46.7	46.7	48.3	48.3	-0.389	16
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	73.9	69.0	75.4	72.6	-0.154	17

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

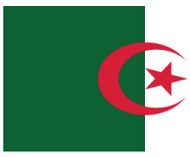

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.8	3.8	3.3	1.6	0.267	9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	4,676	4,760	4,828	4,820	-0.635	17
معدل التضخم (%).	2.9	4.8	6.4	5.6	-0.219	19
معدل البطالة (%).	10.2	11.2	10.2	12.0	-0.512	18
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	0.7	1.8	6.0	0.1	0.365	14
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-17.8	-29.9	-13.1	-5.5	-0.935	24
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	48,755	45,299	45,768	54,777	-0.354	14
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	25,955	23,391	22,828	24,461	-0.333	10
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	193,621	151,172	113,692	99,646	0.259	7
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	39,238	36,037	36,609	41,509	-0.464	20
كفاية رأس المال (%).	13.2	15.8	16.3	15.0	-0.037	13
العائد على الاصول (%).	2.0	1.9	1.9	2.1	0.808	3
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	9.9	9.8	12.1	13.0	-0.600	21
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	62.1	59.7	55.9	56.1	-0.577	18
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	186,351	150,595	120,788	104,853	0.135	7
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	28.19	25.86	22.58	19.36	1.071	3
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-9,264	-27,038	-26,204	-22,059	-0.976	22
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	29.5	38.2	42.9	47.7	-0.734	18
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	2.8	3.0	3.0	3.4	-1.156	19
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	22	22	22	25	-0.587	19
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	110.7	108.4	115.8	111.0	-0.338	16
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	93.1	92.7	92.6	..	0.265	17
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.48	-0.50	-0.54	-0.60	-0.534	19
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.77	-0.87	-0.86	-0.86	-0.873	21
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.60	-0.66	-0.69	-0.61	-0.509	19
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	45.5	44.7	47.61	47.59	-1.178	21
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	43.8	43.8	50.7	50.7	-1.139	24
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	60.0	60.1	59.9	59.9	-1.108	24
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	33.3	33.3	33.3	33.3	-1.284	23
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	45.0	46.1	55.6	55.6	-1.367	23

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

المملكة العربية السعودية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.7	4.1	1.7	-0.9	-0.049	19
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	21,183	21,508	21,380	20,771	0.302	8
معدل التضخم (%).	2.2	1.2	2.1	-0.8	0.378	9
معدل البطالة (%).	5.7	5.6	5.7	5.9	0.400	11
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	10.1	6.6	3.2	1.3	0.916	4
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.5	-15.8	-9.2	-9.0	-0.078	18
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	277,371	163,385	138,519	185,541	0.686	5
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	20,961	21,816	21,863	25,937	-0.354	11
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	768,589	674,447	572,573	532,908	3.343	1
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	334,989	365,847	374,801	371,653	0.394	9
كفاية رأس المال (%).	17.9	18.1	19.5	20.4	0.953	2
العائد على الاصول (%).	2.0	2.0	1.8	2.0	0.811	2
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.1	1.2	1.4	1.6	0.793	3
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	80.6	72.1	61.9	63.4	-0.405	16
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	744,441	626,990	547,267	509,457	3.128	1
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	33.14	29.44	31.82	29.09	2.954	1
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	73,758	-56,724	-23,843	10,465	0.021	10
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	64.7	69.6	74.9	82.1	0.564	11
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	5.0	4.8	4.8	4.7	0.344	10
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	1600	827	834	868	-0.345	11
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	171.3	167.3	148.5	122.1	0.757	6
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	96.0	96.0	96.0	..	0.420	14
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.21	0.20	0.25	0.25	0.239	9
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.13	0.12	0.34	0.10	0.293	10
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.09	0.05	0.23	0.36	0.432	9
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	60.4	61.5	58.95	61.88	0.002	13
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	73.8	78.2	94.1	97.1	1.058	2
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	81.5	81.5	81.5	81.5	0.215	12
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	51.7	51.7	58.3	75.0	0.349	12
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	99.2	77.2	99.1	100.0	1.006	5

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية السودان

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.7	3.9	2.7	2.3	0.195	13
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	1,837	1,882	1,924	1,959	-0.799	22
معدل التضخم (%).	36.9	16.9	..	..	-3.715	25
معدل البطالة (%).	13.2	13.2	13.0	12.8	-0.887	20
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	3.0	..	..	..	0.506	9
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	3.8	-1.2	-1.6	-1.7	0.569	5
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	9,044	9,659	9,321	11,537	-0.636	21
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	6,455	7,403	6,468	9,100	-0.560	15
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	-635	-2,977	-4,466	-4,647	-0.625	23
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	6,261	6,934	8,464	10,391	-0.429	19
كفاية رأس المال (%).	0.2	..	..	..	-3.764	22
العائد على الاصول (%).	..	..	..	..	..	..
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	7.1	5.1	5.2	..	0.160	16
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	19.5	19.1	22.4	21.5	-1.168	23
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	1,449	1,007	863	902	-0.761	24
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	0.19	0.18	0.21	0.19	-0.821	24
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-3,545	-5,461	-4,213	-4,811	-0.224	17
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	24.6	26.6	28.0	30.9	-1.205	21
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	..	..	..	..	..	..
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	12	7	5	6	-0.591	21
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	73.7	72.3	70.3	70.7	-1.404	24
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	36.9	39.0	41.3	..	-2.347	22
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.53	-1.46	-1.50	-1.41	-1.508	23
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.17	-1.21	-1.26	-1.11	-1.267	22
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.45	-1.49	-1.54	-1.54	-1.494	23
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	46.4	46.6	44.92	45.09	-1.076	20
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	63.4	63.6	78.7	78.7	0.220	12
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	63.3	69.7	70.3	71.8	-0.568	21
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	31.7	31.7	23.3	23.3	-1.652	24
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	62.3	58.4	62.3	62.3	-0.776	20

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية العراق

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	0.7	2.5	13.0	-2.1	0.403	5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	5,254	5,218	5,726	5,450	-0.599	16
معدل التضخم (%).	2.2	1.4	0.5	0.2	0.391	6
معدل البطالة (%).	7.9	8.1	8.1	7.9	-0.002	13
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	-22.2	-25.7	5.9	..	-2.485	25
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-4.0	7.3	-6.2	-2.7	0.456	7
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	90,367	56,878	45,968	58,750	-0.249	9
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	1,664	2,330	3,791	5,347	-0.616	18
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	87,587	67,209	55,198	58,969	-0.189	11
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	15,565	16,470	16,788	17,879	-0.505	25
كفاية رأس المال (%).	16.9	17.5	18.6	18.4	0.671	5
العائد على الاصول (%).	1.1	1.1	1.1	1.2	-0.298	17
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	2.9	2.4	2.2	1.9	0.648	7
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	48.9	41.9	40.2	40.8	-0.820	20
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	325,081	353,319	361,694	412,614	1.563	4
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	6.60	8.00	8.43	8.16	-0.217	8
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-27,314	-22,457	-12,114	-38,168	-1.151	23
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	21.0	26.0	29.5	34.5	-1.196	20
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.0	4.2	4.2	4.6	-0.146	14
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	1851	1834	1894	2407	-0.113	7
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	73.0	76.5	85.2	87.3	-1.170	22
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	38.8	39.9	41.0	..	-2.306	21
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.11	-1.25	-1.27	-1.27	-1.246	22
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.33	-1.42	-1.63	-1.64	-1.634	24
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.33	-1.37	-1.39	-1.37	-1.334	22
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	44.6	44.5	44.21	44.68	-1.223	22
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	55.7	55.8	53.6	53.7	-0.715	23
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	63.7	77.3	84.4	84.4	-0.034	16
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	45.0	45.0	76.7	80.0	0.507	10
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	79.5	80.9	62.1	71.6	-0.109	16

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

سلطنة عُمان

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.8	4.7	5.0	-0.9	0.193	14
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	17,167	16,958	16,898	15,977	0.048	9
معدل التضخم (%).	1.0	0.1	1.1	1.6	0.413	5
معدل البطالة (%).	3.8	3.5	3.3	3.1	0.797	8
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	-1.4	4.4	3.4	-2.3	0.162	17
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.4	-17.5	-20.6	-10.8	-0.614	23
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	36,691	23,583	19,788	22,627	-0.521	16
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	2,816	2,859	2,928	3,409	-0.619	19
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	17,483	12,819	12,749	11,878	-0.520	15
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	38,003	45,788	50,089	49,433	-0.370	16
كفاية رأس المال (%).	15.4	16.1	16.5	17.4	0.294	9
العائد على الاصول (%).	1.7	1.6	1.5	1.5	0.307	7
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.9	1.8	1.8	2.0	0.716	6
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	117.3	110.1	94.5	101.4	0.163	7
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	16,324	17,544	20,262	16,089	-0.655	19
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	4.52	5.30	7.14	4.97	-0.401	15
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	4,205	-10,954	-12,335	-10,764	-0.358	18
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	70.2	73.5	76.9	80.2	0.657	9
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	5.2	4.9	4.9	4.6	0.389	8
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	292	412	425	435	-0.499	13
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	156.4	158.3	155.2	149.8	0.826	5
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	94.9	95.1	95.2	..	0.375	16
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.27	0.08	0.20	0.21	0.201	10
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.49	0.38	0.41	0.43	0.585	8
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.31	0.27	0.34	0.25	0.555	6
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	63.7	65.7	67.12	67.21	0.283	11
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	77.4	77.4	83.7	83.7	0.759	5
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	76.8	76.7	76.6	76.6	-0.083	18
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	46.7	46.7	46.7	46.7	-0.441	17
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	92.4	90.6	92.4	92.4	0.899	6

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة قطر

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	4.0	3.7	2.1	1.6	0.177	15
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	67,901	67,346	66,419	65,694	2.905	1
معدل التضخم (%).	3.4	1.6	2.9	0.4	0.236	12
معدل البطالة (%).	0.2	0.2	0.1	0.1	1.375	1
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	4.2	4.4	0.4	1.0	0.423	12
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	17.9	-0.6	-9.2	-6.6	0.622	4
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	90,337	49,605	46,938	44,855	-0.286	12
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	14,287	7,045	5,906	6,701	-0.545	14
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	34,856	13,385	-16,251	-20,671	-0.588	17
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	95,063	114,581	121,022	129,011	-0.198	11
كفاية رأس المال (%).		15.0	15.8	16.2	0.120	12
العائد على الاصول (%).	2.1	2.0	1.7	1.5	0.633	4
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	1.7	1.6	1.3	..	0.763	4
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	99.0	93.7	89.5	88.3	-0.043	11
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	43,215	37,258	31,887	15,008	-0.563	16
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	6.43	6.33	5.34	2.53	-0.427	17
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	49,410	13,751	-8,270	6,426	0.672	6
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	91.5	92.9	94.3	95.9	1.377	2
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	5.4	5.6	5.6	5.6	0.942	4
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	5993	7563	9206	10970	1.431	3
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	139.2	150.7	142.1	151.1	0.583	8
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	98.3	98.4	98.5	..	0.538	8
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.94	0.96	0.74	0.74	0.873	6
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.86	0.77	0.79	0.72	1.002	4
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.99	0.89	0.90	0.73	1.225	3
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	65.5	65.5	64.64	65.25	0.342	10
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	80.2	80.2	80.9	80.9	0.759	4
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	84.0	84.0	84.0	84.0	0.365	9
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	41.7	41.7	26.7	26.7	-1.231	22
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	99.4	99.4	99.4	99.4	1.311	1

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة الكويت

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	0.5	0.6	3.5	-2.9	-0.602	22
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	36,260	35,054	35,251	33,546	1.091	4
معدل التضخم (%).	2.9	3.3	3.2	2.2	0.105	16
معدل البطالة (%).	2.9	2.2	2.2	2.0	0.997	5
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	-13.1	-5.7	-5.0	1.5	-0.999	20
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	..	10.5	-13.4	-11.9	0.132	15
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	111,981	85,082	44,728	43,257	-0.189	8
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	1,365	1,396	1,616	1,855	-0.639	21
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	57,082	52,759	56,554	54,594	-0.263	12
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	110,005	112,861	115,095	119,137	-0.244	12
كفاية رأس المال (%).	16.9	17.5	18.6	18.4	0.625	6
العائد على الاصول (%).	1.1	1.1	1.1	1.2	-0.331	18
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	2.9	2.4	2.2	1.9	0.647	8
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	95.3	83.7	77.7	80.8	-0.172	12
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	362,835	366,707	370,154	388,805	1.620	2
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	6.54	7.92	8.39	7.56	-0.232	10
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	54,408	4,013	-5,002	7,096	0.663	7
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	78.7	77.5	78.4	98.0	0.967	5
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	3.9	4.0	4.0	3.8	-0.425	16
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	268	216	223	304	-0.532	15
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	200.9	194.7	189.0	172.6	1.749	2
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	100.0	100.0	100.0	..	0.615	1
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.15	-0.03	-0.15	-0.17	-0.122	16
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	0.02	0.00	0.03	0.10	0.140	11
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.24	-0.23	-0.27	-0.33	-0.081	14
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	60.0	60.5	59.93	61.45	-0.050	14
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	76.2	76.2	65.6	71.2	0.288	9
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	67.8	67.8	67.8	67.8	-0.628	22
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	73.3	73.3	55.0	55.0	0.664	7
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	85.2	86.5	92.5	92.5	0.748	7

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية اللبنانية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.0	0.2	1.7	1.5	-0.300	21
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	7,446	7,147	7,084	7,103	-0.497	13
معدل التضخم (%).	1.9	-3.7	-0.8	4.3	0.498	3
معدل البطالة (%).	6.3	6.2	6.3	6.1	0.310	12
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	-5.7	-4.8	-6.6	-12.7	-1.328	22
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-6.3	-7.9	-9.7	-6.3	-0.105	19
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	10,879	9,575	9,923	10,778	-0.633	19
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	6,786	6,723	6,918	8,145	-0.563	16
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	33,346	30,104	32,585	34,208	-0.403	13
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	47,242	50,212	53,193	56,510	-0.391	18
كفاية رأس المال (%).	14.9	15.1	14.6	..	-0.079	14
العائد على الاصول (%).	1.1	1.2	1.2	1.1	-0.261	15
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	4.1	4.4	5.0	5.7	0.303	13
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	79.4	72.4	69.4	67.8	-0.361	15
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	50,669	48,531	53,906	55,412	-0.433	14
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	16.76	17.24	18.87	18.91	0.590	4
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-12,615	-8,542	-10,474	-12,396	-0.518	19
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	73.0	74.0	76.1	78.2	0.661	8
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.1	3.9	3.9	3.5	-0.492	17
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	60	54	46	53	-0.580	18
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	78.3	79.6	71.2	72.3	-1.307	23
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	..	..	..	..	..	..
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.38	-0.47	-0.54	-0.51	-0.481	18
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.77	-0.83	-0.83	-0.82	-0.838	20
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.04	-0.88	-0.97	-1.00	-0.885	21
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	56.0	56.3	54.08	53.97	-0.354	17
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	61.1	60.0	62.2	62.1	-0.335	20
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	80.2	80.2	80.1	80.1	0.131	13
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	40.0	40.0	41.7	41.7	-0.810	20
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	81.7	77.1	81.8	81.8	0.279	10

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

دولة ليبيا

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-24.0	-8.9	-2.8	26.7	-1.477	24
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	6,697	6,073	5,849	7,315	-0.538	14
معدل التضخم (%).	10.1	10.9	10.2	29.5	-1.849	23
معدل البطالة (%).	17.1	16.1	16.2	17.1	-1.521	24
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	-32.8	-60.1	-9.9	61.7	-1.827	24
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-48.4	-81.9	..	-28.4	-4.265	25
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	16,931	8,605	6,362	16,026	-0.621	17
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	643	481	442	631	-0.653	23
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	102,207	82,854	76,584	78,177	-0.079	9
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	11,084	10,484	9,433	8,777	-0.490	22
كفاية رأس المال (%).	13.9	14.3	14.6	..	-0.230	16
العائد على الاصول (%).	0.3	0.2	0.2	..	-1.496	25
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	21.0	21.0	21.0	..	-1.991	23
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	138.9	114.2	70.2	72.6	-1.490	24
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	93,615	77,650	70,191	79,418	-0.253	11
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	28.69	43.25	69.98	..	2.924	2
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-19,033	-9,346	-4,705	..	-0.519	20
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	17.8	19.0	20.3	21.8	-1.510	24
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	2.6	..	..	..	-1.531	22
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	3	3	1	1	-0.592	23
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	137.0	156.3	121.7	94.4	0.088	10
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	..	..	..	..	..	..
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.69	-1.65	-1.89	-1.77	-1.788	25
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.51	-1.63	-1.82	-1.78	-1.841	25
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.56	-1.62	-1.63	-1.59	-1.602	25
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	32.8	32.6	33.18	33.21	-2.105	25
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	0.0	0.0	0.0	0.0	-3.832	25
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	79.1	78.5	78.1	78.2	0.028	15
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	25.0	25.0	25.0	25.0	-1.810	25
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	54.8	63.8	54.8	54.8	-1.013	22

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

جمهورية مصر العربية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.9	3.9	3.3	3.2	0.341	6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	2,608	2,665	2,726	2,785	-0.754	21
معدل التضخم (%).	10.1	10.4	13.8	29.5	-1.973	24
معدل البطالة (%).	13.1	13.1	12.4	11.8	-0.807	19
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	4.8	3.1	0.8	2.1	0.451	11
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-12.0	-11.6	-15.1	-13.2	-0.602	22
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	65,576	63,600	61,010	44,588	-0.280	11
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	37,358	43,918	54,116	37,773	-0.074	9
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	11,925	-2,238	-20,372	12,018	-0.603	22
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	78,236	87,554	113,644	67,127	-0.350	14
كفاية رأس المال (%).	13.9	13.5	14.0	14.7	-0.372	19
العائد على الاصول (%).	1.0	1.3	2.0	1.5	-0.264	16
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	8.6	7.1	6.0	4.9	-0.043	18
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	36.9	34.8	30.2	45.1	-0.916	21
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	14,927	15,859	23,643	36,400	-0.622	18
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	2.21	2.60	3.89	5.72	-0.550	19
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-5,955	-17,243	-20,494	-7,940	-0.604	21
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	33.9	37.8	41.2	45.0	-0.738	19
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.2	4.3	4.3	4.7	-0.037	13
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	419	377	374	430	-0.496	12
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	103.8	100.3	102.2	105.5	-0.567	18
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	97.1	97.3	97.6	..	0.486	10
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.82	-0.75	-0.65	-0.62	-0.721	20
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.66	-0.59	-0.51	-0.53	-0.565	18
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.62	-0.64	-0.65	-0.54	-0.478	18
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	55.5	56.3	55.56	55.82	-0.373	18
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	58.1	58.2	67.6	66.2	-0.269	19
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	82.6	82.7	82.8	82.5	0.283	10
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	41.7	43.3	51.7	55.0	-0.362	15
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	59.0	51.4	59.6	58.7	-1.005	21

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

المملكة المغربية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	2.7	4.5	1.1	4.1	0.264	10
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	3,114	3,209	3,201	3,288	-0.725	20
معدل التضخم (%).	0.4	1.6	1.6	0.8	0.389	7
معدل البطالة (%).	9.7	9.5	9.3	9.1	-0.244	14
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	4.1	2.3	0.7	2.2	0.395	13
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	4.9	-5.0	-5.1	-4.3	0.367	10
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	39,491	23,821	24,210	25,948	-0.501	15
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	23,594	21,084	21,572	23,268	-0.357	12
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	20,676	22,918	24,612	27,064	-0.458	14
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	99,487	86,558	89,515	95,062	-0.268	13
كفاية رأس المال (%).	13.8	13.7	14.2	13.8	-0.328	18
العائد على الاصول (%).	0.9	0.8	1.1	0.9	-0.566	20
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	6.9	7.4	7.6	7.5	-0.059	20
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	81.8	77.2	80.6	83.7	-0.228	13
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	20,272	22,750	25,096	26,190	-0.616	17
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	4.58	6.26	6.31	5.99	-0.377	12
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-6,597	-2,161	-4,531	-3,911	-0.215	16
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	56.8	57.1	58.3	61.8	0.004	14
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	4.9	4.8	4.8	5.0	0.372	9
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	47	53	54	74	-0.579	17
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	128.5	123.8	117.7	122.9	-0.023	13
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	96.4	96.6	96.8	..	0.450	12
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.07	-0.06	-0.10	-0.16	-0.096	14
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.07	-0.09	-0.16	-0.17	-0.044	15
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.27	-0.22	-0.13	-0.13	0.009	13
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	65.3	65.8	68.58	68.56	0.343	9
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	55.3	62.7	69.7	68.6	-0.180	17
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	74.4	76.6	77.1	77.0	-0.108	19
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	45.0	45.0	58.3	58.3	-0.125	13
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	77.8	83.6	78.8	81.4	0.269	11

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	5.6	1.4	2.0	3.5	0.269	8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	10,398	10,752	11,039	11,528	-0.284	12
معدل التضخم (%).	3.5	3.3	1.5	2.3	0.146	14
معدل البطالة (%).	10.2	10.8	10.4	10.3	-0.426	16
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	-8.5	..	..	..	-1.512	23
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-0.7	-0.5	2.0	2.4	0.661	3
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	1,355	1,407	1,300	1,379	-0.698	24
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	23,594	21,084	21,572	23,268	-0.357	12
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	483	366	372	433	-0.603	21
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	129	131	130	143	-0.495	24
كفاية رأس المال (%).	..	..	..	..	..	..
العائد على الاصول (%).	1.9	..	1.0		0.139	8
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).			24.0	..	-2.416	24
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	104.9	109.4	100.5	111.0	0.173	6
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	639	823	824	849	-0.763	25
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	1.99	3.47	3.80	3.49	-0.583	21
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-1,473	-956	-707	-709	-0.064	12
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	10.7	15.2	18.0	20.8	-1.648	25
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	2.4	2.7	2.7	2.6	-1.531	21
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	..	..	..	..	..	..
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	92.4	87.1	84.0	92.2	-0.943	21
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	44.3	45.7	46.6	..	-2.034	20
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.99	-1.03	-0.76	-0.72	-0.891	21
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.86	-0.87	-0.73	-0.60	-0.782	19
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.93	-0.92	-0.74	-0.75	-0.730	20
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	42.3	46.1	49.51	51.07	-1.249	23
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	60.6	60.0	73.9	73.9	-0.009	16
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	57.1	61.9	62.3	62.7	-1.044	23
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	36.7	36.7	50.0	50.0	-0.652	18
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	17.7	18.0	40.3	48.5	-2.431	25

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الجمهورية اليمنية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	-0.2	-16.7	-13.6	-5.9	-3.711	25
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	1,101	895	754	693	-0.858	25
معدل التضخم (%).	8.0	29.6	17.6	16.1	-0.725	21
معدل البطالة (%).	13.5	14.0	13.5	13.2	-0.977	21
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	1.0	-12.5	-10.5	-6.6	-1.278	21
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-3.4	-12.5	-1.8	-7.1	0.017	16
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	10,383	4,619	2,301	1,029	-0.675	23
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	2,994	2,866	781	395	-0.636	20
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	5,640	3,102	1,513	1,006	-0.588	18
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	12,930	15,813	17,176	13,542	-0.379	17
كفاية رأس المال (%).	..	..	..	..	..	..
العائد على الاصول (%).	1.2	1.5	..	..	0.005	12
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	24.7		..	..	-2.515	25
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	..	..	..	..	..	..
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	3,896	3,465	1,750	632	-0.752	23
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	3.74	6.47	5.68	1.58	-0.489	18
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-1,488	-3,026	-2,419	..	-0.125	13
ثانياً : جاذبية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	22.6	24.1	24.6	26.7	-1.324	23
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	2.6	..	..	2.6	-1.531	22
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	..	..	..	..	..	..
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	65.2	55.8	59.6	54.4	-1.753	25
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	63.6	64.3	64.9	..	-1.121	19
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.41	-1.63	-1.83	-1.92	-1.732	24
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.20	-1.27	-1.64	-1.75	-1.592	23
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-1.56	-1.47	-1.66	-1.59	-1.569	24
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	44.6	39.6	32.94	33	-1.405	24
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	65.2	65.2	79.2	79.2	0.282	10
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	66.7	0.0	0.0	0.0	-3.766	25
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	43.3	43.3	43.3	43.3	-0.652	19
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	63.7	71.6	66.7	66.7	-0.455	18

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

(1) يشمل الترتيب الدول العربية ودول المقارنة معاً.

الأشكال البيانية[15]

أولا: الاقتصاد الكلي	**55**
القطاع الحقيقي	**56**
مالية الحكومة	**57**
القطاع النقدي والمصرفي	**58**
القطاع الخارجي	**60**
ثانياً: بيئة وجاذبية الاستثمار	**62**
البنية التحتية	**61**
بيئة الأعمال	**64**
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	**66**

[15] تبين الرسوم البيانية ترتيب الدول حسب قيمة المؤشر من الأفضل إلى الأقل نسبياً.

أولا: الاقتصاد الكلي

1. القطاع الحقيقي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

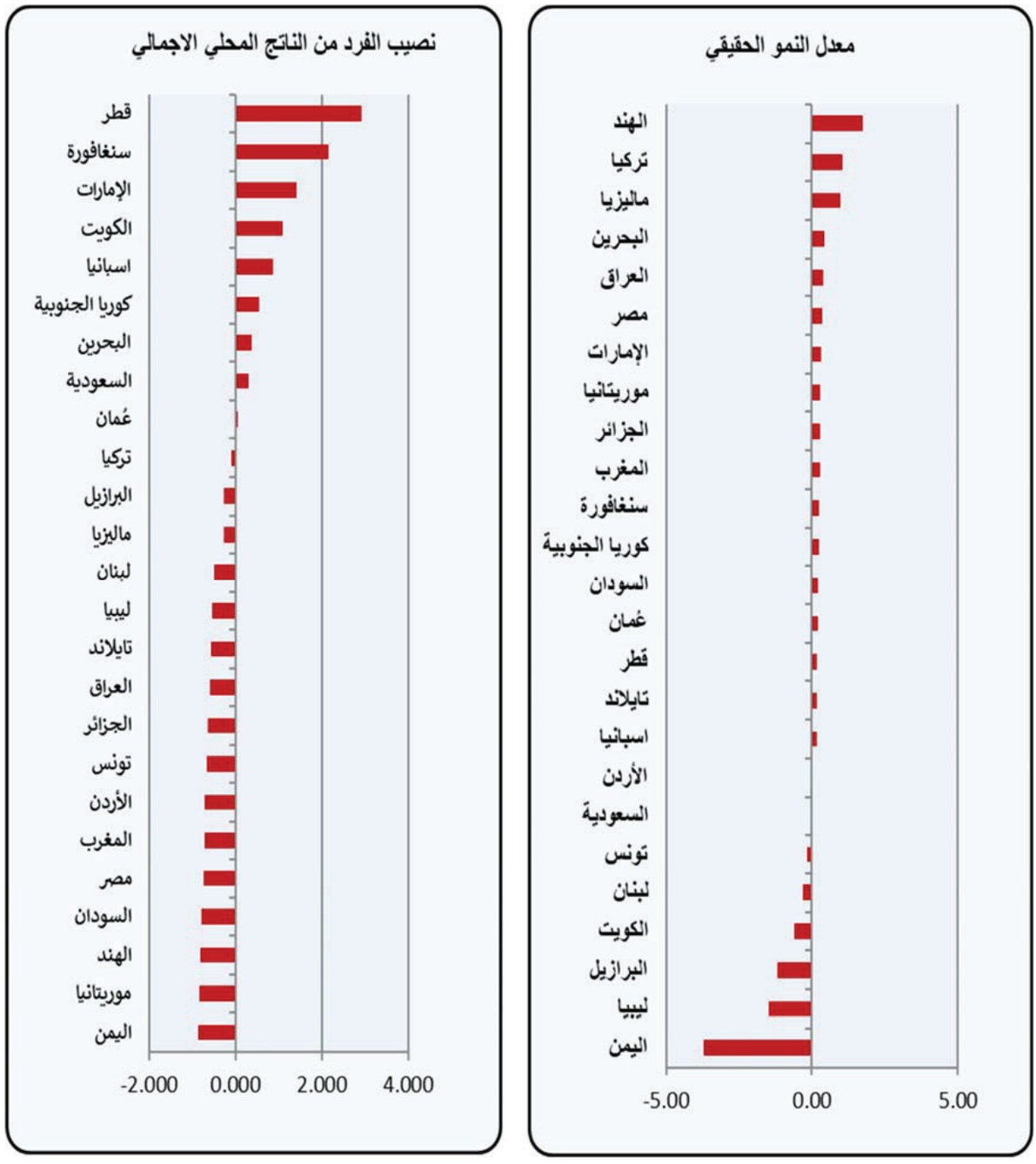

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع القطاع الحقيقي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

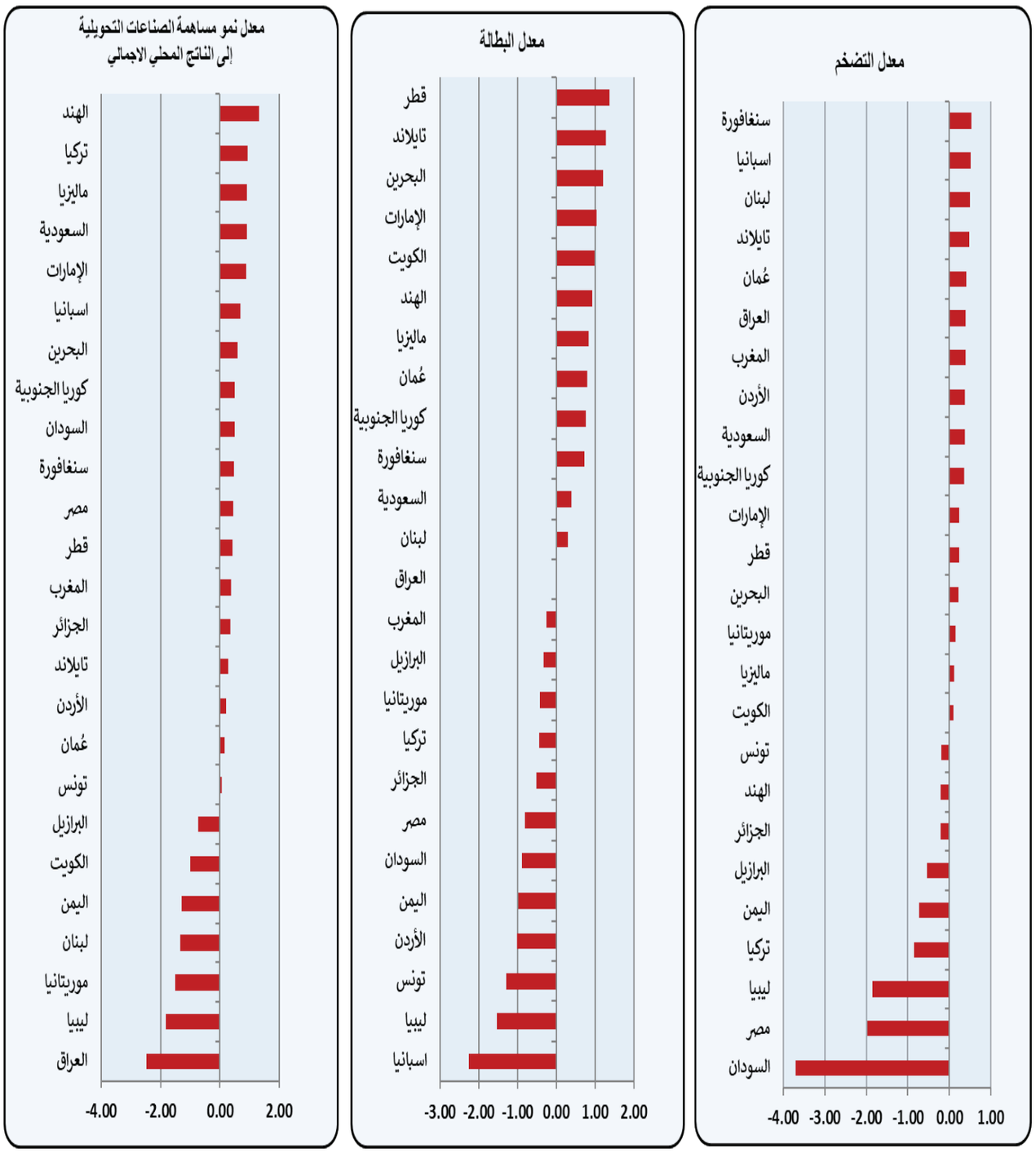

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

2. قطاع مالية الحكومة :القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

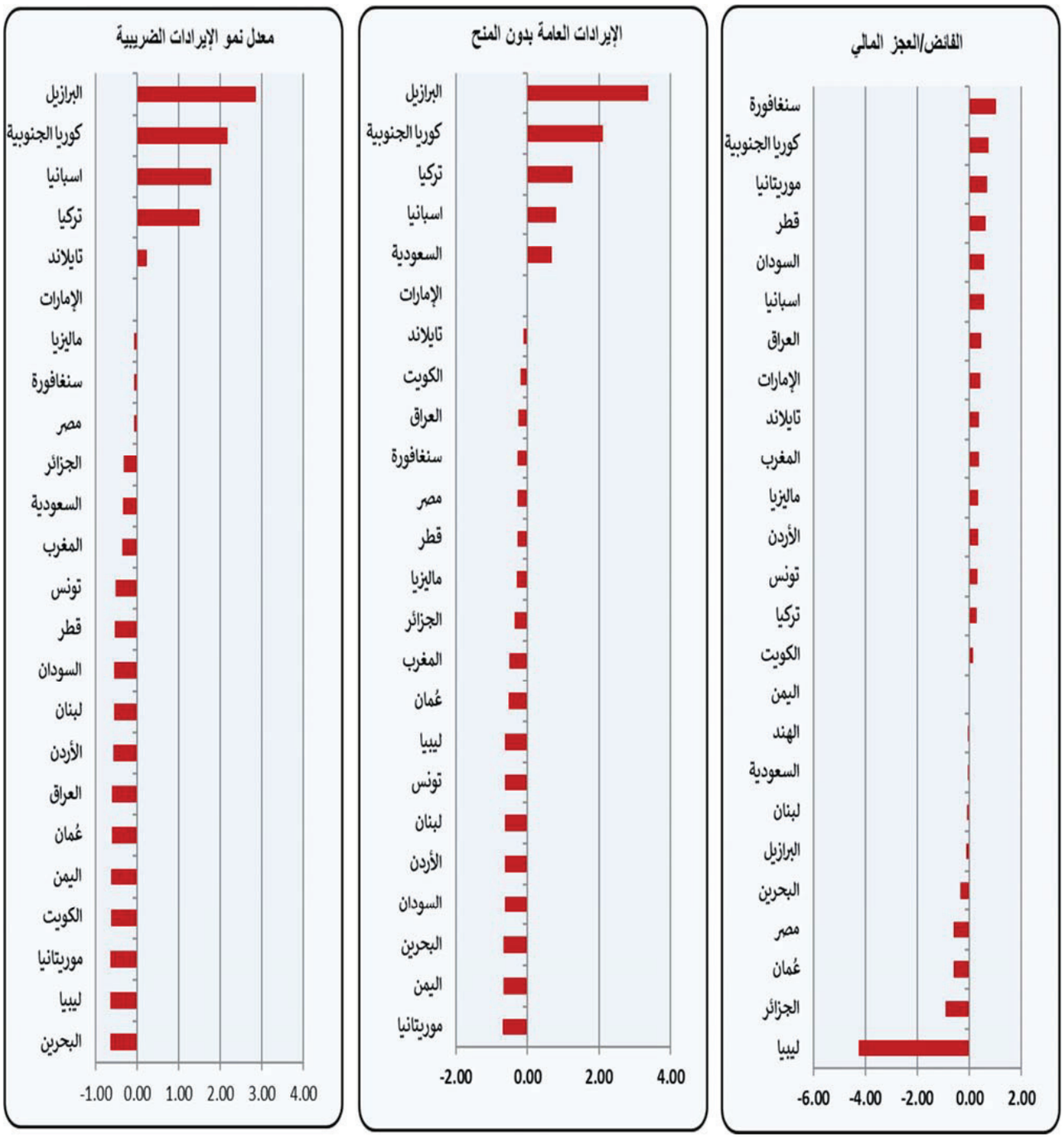

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

3. القطاع النقدي والمصرفي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

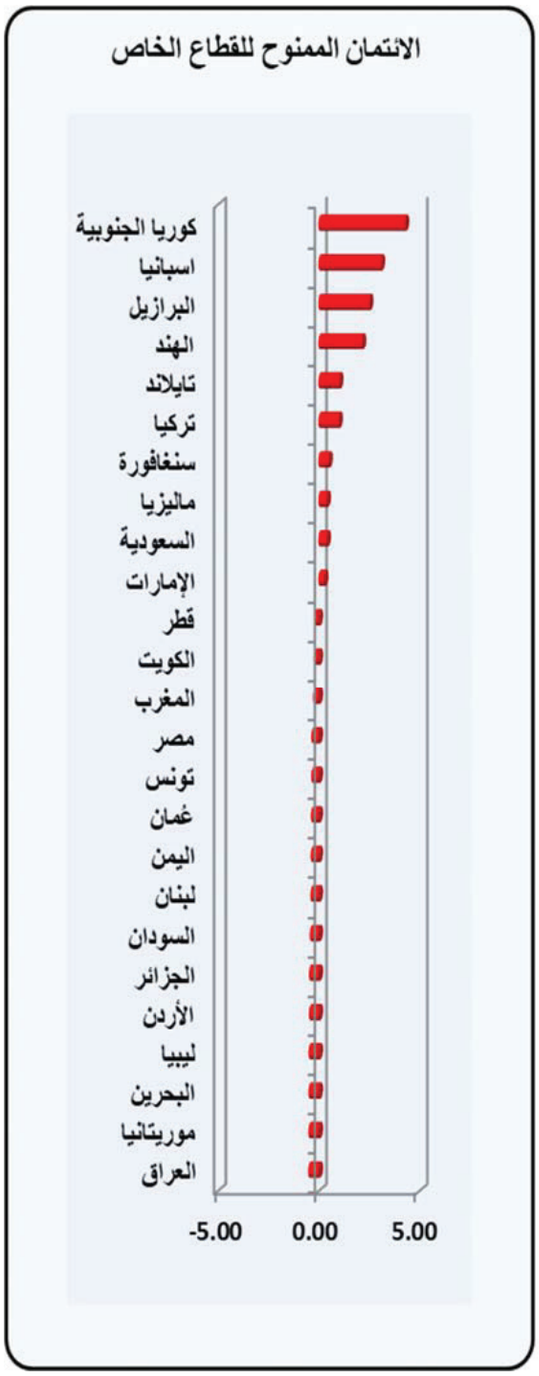

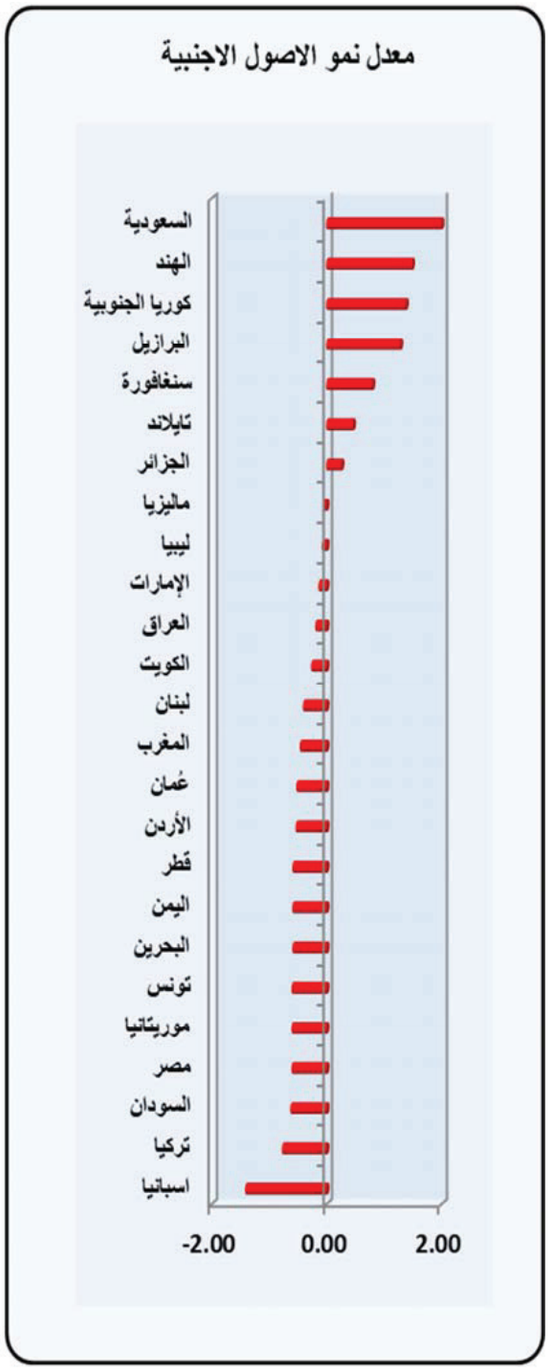

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع القطاع النقدي والمصرفي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

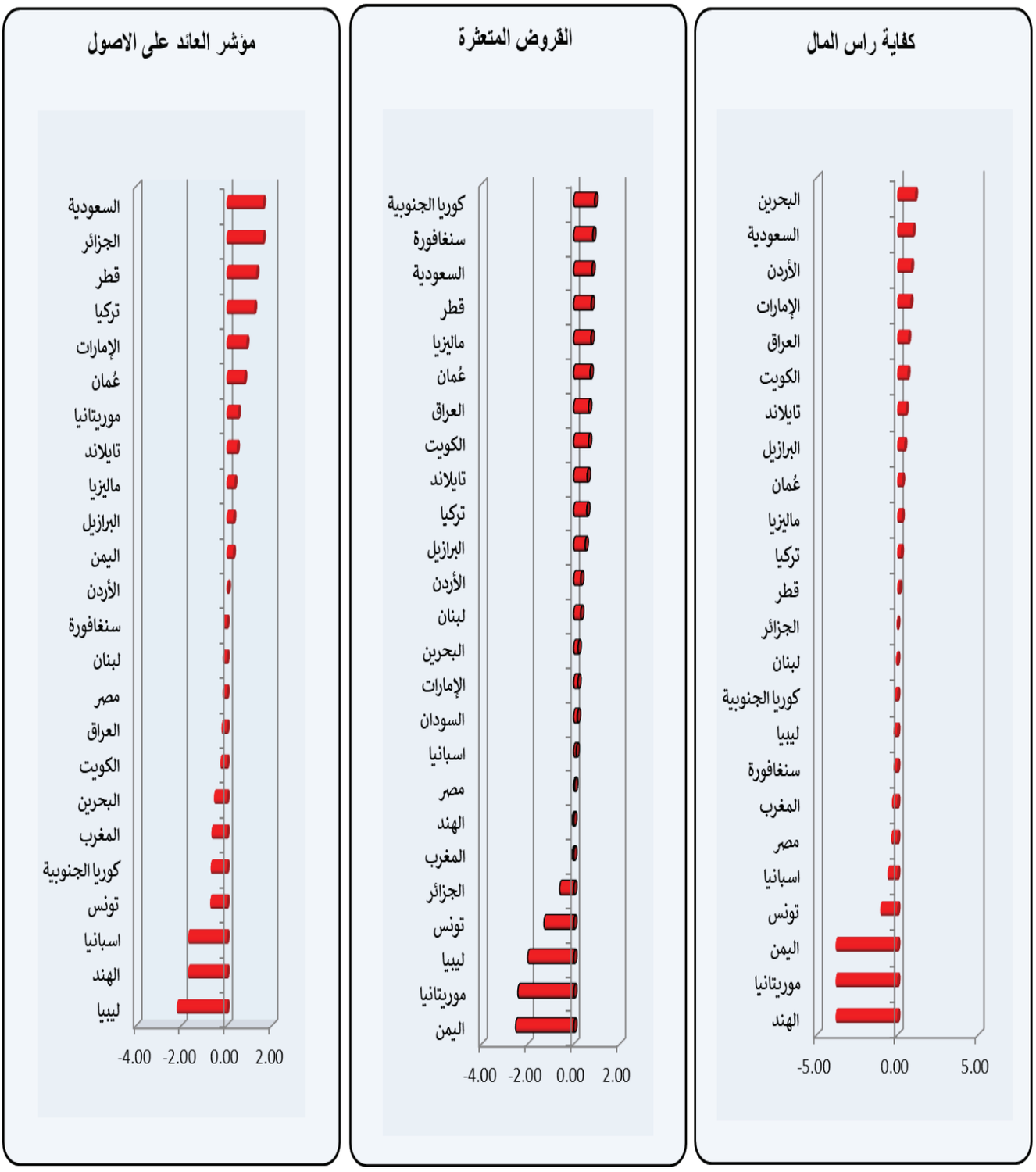

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

4. القطاع الخارجي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

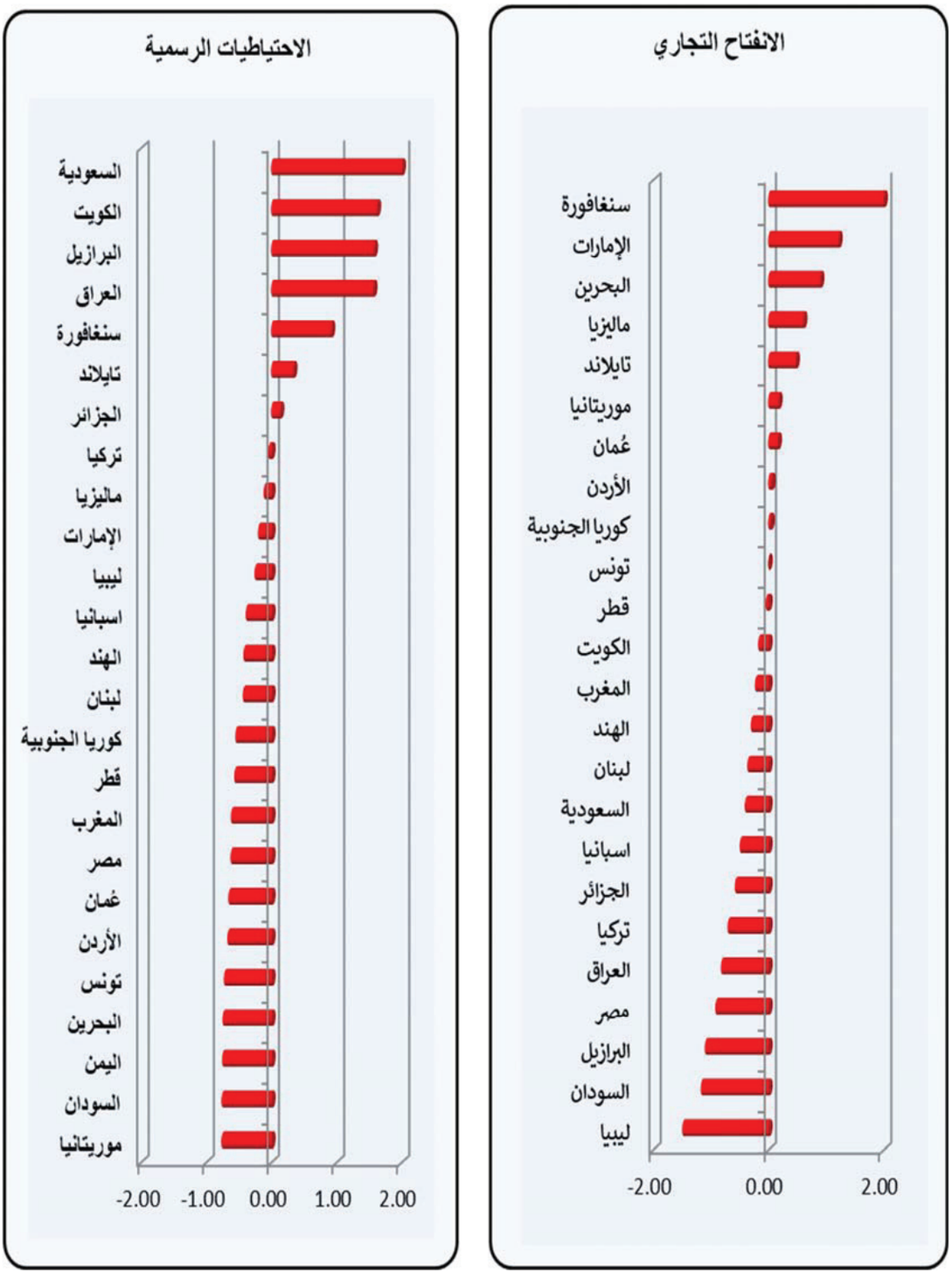

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع القطاع الخارجي: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

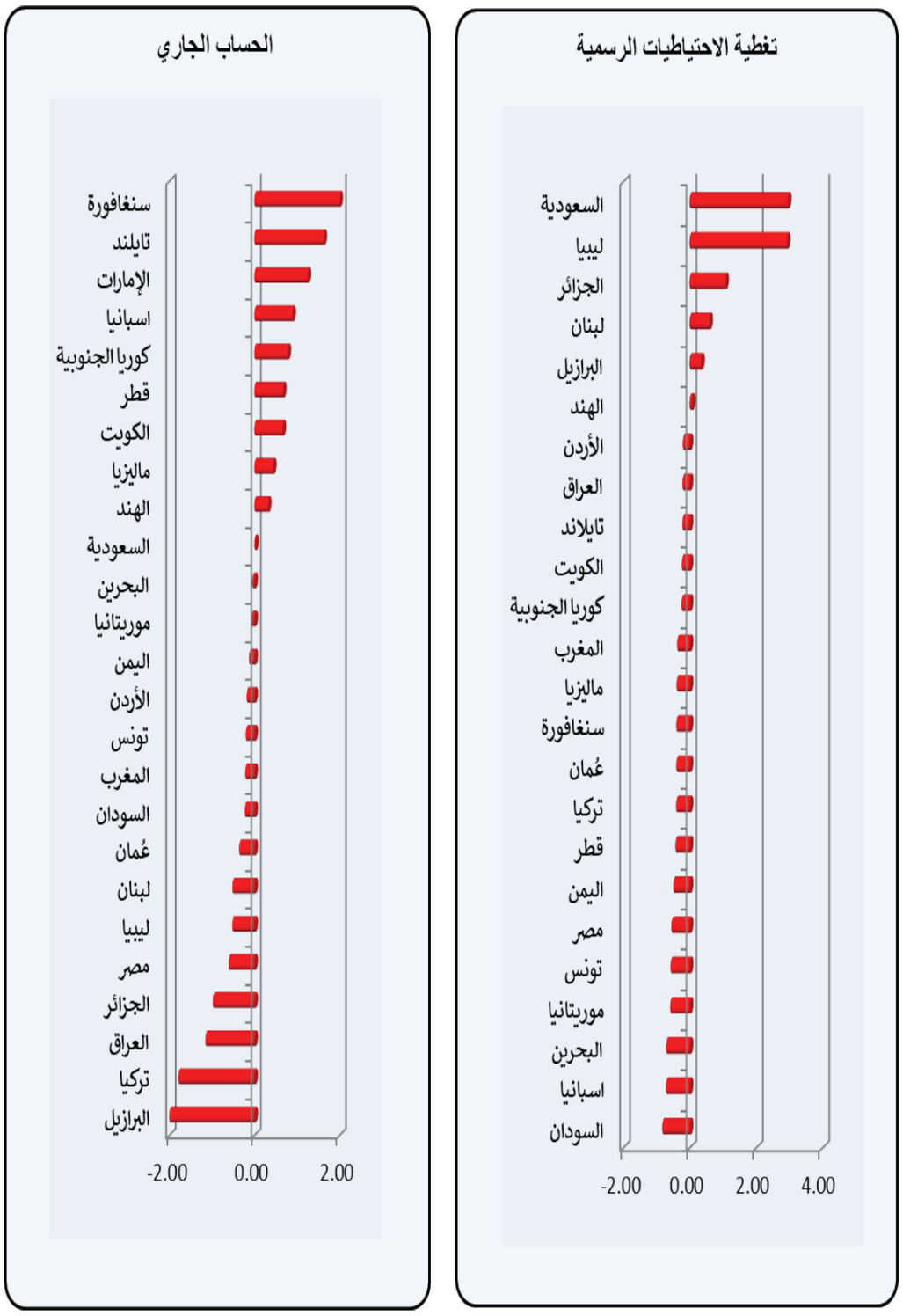

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

ثانياً: بيئة وجاذبية الاستثمار

1. البنية التحتية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

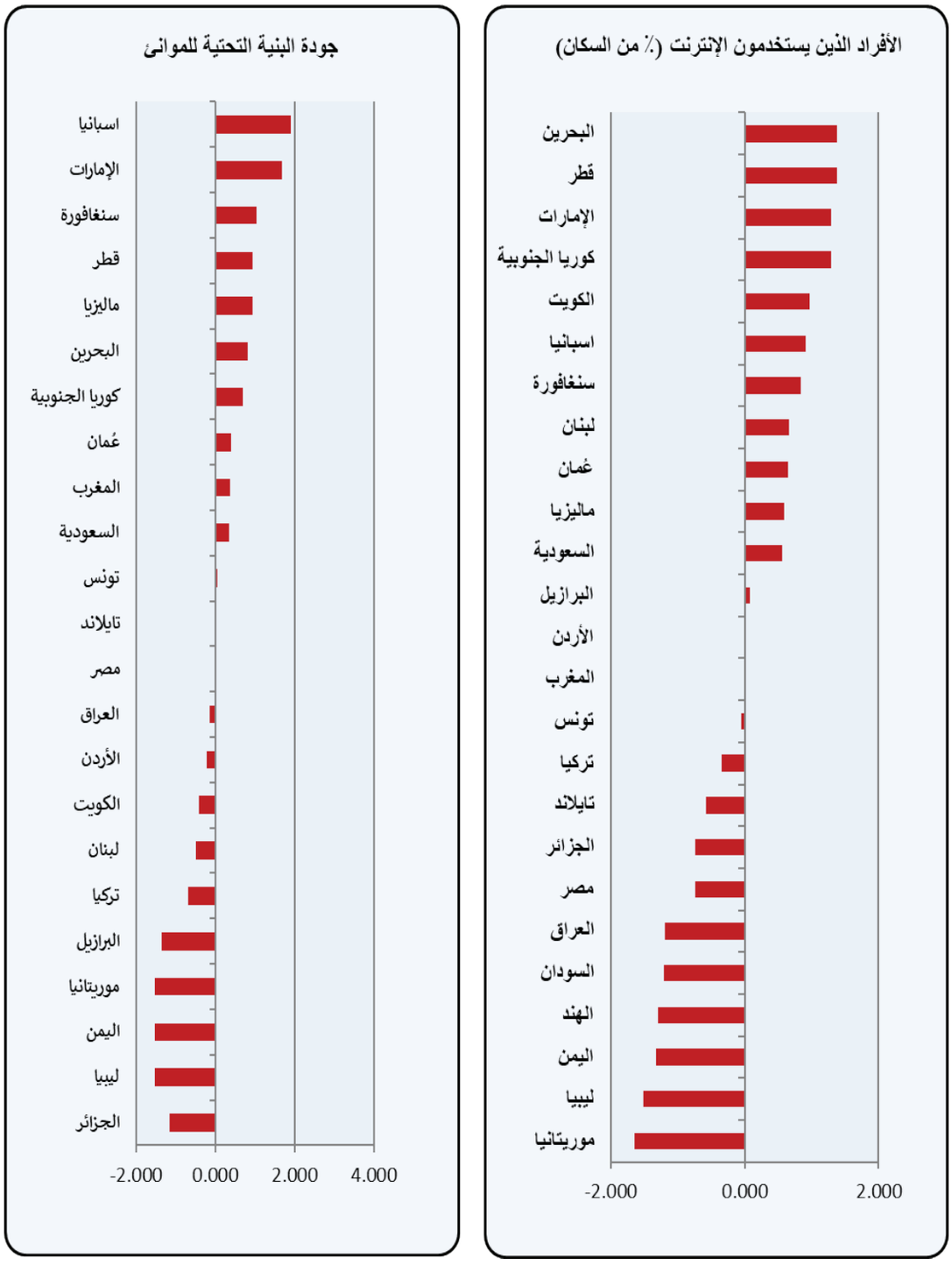

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع البنية التحتية: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

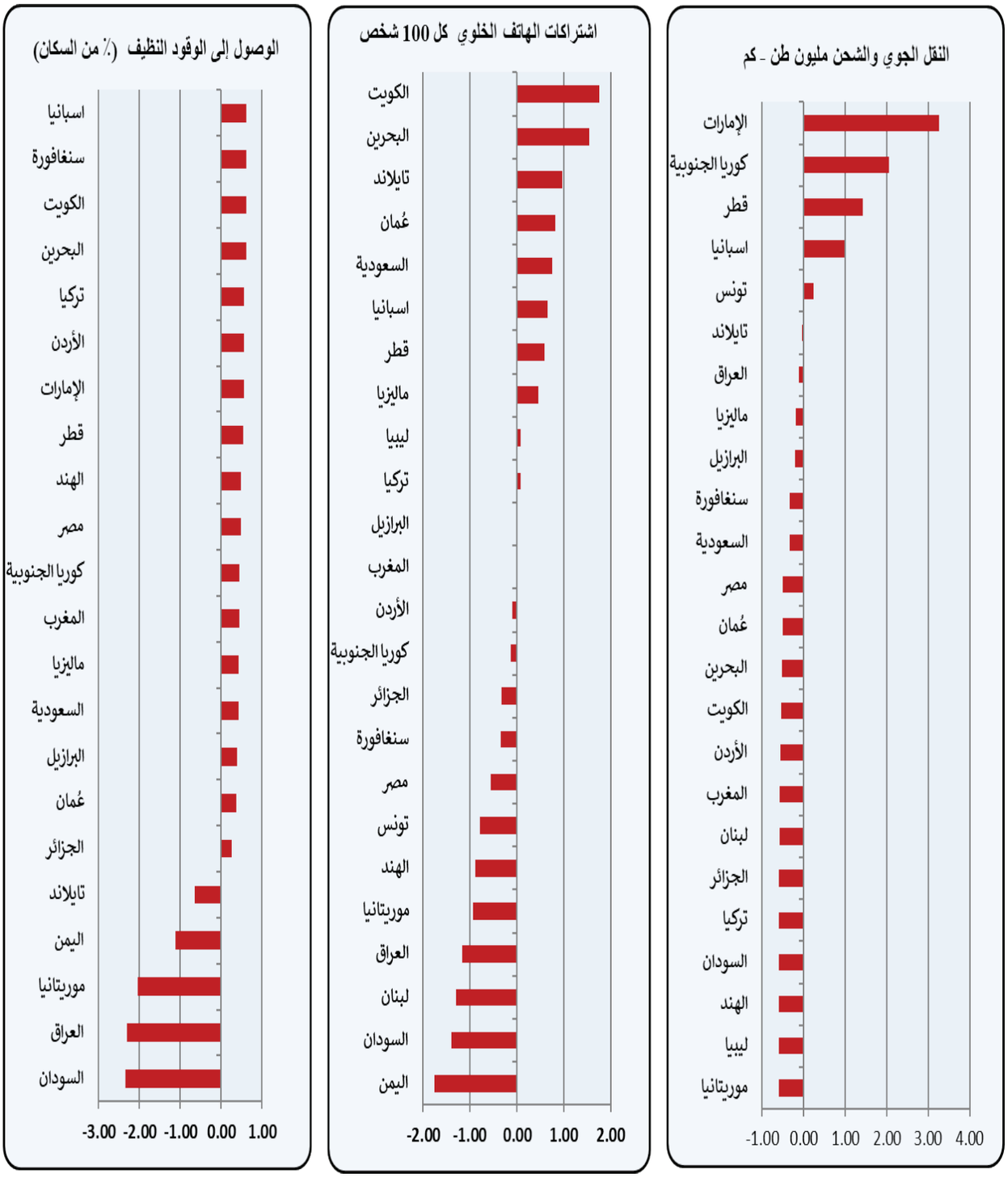

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

2 بيئة الاعمال: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

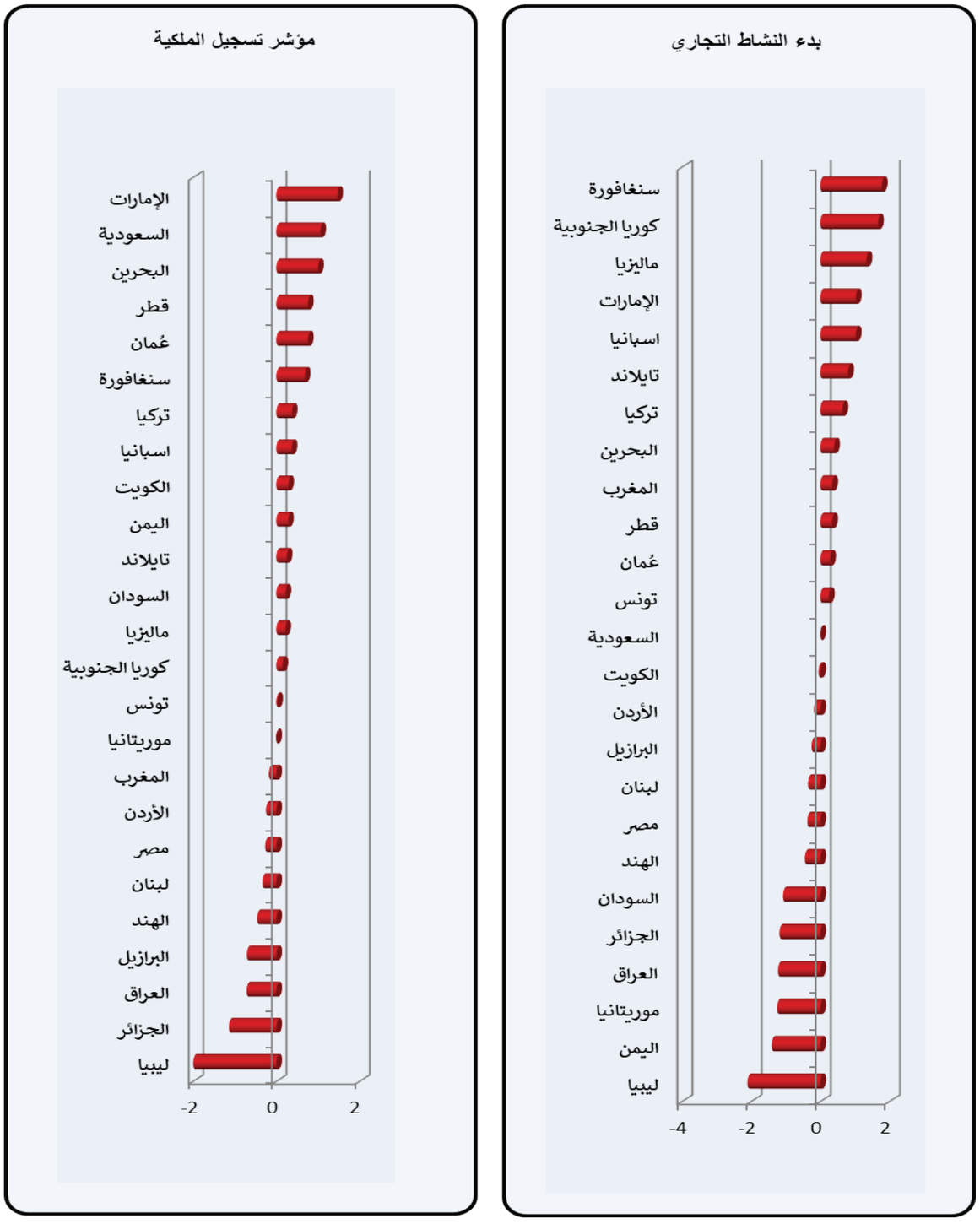

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

تابع بيئة الاعمال: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

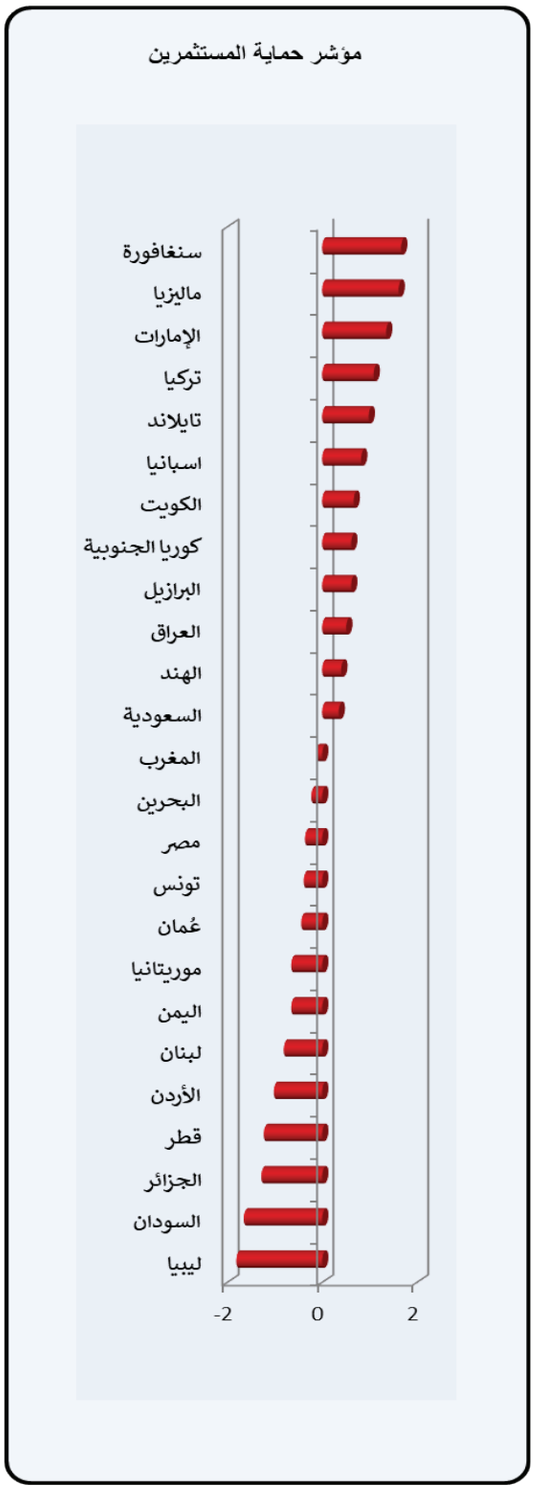

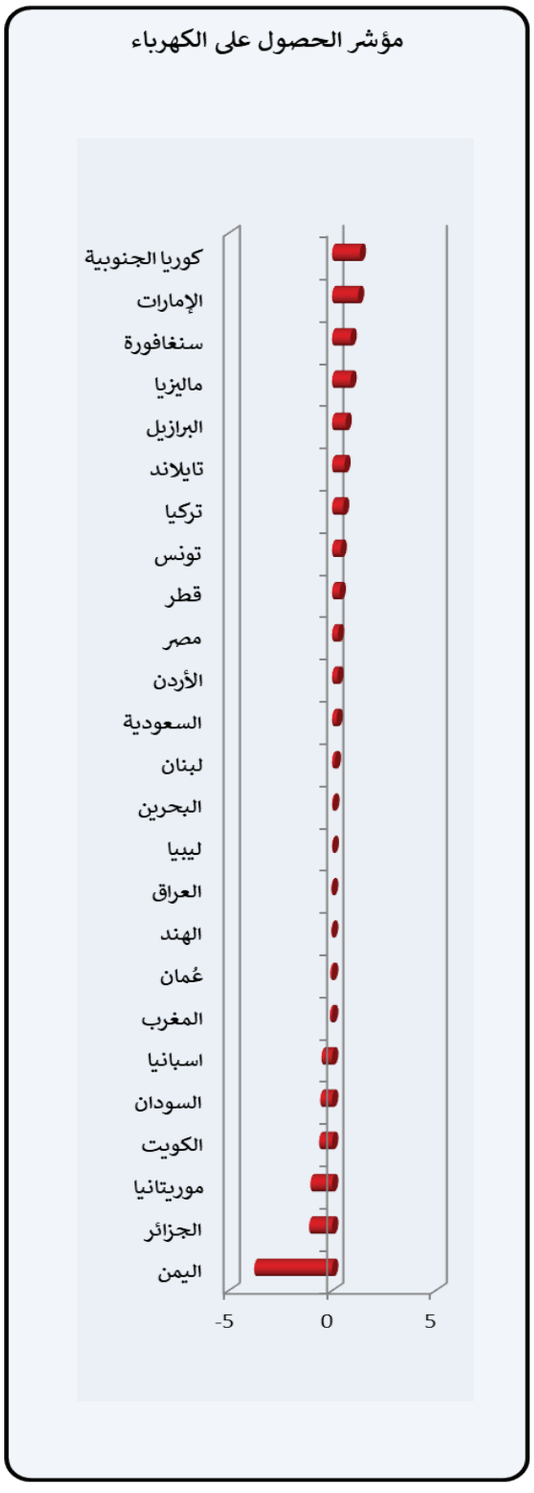

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

3 قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة: القيمة المعيارية لمؤشرات التنافسية

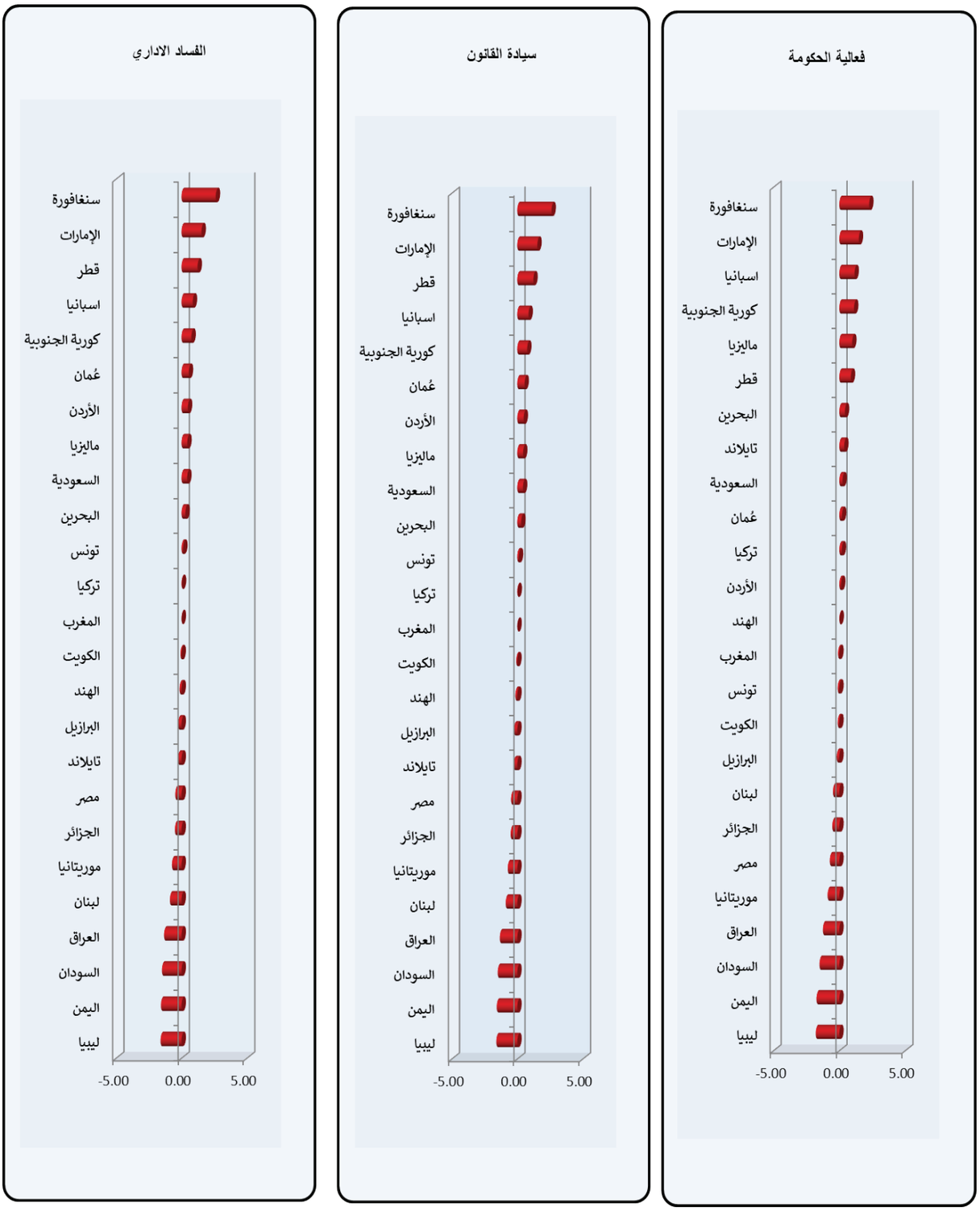

المصدر: تم احتسابها من قبل معدي التقرير، استنادا على مؤشر القيمة المعيارية وبيانات الدول.

المصادر

1. جمال قاسم ومحمد أسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2012.
2. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي المُوحد، أعداد مختلفة.
3. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية.
4. صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية في إعداد نموذج قياسي للبيانات.
5. منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك"، قاعدة البيانات الإحصائية.

6. IMD, World Competitiveness Yearbook, Appendix I: Methodology and Principles of Analysis, World Competitiveness Center, 2018.
7. Innovation Agenda: "A Policy Statement on American Competitiveness", 2008.
8. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database October, 2019.
9. Paul R. Krugman, "Making Sense of the Competitiveness Debate", Oxford review of Economic Policy, Massachusetts Institute of Technology, 1996.
10. OECD, Handbook on Constructing Composite Indicators, methodology and user guide, 2008.
11. The World Economic Forum. The Global Competitiveness Report 2018, www.weforum.org.
12. United Nation, Comtrade Database, unstats.un.org.
13. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2018-2019.
14. United Nation, Comtrade Database, unstats.un.org.
15. World Bank, Database, www.worldbank.org .
16. World Bank, Doing Business Reports 2019, www.doingbusiness.org .
17. World Trade Organization/UNCTAD, Trade Database, www.trademap.org.

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND